

أزوالدو دو ريفرو



أسطوره التنمية وقوى التدمير الخفية

ترجمة: د. فاطمة نصر

انفراض العالم الثالث

إصدارات سطور الجديدة
علي مولا



انقراض العالم الثالث

إصدارات سطور الجديدة

رئيس مجلس الإدارة: دفاطمة نصر

المستشار الفني: حسين جويل gopy_art@yahoo.com

أسطورة التنمية وقوى التدمير الخفية

انقراض العالم الثالث

أزوالدو دو ريفيرو

ترجمة: د. فاطمة نصر

هذه هي الترجمة الكاملة للطبعة الثانية من كتاب

The Myth of Development

Non-Viable Economies and The Crisis of Civilization

المؤلف: Oswaldo de Rivero

الناشر: Z Books, London, 2010

جميع حقوق النشر محفوظة للناشر

طبعة سطور الأولى ٢٠١٢

– انقراض العالم الثالث

– ترجمة: د. فاطمة نصر

– غلاف: حسين جبيل gopy_art@yahoo.com

– المراجعة اللغوية: عمر حسن الشناوى omar_shenawy@yahoo.com

– إخراج فنى: جابر محمد عبداللطيف jaberlatef@yahoo.com

الطبعة العربية الأولى ٢٠١٢

رقم الإيداع: ٢٠١١/١٧١٢٤

الترقيم الدولى: 2- 91- 5868- 977

جميع حقوق التأليف محفوظة للمؤلف

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لـ سطور الجديدة

٨ و٢٣ تقسيم الشيشينى بجوار الكوبرى الدائرى

كورنيش المعادى ت: ٢٠٠٢٤٠٠/٢٥٢٦٣٥٩٩

e.mail address: sutour@link.net

الموقع الإلكتروني

www.sutour2.com

صفحة فيس بوك

www.sutour.blogspot.com

فهرسة الكتاب

بوريقرو أنوالدو

انقراض العالم الثالث

ط ١- (القاهرة : مكتب سطور للنشر ٢٠١٢)

مكتب سطور، ٢٠١٢

٢٠٦ ص، سم ١٧ × ٢٤-

تدمك: ٩١٢ ٥٨٦٨ ٩٧٧

١- الدول النامية - التنمية الاجتماعية

أ- د. نصر - فاطمة (مترجم)

ب- العنوان: ٨ و ٢٣ تقسيم الشيشيني بجوار الكوبرى الدائرى

كورنيش المعادى ت: ٢٠٢٤٠٠/٢٥٩٩٢٦٣٥

e.mail address: sutour@link.net

الموقع الإلكتروني

www.sutour2.com

منذ الثورة الصناعية ويزوغ الدولة القومية فى أوروبا والولايات المتحدة، ظهرت إلى حيز الوجود أكثر من ١٩٤ دولة قومية فى أمريكا اللاتينية وإفريقيا والشرق الأوسط وآسيا وجزر المحيط الهادى. لازم هذا التكاثر على مدى السنوات، نوع من «قانون العوائد المتناقصة للقابلية القومية، للنمو والحياة». وفى واقع الأمر، يمكن اعتبار غالبية الدول القومية التى ظهرت فى القرن التاسع عشر فى أمريكا اللاتينية متخلفة، واعتبار جميع تلك التى تشكلت فى آسيا وإفريقيا فى القرن العشرين، وبعد مرور ما يربو على نصف القرن على قيامها مجرد مشاريع قومية غير مكتملة غير قابلة للنمو؛ إنها أشباه دول قومية.

لم تغرق كثير من الدول الإفريقية والآسيوية وشرق الأوسطية التي ظهرت في منتصف القرن العشرين في مستنقعات التخلف، مثل دول أمريكا اللاتينية، بل إنها أيضاً حتى لم تشهد بإطلاقه شيئاً من الازدهار الذي شهدته دول أمريكا اللاتينية نتيجة صادراتها من الأسمدة الطبيعية، والأملاح الصخرية (نيترات البوتاسيوم والصوديوم) والمطاط، والبن، والسكر، والقطن، واللحوم، والصوف، ولحوم الأسماك، والمعادن، أو النفط. فقد ظهرت أشباه الدول القومية في إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط إلى حيز الوجود بدون أية خيارات للتنمية القومية بسبب سوء حظها في تزامن استقلالها مع الثورة التكنولوجية التي تتناقص احتياجاتها باطراد للمواد الخام والقوى البشرية الكبيرة التي تمثل المميزات النسبية الوحيدة التي تتمتع بها تلك الدول.

سبق الهوية القومية، فى غالبية الدول الصناعية، تشكُّل سلطة الدولة. شكلت الأمة، التى انعكست بشكل رئيسى فى اقتران ظهور الطبقة الوسطى مع ظهور سوق قومى وطنى الأبعاد، أساس الدولة الحديثة. وبالتقابل، فإن هذه المتوالية قد عكس ترتيب ظهورها فى غالبية ما يسمى بالدول النامية. ظهرت السلطة السياسية، أى الدولة، نتيجة للاستقلال قبل ظهور الأمة، أى قبل تطوير برجوازية حقيقية واقتصاد رأسمالى قومى يوحد أجزاء الأمة. ولهذا السبب، نجد أن غالبية ما يُسمى خطأً بالبلدان النامية هى أطفال الحماس للحرية، وليست نتاج ازدهار الطبقة الوسطى والتقدم العلمى والتكنولوجى. ظل من غير الممكن استنساخ الدولة القومية الديموقراطية الرأسمالية المتقدمة فى غالبية البلدان التى تشكل ما يسمى بالعالم النامى. مازال الجزء الأعظم من البشرية يعيشون على دخول منخفضة، يعانون

الفقر، والتخلف التكنولوجى وتحكمهم نظم استبدادية، أو فى أفضل الأحوال، ديموقراطيات محدودة الأوجه جدا.

فى مستهل القرن الحادى والعشرين، وبعد ما يربو على ستين عاما من نظريات التنمية وسياسات التنمية، مازالت حوالى ١٥٦ بلد فى سبيلها إلى النمو، أى بلدانا «نامية»، ولم يحقق النمو سوى أربعة منها فقط: دولتين - مدينتين أى سنغافورة وهونج كونج (الصين) وبلدين صغيرين هما كوريا الجنوبية وتايوان. وهذه هى الدول الأربع الوحيدة التى ظلت تشهد زيادة مطردة فى متوسط معدل دخل كل فرد منذ عام ١٩٦٠، علاوة على التحديث التكنولوجى، وإعادة توزيع الدخل بأسلوب مستمر، وانتقال نسبة كبيرة من السكان من مصاف الفقراء إلى الطبقة الوسطى. لا تمثل تلك البلدان الأربعة سوى أقل من ٢٪ من سكان ما ظل الخبراء يسمونه طوال الخمسين عاما الأخيرة «العالم النامى».

بناء على ذلك، فإننى هنا بصدد التأكيد على أمر أثار دهشة خبراء كثيرين حينما صدرت الطبعة الأولى من «أسطورة التنمية»، وهو أن التنمية لا تتعدى كونها أسطورة تساعد الدول المتخلفة على إخفاء أوضاعها التعيسة والدول المتقدمة على إراحة ضمائرهما.

يصبح هذا التأكيد مهما بخاصة لأننا الآن نشهد على أرض الواقع أكبر عائق للتنمية، ذاك الذى أسميته فى الطبعة الأولى «عدم التوازن الفيزيقي/الاجتماعى»، الذى يأخذ شكل حالات شح المياه والطعام والطاقة وندرتها، والتزايد المطرد فى أسعارها نتيجة للنمو المتفجر للسكان الحضريين فى الدول المتخلفة.

أناقش أيضا، فى هذه الطبعة الجديدة من «أسطورة التنمية» عائقا ضخما آخر للتنمية أى الأزمة التى تواجهها حضارتنا، والتى ليست مجرد

أزمة اقتصادية كما يعتقد الكثيرون، بل هى فى الواقع أزمة عدم القدرة على الحفاظ على حضارتنا الحضرية (المدنية) والآخذة فى الانتشار إلى جميع أنحاء الكوكب بأسلوب لا هواده فيه والتي ينجم عنها ندرة المياه والطعام وارتفاع أسعارهما واستنفاد أنواع الوقود الأحفوري الذى يلوث البيئة. ليس لدى حضارتنا الحضرية الكوكبية القدرة على إعادة تدوير الطاقة الأحفورية التى تستنفدها أو أن تحل أخرى محلها، تلك الطاقة التى تعمل على احترار الكوكب. أيضا، ظلت حضارتنا حتى الآن عاجزة عن تغيير نماذج الاستهلاك التى تعمل على تدمير بيئتنا.

وهكذا، تعمل حضارتنا بنفس أسلوب الخلية السرطانية التى تمضى فى تدمير الكائن الحى الذى تعيش عليه. إن الأزمة بعيدة المدى بمعنى أنها أخلاقية وتقوم على أساس أيديولوجيا التقدم المادى بأى ثمن، وهى أيديولوجيا ذاتية التدمير تؤمن بأن باستطاعة الكوكب إمدادنا بموارد لا نهائية، واستيعاب قدر لا محدود من التلوث.

قالت الأرض «لا» لتلك الأيديولوجيا نتيجة للتغير المناخى. إن التغير المناخى هو الانعكاس الأكثر وضوحا وتحديدًا لأزمة حضارتنا الكوكبية الحضرية التى لا يمكن وقفها. ونظرا لهذا الوضع،ؤكد مرة أخرى على وجوب إحلال أجندة لبقاء الأمم محل أجندة ثروة الأمم الكلاسيكية. ينبغى تبنى، فى كل دولة متخلفة، ميثاق للبقاء من أجل الوصول إلى توازن فيزيقى واجتماعى بين السكان الحضريين وتوفير المياه والأطعمة ومصادر الطاقة المتجددة من أجل تحاشى عدم القابلية القومية للحياة.

أدرك تماما أن موضوع عدم القابلية القومية للحياة يمثل أحد التابوهات. نخاطر، من خلال توضيح الحقائق التى تبذل جهود كبرى لتحاشيها، بالتسبب فى إثارة عميق القلق والإزعاج، وإيذاء المشاعر الوطنية الزائفة،

التي عملت على حجب الحقيقة التاريخية فى عدم قابلية الدولة القومية للبقاء على قيد الحياة. بيد أننى على قناعة بضرورة مواجهة تلك الحقائق بالنسبة للدول التى أهدرت سنوات القرن العشرين كاملة دون تحقيق التنمية، وعليها الآن التعاطى مع أزمة حضارتها.

مجتزأ من مقدمة الطبقة الأولى

فى عام ١٩٦٧، وفى مستهل عملى الديبلوماسى، أُتيحت لى فرصة قيمة للمشاركة فى «جولة كيندى» للتفاوض فى إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) حيث لعبت بيرو، من بين الدول النامية، دورا قياديا بصفتها أحد كبار منتجى النحاس والزنك ولحوم الأسماك والقطن والسكر. آنذاك، كانت تلك المواد الأولية مازالت ذات أهمية كبيرة بالنسبة للدول الصناعية، وبفضل ذلك، استطاعت بيرو الحصول على امتيازات جمركية دون تقديم الكثير مقابل ذلك.

بعد ذلك بعشرين عاما، وبصفتى رئيس وفد بيرو، شاركت مرة أخرى فى تفاوضات الجات، وكان موضوع النقاش تلك المرة هو «جولة أوجواي» أو أكبر سلسلة محادثات تجارية فى القرن العشرين. كانت صادرات بيرو الأساسية مازالت هى تقريبا ما كنته فى الجولة السابقة، لكن التفاوضات تركزت هذه المرة على المنتجات المصنعة ذات المحتوى التكنولوجى الرفيع، وعلى التجارة فى الخدمات، ومعايير حماية الملكية الفكرية. نتيجة لهذا، تركت البلدان النامية من أمثال بيرو التى لم ترفع معدلات المحتوى التكنولوجى فى صادراتها على مدى العشرين عاما السابقة، أو تطور خدمات دولية تنافسية، أو تخترع شيئا ذا قيمة، تركت جالسة على هامش تلك التفاوضات التجارية التى كانت الأكثر مهابة وأهمية فى العصور الحديثة على مستوى العالم.

بعد أكثر من عقدين من الخبرة الدبلوماسية كمشارك فى المنتديات والتفاوضات الدولية، وجدت نفسى فى وضع الشاهد المثبط على فقدان بيرو التدريجى لقدرتها التفاوضية. كنت أنهى عملى كممثل لبلد أقحم بأسلوبه العتيق فى النظام الاقتصادى الكوكبى الجديد، بلد مازال أسير تصدير المواد الأولية، أو منتجات أدخل عليها تعديل طفيف بأسعار لا تنافسية، بلد تصاعدت ديونه وتضاعف عدد سكانه. ازدادت الأمور سوءا بسبب أن وضعه الاستراتيجى كان فى سبيله لأن يصبح جرحا فيما تحول من التصدير إلى استيراد الوقود وزاد من وارداته الغذائية. فى نهاية القرن العشرين، صنف البنك الدولى بيرو بين الاثنى عشر بلدا الأكثر فقرا فى العالم، حيث كان ٤٠٪ من سكانها يعيشون على دخل يقل عن دولار فى اليوم.

لا تكاد عدم القدرة على الأداء الفاعل فى الاقتصاد الكوكبى الحديث أن تكون سمة مقصورة على بيرو، إذ إن تاريخ غالبية بلدان أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا منذ استقلالها ما هو إلا سجل للخلل الوظيفى والتهميش الكوكبى. من ثم، تجد أعداداً كبيرة من البلدان التى تسمى خطأ بالدول النامية، والتى تشهد انفجارا سكانيا حضريا، صعوبة كبيرة، إن لم يكن استحالة فى تحديث نفسها كى تشارك فى الاقتصاد الكوكبى الذى يتطلب، بتزايد، السلع المصنعة الراقية، والخدمات الأكثر كفاءة، واستخدام كميات أقل من مواردها الأولية، وأعداد أقل من قوة عملتها غير الماهرة الوفيرة.

وعلى الرغم من أن بلدان أمريكا اللاتينية كانت بين من أسسوا فى القرن التاسع عشر المجموعة الحديثة من الدول القومية الجمهورية التى خرجت إلى حيز الوجود بتأثير من الثورتين الأمريكية والفرنسية، فإنها، ولدى نهاية القرن العشرين، وجدت نفسها عاجزة عن الالتحاق بالنادى النخبوى للقوى

الرأسمالية المتقدمة والذي لا يضم فى الوقت الراهن سوى أربعة وعشرين عضواً. يقال إن بلدان أمريكا اللاتينية قد خسرت عقداً من الزمان نتيجة لأزمة ديونها، لكنها فى واقع الأمر قد أهدرت خمسة عشر عقداً، أى مائة وخمسين عاماً، دون أن تتمكن أبداً من أن تصبح ديمقراطيات رأسمالية حديثة مزدهرة.

واليوم، فقد تفوقت على بلادنا من حيث مستويات المعيشة والتحديث التكنولوجى، بلدان مثل اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية وماليزيا وهونج كونج وسنغافورة وأستراليا ونيوزيلاندا وكندا، ناهيك عن أوروبا والولايات المتحدة. فى القرن التاسع عشر، ولدى مستهل ظهورها التاريخى على المسرح الدولى، كبلدان مستقلة ثرية بالموارد الطبيعية، كانت تلك الأمم التى ذكرناها (اليابان وتايوان.. إلخ)، إما بلاداً شديدة الفقر شبه إقطاعية، أو مستعمرات بريطانية على قدر قليل من الازدهار. كان المشهد الاجتماعى الاقتصادى لأمريكا اللاتينية منذ خمسين عاماً يماثل نظرائه من المقاطعات الأوربية أو تخومه شمال الأمريكية. وبالتقابل، فهو يبدو اليوم مثل البلاد الفقيرة فى الشرق الأوسط أو آسيا. نجحت أوروبا، فى غضون أقل من مائة عام، فى القضاء على الفقر، تقريباً، فيما غدا الفقر فى أمريكا اللاتينية ظاهرة وراثية على مستوى الواقع.

الفصل الأول

أفول الدولة القومية

أشياء الدولة القومية:

يبدو كوكبنا، لدى النظر إليه من الفضاء الخارجى، وكأنه جرم سماوى أزرق محاط بغلالة رقيقة من الحياة. توجد داخل تلك الطبقة كائنات حية شديدة الصغر، ونباتات وحيوانات والنوع البشرى. من خلال تأثير قرون من العنف والتطور السياسى، نظم النوع البشرى، تدريجيا، مناطق الأرض على شكل دول قومية مختلفة. وعلى الرغم من عدم إمكان رؤية تخوم تلك الكيانات من الفضاء الخارجى إلا أن وجودها دائم على الأرض. وباستثناء المحيطات والمناطق القطبية، فليس ثمة سنتيمتر واحد من الكوكب غير محدد، ولا تشغله دولة ذات سلطة. فى نهاية القرن العشرين، كان هناك ما يربو على ١٩٥ دولة قومية وهذا العدد مرشح للزيادة بمرور الوقت.

ما زال ذلك الشكل من التنظيم السياسى يشكل المثال للجماعات البشرية العديدة التى تهدف إلى تمييز أنفسها عن المجموعات الأخرى وتحقيق الأمن والازدهار، وتشارك على المسرح الدولى بصفتها دولا ذات سيادة. وطوال تاريخه حقق الجنس البشرى نماذج مضيئة للبطولة والإيثارية والإبداع باسم الدولة القومية، لكنه، وباسمها أيضا، ارتكب كثيرا من البشاعات التى تسميها الأنانية والخسة والقسوة، وإبادة غيره من البشر، وتدمير البيئة وتبديدها وتلويثها. الدولة القومية كما نعرفها اليوم نتاج أربعمئة عام من تطور الفكر الغربى. تعود أصولها إلى أطروحات عصر النهضة عن أسباب وجود المدن/ الدول وفقا لما ذهب إليه نيكولو ميكياڤلى، وأيضا إلى أفكار توماس هوبز بشكل أساسى. قدّم هوبز أكثر أطروحات عصره إقناعا عن ضرورة وجود

سلطة مركزية عليا من أجل تحرير الجنس البشرى من حالته الطبيعية البهيمية المتوحشة ومنحه الأمن. قارن هوبز بين السلطة العليا وبين «ليوثن» أو الوحش الإنجيلي الأعلى الذى أتى وصفه فى سفر أيوب والذى كان يمتلك قوة لا تناظرها قوة أخرى. منذ آنذاك، غدا «ليوثن» أو سلطة الدولة العليا الصنم الذى تقدسه العبادة المدنية الجديدة التى تُجد المصلحة القومية. باسم تلك السلطة تم تقديم جبال من الأضحيات البشرية. شملت عبادة «ليوثن» تنويعا كبيرة من الطقوس، ابتداء من الملكيات المستبدة إلى الديموقراطيات، ومرورا بشموليات النازية والفاشية والشيوعية. كانت سلطة ملوك أوربا المطلقة التجسيد البشرى لليوثن. فى القرن السادس عشر، بسط الملوك سلطتهم على اللوردات الإقطاعيين، وعلى الأقاليم، والدوقيات، والمدن الحرة، وبعامه على القوى الإقطاعية لهذا الزمن،

فرضوا نظاماً للتجنيد بالجيش الملكية، وطبقوا نظاماً مركزياً للجزية، وسكوا النقود، وأوجدوا خزانات عامة، وأنشأوا لب ما أصبح فيما بعد بيروقراطية الدولة الحديثة.

عمل القتال المستمر تحت الرايات والشعارات الملكية، وشيوع استخدام لغة مشتركة بدلا من اللغة اللاتينية واللهجات المحلية التي كانت قائمة، وأيضا تبني المسيحية بشقيها الكاثوليكي والبروتستانتي في جميع ممالك أوروبا عمل كل هذا مجتمعا على زيادة تماهى كل مجموعة سكانية مع الملكية وعلى تقوية الدولة وإضفاء أهمية الدولة القومية كما نعرفها اليوم عليها. في عام ١٦٤٨، أرست معاهدة وستفاليا، التي أنهت حروب الملوك الأوروبيين الدينية، الخصائص الكلاسيكية للدولة القومية الحديثة التي أُسست على غرار خصائص الملكيات الأوربية. منذ وقتئذ، ظل يُنظر إلى الدول على أنها متساوية وذات سيادة، كحال الملكيات قبلها. ليس ثمة سلطة أو كيان فوقها. جميعها ليوثانات، وبصفتها هذه، قوى عليا متساوية ذات سيادة ومستقلة. بعد ذلك بفترة، جسدّ لويس السادس عشر، ملك فرنسا، وفريدريك الكبير ملك بروسيا هذه السيادة المطلقة، من خلال بيروقراطيات ضخمة، وقوة عسكرية هائلة.

في عام ١٧٧٦، ومع استقلال الولايات المتحدة، بدأ احتكار الملكيات للسيادة في التحلل. وضعت الثورة الأمريكية الأسس لعبادة الدولة في ظل إجراءات جمهورية ديموقراطية، واحترام حقوق الفرد المدنية والسياسية. في عام ١٧٨٩ تبنت الثورة الفرنسية المبدأ الأمريكي لضمان الحريات الفردية. بيد أنه، وبدلا من أن تضيف السيادة على الشعب على غرار ما نص عليه دستور الولايات المتحدة، فقد وضعت الثورة الفرنسية السيادة في أيدي «الأمة» ذلك المفهوم المجرد الجديد الذي كان نتاج العقلانية الفرنسية. نادى إعلان حقوق الإنسان والمواطن لعام ١٧٨٩، بأنه لا يجوز لأي فرد

ممارسة أى نوع من السلطة لا تكون الأمة مصدرها. لكن، ما كان المقصود بالأمة؟ رأى عمانوئيل جوزيف سيييس (كاهن وثورى فرنسى ١٧٤٨ - ١٨٣٦) أن الأمة هى السلطة الثالثة، أو الإرادة العامة للغالبية وفقاً لما ذهب إليه روسو.

لم يكن بمقدور الثوريين الفرنسيين تخيل التبعات الشمولية التى قد تنشأ عن تأويل فكرة الإرادة العامة. سرعان ما برهن اليعاقة إبان حكمهم الذى اتسم بالرعب والإرهاب على بالغ مهارتهم وحذقهم فى تأويل «الإرادة العامة»، وتمثيل الأمة بصفتها فوق الأفراد، وبخاصة إذا كان الأفراد هم من ينتمون للطبقة الأرستوقراطية أو من كانوا أعداء لليعاقة. وهكذا، كان من المفارقات، أن أتاح الإعلاء من شأن الأمة للمجموعة المهيمنة (ليوثنان) أن تزيد من سلطتها وتتجاوز حقوق الإنسان الفردية، بل وتسحقها. لا غرو إذن وكتبعة لذلك، أنه منذ وقتئذ وطوال التاريخ اللاحق، فقد ظلت التأويلات الشمولية تتوالى وتخلط بين الإرادة العامة للغالبية، أو للأمة، وبين إرادة المجموعة الإثنية المهيمنة، أو الطبقة الاجتماعية الجبرية التى لها سلطة الأمر الواقع. كانت النازية والدولة السوفييتية نتاجاً منحرفاً لتجسيد «الإرادة العامة» فى الجنس الآرى أو فى طبقة البروليتاريا. كانت الأيديولوجيات النازية أو الشيوعية، التى ربما استمدت إلهامها من روسو، بعيدة كل البعد عن أفكار جفرسون الذى، باتباعه التقاليد الأنجلو ساكسونية حرص كل الحرص على حماية حقوق الفرد غير القابلة للتنازل/ أو للتحويل ضد إفراطات الأفكار السياسية المجردة مثل «الأمة».

ليس ثمة مجال للشك فى أن الثورة الصناعية فى أوروبا والولايات المتحدة كانت هى من وضعت اللمسات الأخيرة على الدولة القومية كما نعرفها اليوم. ماهى تطور الرأسمالية الصناعية بين عبادة «ليوثنان» (السلطة المهيمنة) وبين خلق سوق وطنى والاندماج المربح فى السوق الدولى. ازدهر

النموذج المعيارى للدولة القومية ذات السيادة، المندمجة، والموحدة - ليس فقط من خلال الروابط الإثنية والثقافية والدينية بل أيضا من خلال رفاه سكانها وخيرهم المادى وانتشر فى أجزاء مختلفة من الكوكب. أضيف إلى عبادة ليوثنان (الدولة) مفهوم التقدم الاقتصادى القومى. وبهذا الأسلوب وصل الدين المدنى الجديد، الذى بدأ مع هوبز، إلى الاكتمال مع التنبؤ بأن ازدهار الأفراد وسعادتهم سيتحققان من خلال نمو مجمل الناتج الوطنى للدولة القومية. وهكذا ولدت الأسطورتان التوعم للتقدم والتنمية، واللذان أصبحتا المسعى الحثيث لغالبية البلدان المتخلفة التى لم تمر أبدا بأية ثورة صناعية رأسمالية.

كان وهم الدولة القومية الديمقراطية القومية التى يُضمن فيها رفاه الشعب وسعادته، جوهرى، نتاج الثورتين الأمريكية والفرنسية ثم بدأ ذلك الوهم، بعد تلك الحقبة، يتجذر فى أنحاء العالم الأخرى. كانت تلك الفكرة هى ما قضت على الإمبراطوريتين الإسبانية والبرتغالية فى القرن التاسع عشر وأدت إلى ظهور جمهوريات أمريكا اللاتينية. فى بدايات القرن العشرين، وكنتيجة للحرب العالمية الأولى، عمل مثال الدولة القومية على تدمير الإمبراطوريتين متعددتى الأعراق النمساوية/الهنگارية والعثمانية وأدى إلى ظهور دول جديدة فى البلقان والشرق الأوسط.

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، اكتسب حلم قيام دولة قومية مستقلة مزيدا من القوة والزخم وذلك نتيجة للمبادئ التى أعلنها وودرو ويلسون وأكدت عليها معاهدة فرساي، حول حقوق مختلف القوميات فى أن تكون لها دولها المستقلة. أيقظت مثالية ويلسون المضللة تنين القومية بكل أقنعتة وأشكاله حيث إنه ومنذ فرساي، شعرت كل جماعة بشرية تجمع بينها أية روابط إثنية أو ثقافية أو دينية أن من حقها أن تصبح دولة حتى لو لم تشكل أمة حقة ولم تكن لديها الوسائل الاقتصادية والتكنولوجية التى تجعلها قابلة

للحياة. وبذلك وصلت عبادة الدولة (ليوثان) ذروتها.

استندت الأحلام القومية فى القرن العشرين إلى مبدأ حق تقرير المصير وسيلة سياسية وقضائية لها. ظل تطبيق هذا الحق يقوم على أساس الافتراض بأنه بالإمكان قيام أى عدد من الدول القومية يماثل عدد النخب القومية التى ترغب فى ذلك، دونما أى اعتبار إلى قابلية تلك الدولة الجديدة للحياة أو للخضوع لنظام حكم بعينه. وفيما أنه ليس ثمة شك فى أن الاستقلال منح الشعوب التى كانت قد ظلت ضحايا للهيمنة والتمييز العنصرى حسا بالكرامة، فإنه لم يؤد بالضرورة إلى قيام دول قومية قابلة للحياة. نتيجة لذلك، تجد بلاد عديدة نفسها فى أوضاع أسوأ مما كانته وهى مستعمرات؛ بل إن كثيرا منها ترغب لو كان بالإمكان إعادة استعمارها.

أثناء الحرب الباردة تسبب التكريس لحق استقلال الشعوب بدولها القومية، ومبدأ حق تقرير المصير فى قيام عدد غير مسبوق من الدول القومية. وقتئذ، أدان المنظرون أية دعوة للحرص فى تطبيق مبدأ حق تقرير المصير وتعاملوا مع تلك الدعوات على أنها إمبريالية، مؤيدة للاستعمار أو رجعية، وزعموا أن تأجيل حق تقرير المصير سيعمل على انطلاق الحق المناظر لشن حروب تحررية وما يرافقها من واجبات مساعدة الشعوب المتمردة. كانت معارضة طوفان القضاء على الاستعمار ومحاولة إعادة إنتاج نموذج الدولة القومية الأوروبية فى بيئات بشرية لا تملك مفهوم الدولة أو الأمة، والتى كانت تفتقد كلا من الطبقة الوسطى، والسوق القومى، تلك العناصر الضرورية اللازمة لقابلية الخضوع لنظام حكم، والقابلية للحياة، كانت معارضة تعتبر جرما ومن المحرمات. سارعت أطراف الحرب الباردة المتنافسة، بمجرد الاعتراف بتلك الدول الوليدة بلادا مستقلة إلى إغداقها بالمعونات من أجل ممارسة النفوذ عليها. ومع انتهاء الحرب الباردة، تبخرت

قيمة تلك البلاد الاستراتيجية وتُركت دونما معونات تقريبا، أو معاملة خاصة بصفتها دولا نامية. أصبحت تحت رحمة عملية الانتخاب الطبيعي الدراوينية من خلال اقتصاد كوكبي جديد يقوم على المعلومات والخدمات، اقتصاد مضى اعتماده على مواد تلك البلاد الأولية وقوة عمالتها الوفيرة غير المتعلمة، يتراجع باطراد.

تم تطبيق مبدأ حق تقرير المصير الذى نص عليه ميثاق الأمم المتحدة أثناء هوجة القضاء على الاستعمار دون أى اعتبار للعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تقرر مدى قابلية أية دولة قومية للحياة وإخضاعها لنظام حكم فاعل. غدا التخلص من الاستعمار فى إطار الأمم المتحدة وضعا دبلوماسيا روتينيا من أجل تلافى تهديدات الحرب الباردة. منع هذا الموقف التطبيق الهادئ التدريجى لمبدأ حق تقرير المصير، تطبيق يأخذ فى الاعتبار إمكان نشوء عملية باتجاه الحكم الذاتى والقابلية الاقتصادية للحياة. بدت القوى الاستعمارية فى عجلة من أمرها كي تتخلص من الأعباء الاجتماعية/ السياسية المتفجرة التى تسببت فيها الحركات المناهضة للاستعمار والتى أشعلتها الأيديولوجيا القومية مع تجاهل إمكان نموها اقتصاديا واجتماعيا. بل الأكثر من هذا فقد وصل التجسيد الأيديولوجى لمبدأ حق تقرير المصير ذروة من الفتنازيا بحيث ساد معها الاعتقاد باستحالة التنمية بدون استقلال، وبأنه، ليس من المهم أن يولد البلد فقيرا بما أن المعونات الدولية ستعمل على تجسير الهوة التى أوجدها انقطاع العلاقة مع عواصم الدول التى كانت قد استعمرتها. فى واقع الأمر، فإن التنمية الاجتماعية والاقتصادية هى مجرد أسطورة تروج لها الطبقات السياسية والتكنوقراطيات الدولية فى هذه البلدان الفقيرة، حيث إنه، وبعد خمسين عاما من التجارب على التنمية ومليارات الدولارات من المعونات، مازالت غالبيتها دولا متخلفة.

انتهت نشوة التحرير التي كان دافعها، فى غالبية الأحوال، القومية القبلية والكلاشينكوف بمسيرة كارثية من التخلف وعدم القابلية للحياة على المستوى القومى. تغلب الحلم بإقامة الدول القومية المستقلة على مدى استطاعة كثير من المجموعات البشرية تنظيم نفسها على أرض الواقع كدول متحضرة، ساندت غالبية الدول الأعضاء بالأمم المتحدة هذا الوهم بتلقائية ومن منطلقات أيديولوجية، بدون تقدير تبعات ذلك على الاستقرار الإقليمى والعالمى والتي لا بد وأن يتسبب فيها الاستقلال بدون القابلية للحياة اقتصاديا. وفى تطبيق تلك البلاد لمبدأ حق تقرير المصير لم تأخذ فى حساباتها الحد الأدنى من المتطلبات السابقة لإقامة نظام حكم فاعل لتلك الكيانات الجديدة، أو قدرتها على توفير الرفاه لسكانها، أو وجود مشروعات تنافسية متاحة، أو تكنولوجيا وإنتاج للأطعمة والطاقة وأيضا احتمال ممارستها لمبادئ احترام حقوق الإنسان. منذ آنذاك، انضمت عشرات البلاد إلى نادى الدول القومية النخبوى، بدون أن يكون لديها الشروط التى تمكنها من إقامة نظام حكم فاعل أو تمتلك القابلية للحياة. وعلى الرغم من أنه قد تم الاعتراف بسيادتها إلا أن المفارقة أنها اعتُبرت بحاجة للمعونات الدولية من أجل البقاء. وعلى النقيض المباشر مع الدول القومية الأوروبية، فقد اعترف بها دولاً «غير كفاء»، أى غير مكتملة، أشباه دول قومية بحاجة للتطور والتنمية. كان للوقت أن يثبت أنها لن تكتمل أبدا، كدول أو كأمم، وأن غالبية تلك الكيانات المتخلفة ليست دولا قومية تماثل نظيراتها الأوروبية والأمريكية. من ثم، فقد ثبت زيف فكرة إمكان إعادة إنتاج نموذج الدولة القومية الأوروبية، وأيضا خطر تلك المحاولة على الاستقرار الإقليمى والعالمى.

أثناء الحرب الباردة اكتسبت تلك الدول القومية الزائفة غير المكتملة التى تسمى بالدول النامية قيمة استراتيجية من خلال استغلالها للصراع بين

الشرق والغرب بأسلوب أو آخر. من ثم، اكتسبت مساحة للمناورة بهدف الحصول على معونات اقتصادية أو دعم سياسى من إحدى الكتلتين كى تمويل عدم قابليتها للحياة مما أتاح استمرار حلم الدولة القومية وعدم اندثار تلك الكيانات التى كانت تفقد القدرة على البقاء. حوّل انتهاء الحرب الباردة الحلم إلى كابوس، والآن بدأت حكومات ما يسمى بالدول النامية فى مواجهة الواقع القاسى المرير للانفجارات السكانية الحضرية، وإنتاجها الهزيل للأطعمة والوقود، وافتقادها لأية ميزات تنافسية. علاوة على ذلك، فإنها تفقد الوضع الاستراتيجى الذى يسمح لها بالتفاوض من أجل الحصول على مزيد من المعونات، أو تخفيض أقساط سداد ديونها الخارجية، أو أية «معاملة خاصة ومميزة» فى التجارة والاستثمارات أو حقوق الملكية الفكرية. أثناء تسعينيات القرن الماضى، وبإشراف من صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، ومنظمة التجارة العالمية، أجبرت كل تلك الدول على المشاركة فى الاقتصاد الكوكبى بنفس شروط مشاركة البلدان الصناعية، واليوم فإن غالبية تلك البلدان الفقيرة المتخلفة تكنولوجيا غير قادرة على الصمود فى وجه التنافس عبر/ الدولى وسينتهى الأمر إلى نبذها والتخلص منها بصفتها نوعا اقتصاديا يفتقد القدرة واللياقة.

وفى النهاية، يتم دفع ثمن الإفراط الأحق فى تطبيق حق تقرير المصير فى النصف الثانى من القرن العشرين، ومعه فقدان البلدان المتخلفة لقيمتها الاستراتيجية، من خلال ملايين الشباب العاطل فى البلدان التى نالت استقلالها آنذاك. والآن، فهؤلاء لا يفكرون سوى فى الهجرة إلى عواصم البلاد التى استعمرتهم فى الماضى والتى ثار عليها أبائهم وأجدادهم كى تمنحهم دولهم القومية. من ثم، فليس من المستغرب ألا يريد سكان بورتو ريكو وجزيرة بالاو بالمحيط الهادى الاستقلال عن الولايات المتحدة، وأن يرغب سكان كوموروس فى أن تعود فرنسا إلى استعمارهم.

لم يعد دعم حق تقرير المصير اليوم بدرجة حماس الماضى، كما عملت المخاوف من التقسيم والتشظية التى كانت مصير دول الاتحاد السوفييتى السابق ويوغوسلافيا على الحد من ذلك الحماس. لم تفعل القوى الغربية المسئولة عن خلق النظام العالمى الجديد بعد كسب الحرب الباردة شيئاً للحفاظ على وحدة يوغسلافيا أو النسخة الجديدة من الاتحاد الإقليمى الاقتصادى لدول الاتحاد السوفييتى والذى اقترحه جورباتشيف. سيكون الكسل والتخاذل فى مواجهة تحلل تلك الدول الاستراتيجية ثمناً باهظاً فى المستقبل، وقد تبدت بالفعل إحدى المغبات التى تمثلت فى فشل المشروع الرأسمالى الديموقراطى فى روسيا وفى كل أشباه الدول القومية التى ولدت من رحم الاتحاد السوفييتى السابق فى آسيا الوسطى والقوقاز. وفيما مضى الاتحاد السوفييتى ويوغسلافيا يتشظيان، تم الاعتراف بدول القوقاز وآسيا الوسطى والبلقان الجديدة هذا على الرغم من أنها لم يكن لديها خبرة فى الحكم الذاتى، ولم يكن لديها أيضاً سوى القليل من القدرة على البقاء كدول فى القرن الحادى والعشرين.

فى غالبية الدول الصناعية، سبقت الهوية القومية تبلور سلطة الدولة. بتعبير آخر، وُجدت الأمة، التى انعكست فى ثقافة مشتركة، وفى ظهور الطبقة الوسطى والأسواق الوطنية، قبل تشكيل الدولة الحديثة. وبالتقابل فقد خبرت غالبية أشباه الدول القومية فى أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا، وعلى الرغم من الاختلافات التاريخية والثقافية بينها، خبرت تلك المتوالية بالعكس. ظهرت السلطة السياسية، أى الدولة، قبل الأمة، وقبل الهوية القومية والثقافية، وقبل تطور طبقة وسطى حقيقية وسوق وطنى يوحد أجزاء الدولة. نتيجة لهذا، نرى أنه فى كثير من تلك البلاد، مازالت النخب السياسية وبيروقراطية الدولة والجيش يحاولون التوصل إلى مشروع قومى من خلال استخدام الرموز والأساطير التى تُوظف كسند لهم وتمكنهم من البقاء.

أرادت نخب البلاد المتخلفة طوال القرن العشرين استنساخ الدولة القومية الحديثة الأوروبية أو شمال الأمريكية، كما حاولت، أحيانا، محاكاة النموذج السوفييتي. لكن كان لكل هذه المحاولات تقريبا نهاية كارثية. سادت الدعاية القائلة بأن إثباط تلك المحاولات هو من مفارقات الإمبريالية. من ثم، سعت النخب في البلدان المتخلفة إلى تحقيق أسطورة التنمية من خلال تنويعه من المشروعات القومية. اتخذت الأسطورة شكل تدخل الدولة، أو الثورة الاشتراكية، والآن فقد اكتسبت قناع الثورة النيوليبرالية الرأسمالية. وفى تلك الحالات جميعها، ظلت السلطات تتطلب التضحيات الاجتماعية الهائلة وتفرضها، دون أن تتمكن من القضاء على الفقر أو إقامة مجتمع مدنى حقيقى يحكم من خلال القانون والمؤسسات الديمقراطية. نجم عن محاولات تطبيق نسخة التنمية السوفييتية حالات عجز فى الإنتاج وندرة المتاح من المواد وفقدان الحريات، والآن، نجد أن نتائج محاولات تطبيق النيوليبرالية الرأسمالية هو انتشار هائل للبطالة والإقصاء الاجتماعى. تجد الغالبية العظمى فيما يسمى بالبلاد النامية مزيدا من الصعوبات المطردة للتوصل إلى إقامة دولة قومية يوحد أجزاءها سوق وطنى، وتحقق فيها مستويات الحياة المرتفعة والحريات الفردية. تجعل الأوضاع الاجتماعية/ السياسية الكوكبية الراهنة من بالغ الصعوبة تكرار تجارب بعض المستعمرات البريطانية السابقة مثل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلاندا، وتلك هى المستعمرات السابقة الوحيدة التى فيها تتمتع الغالبية الكبيرة من السكان بالحرية ومستويات الحياة المرتفعة.

إحدى أوضح خصائص أشباه الدول القومية فى أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا هى عدم وجود روابط بين العالم الرسمى والبحور الشاسعة التى تشكل السكان شبه الحضرين. تقوم تلك الكتل الجماهيرية بتنظيم نفسها بأسلوبها الخاص، وتتجاهل القوانين والصيغ الرسمية الأخرى، وتمارس

بمطالبها وتنظيماتها التلقائية العشوائية. غالبية هؤلاء السكان عاطلون أو شبه عاطلين، يحيون خارج المجتمع الاستهلاكي الكوكبي والقومي؛ لم يغادروا المناطق الريفية سوى منذ عهد قريب ولم يكتسبوا الخصائص الحضرية إلا جزئياً، وليس لديهم وعى حقيقى بالقومية. كثيراً ما يحاول هؤلاء إثبات هويتهم، ليس كطبقة اجتماعية، لأنهم ليسوا كذلك، بل من خلال الروابط الإثنية أو الأقاليمية، والأساطير المتوارثة عن الأسلاف، أو تأويلات الحياة التى يمتزج فيها الدين بالسحر، وأيضاً الأيديولوجيات الراديكالية المتطرفة. كثيراً ما تنمو تلك التوجهات لتصبح ثقافات ترفض الحداثة بأساليب عنيفة كما هى الحال مع مختلف فصائل الأصولية الإسلامية وأيضاً الحركات الراديكالية الآخذة فى الظهور فى بلاد ليس للدولة فيها أمة مندمجة تعمل قاعدة لها.

يمثل ظهور أشباه الدول القومية مشكلة لنظرية العلاقات الدولية. فمنذ ظهور الدولة القومية الحديثة، وعلى الرغم من المقولات القانونية عن المساواة، فقد ظل دائماً ثمة، أمة قوية وأخرى ضعيفة، وبلدان كبيرة وأخرى صغيرة. بيد أنه، فى القرن الثامن عشر، تمكنت بعض الدول الأصغر والأضعف مثل بلجيكا وسويسرا وهولندا والدانمارك واليابان من النمو والتطور من خلال جهودها الذاتية، وبيع بعض المساعدات من الطفاء العرضيين. أما فى القرن العشرين، فقد ظلت الأوضاع فى أشباه الدول القومية مستقرة لسنوات طويلة فى حالة من التخلف، وتمكنت من البقاء، جزئياً، بسبب المساعدات الدولية. يعنى هذا أنها غير قابلة للحياة باعتمادها على مواردها وحدها.

كيف لأشباه الدول القومية أن تصبح قابلة للحياة اقتصادياً فى ظل ما تشهده من تفجر النمو السكانى، واقتصار صادراتها على المواد الأولية، أو المواد التى تخضع للقليل من المعالجة، والتى تَرَجَع الطلب عليها إلى حد

كبير وانخفضت أسعارها بحدة؟ كيف لنا التعاطى مع بلدان ليس بالإمكان حكمها، يتفشى فيها الفساد ولا تمارس فيها الديمقراطية سوى فى أدنى صورها فى أفضل الأحوال؟ كيف يمكن إيجاد اقتصاد سوق ومجتمع استهلاكى فى بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا التى يعيش أكثر من ٤٠٪ من سكانها تحت مستوى خط الفقر على أقل من دولارين فى اليوم؟ كيف يمكن إدماج حوالى ٥ مليارات شخص من نوى الدخل المنخفضة فى نماذج الاستهلاك الكوكبى بدون إلحاق أشد الأضرار بالغلاف الحيوى؟ كيف يمكن سد الفجوة الهائلة بين البلدان الغنية والفقيرة بدون تأثر التوازن البيئى للكوكب على نحو خطير؟

ترُجمت الأسطورة الخاصة بسد الفجوة بين ما يسمى بالبلدان النامية والأمم الصناعية إلى كارثة هائلة. نجم عن عقود ثلاثة من جهود الأمم المتحدة من أجل التنمية نوع من الفصل العنصرى الاجتماعى/الاقتصادى العالمى: كوكب يوجد فى نصفه الشمالى أرخبيل صغير من الأمم الغنية تحيطه غالبية البشرية والتى تشمل ١٣٠ من أشباه الدول الفقيرة، ومدقعة الفقر، لا تسيطر حكوماتها على حياتها الاقتصادية، وتغيب الدولة عن جميع مناطقها، وتشهد مدنها انفجارا سكانيا، ويعيش غالبية سكانها فى القطاع غير الرسمى التى تتميز الحياة الصعبة فى ظلّه بالتقلبات والاضطرابات، وحيث لا يجد الشباب سبيلا للخروج من كل هذا سوى الهجرة.

تفتقد أشباه الدول القومية العاجزة عن النمو والتطور الخصائص الجوهرية للدولة القومية الحديثة. ليس لديها اقتصادات سوق لها أبعاد قومية وذلك بسبب الأعداد الهائلة من السكان التى تعيش فى فقر أو تحت مستوى خط الفقر. علاوة على ذلك فهى لا تتحكم فى قطاعات كبيرة من أنشطتها الاقتصادية لأن تلك الأنشطة غير رسمية بشكل أساسى، ويتحكم البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فيما تبقى من الأنشطة الرسمية. كما

أنها ليس لديها تحكم قضائي أو قانوني على جميع مناطقها، حيث تقع أجزاء كبيرة منها تحت سيطرة مجموعات متمردة، وعصابات وتجار مخدرات. يتم التحكم في الحياة السياسية في كثير من أشباه الدول القومية تلك من الخارج، مع رصد خارجي لالتزاماتها بحقوق الإنسان، ولعملياتها الانتخابية المشبوهة، والمشكوك في نزاهتها.

وفي المجال الدولي، لا تملك أشباه الدول القومية أية قوة تفاوضية ولا تمارس أى تأثير إيجابي على الأحداث الكبرى، بل إنها، بدلا من ذلك، مصدر مشاكل للمجتمع الدولي. تظهر في الإعلام العالمى كمناطق ذات حكومات منتخبة لكنها غير ديموقراطية، تفتقد المؤسسات الأساسية، وترتكب فيها أعمال بربرية، وتنتهك فيها حقوق الإنسان، وتحدث فيها مواجهات مسلحة وأعمال إرهابية دافعا المخدرات، ويتم الإطاحة بحكوماتها بأساليب عنيفة. ثمة ملمح آخر لتلك الكيانات يتمثل في عجزها عن الشراكة والتحالفات بسبب ضعفها. أما النشاط الرئيسى لسياساتها الخارجية، إن وجدت، فهو توسل المعونات، والإعفاء من التزاماتها الدولية، وقبول برامج التعديلات الاقتصادية، وإعادة هيكلة ديونها الخارجية بين أونة وأخرى.

تمارس معظم أشباه الدول القومية هذه نوعا من السيادة السلبية لأنها لا تملك مقدرات تحقيق رفاه غالبية سكانها وأمنهم. وعلى الرغم من ذلك، نراها تقوم، فى بعض الحالات، باستعراض عام لسيادتها، وتستدعى حقها فى عدم التدخل بشئونها الداخلية، وذلك حينما يتطلب المجتمع الدولي إذعانها لالتزاماتها الدولية فى الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان. وعلى الرغم من ذلك، فقد تم إخراج أشباه الدول القومية تلك من آخر خنادق سيادتها السلبية تلك من خلال الرصد الدولي لانتهاكات حقوق الإنسان التى ترتكبها، ومن خلال إجراءات منتقاة للتدخل الإنسانى.

السيادات المليئة بالشقوب:

ظهرت جميع الدول القومية إلى الوجود، بشكل رئيسي، من خلال الثورات والحروب. ولهذا السبب يقوم أمنها على أساس الجيوش أكثر من أى شيء آخر. جعلت الحروب الدولة القومية اللاعب الأكثر نشاطا فى العلاقات الدولية. كانت الدولة القومية هى الكيان الأوحى الذى يستطيع تغيير الوضع الدولى من حالٍ سليمٍ إلى وضع حرب مع كل مغبات مثل هذا القرار على حياة مواطنيها وحياة أعدائها. كانت ذروة دور الدولة القومية كمتحكم فى حيوات الشعوب والأفراد هى الحربين العالميتين فى القرن العشرين. لكن، وبداية من الحرب الباردة، فقد بدأ دور الدولة القومية كلاعب أعظم فى التراجع لأنه، للمرة الأولى، فقد حالت المساواة فى القوة النووية دون أن تشن أقوى أعظم دولتين قوميتين الحروب دفاعا عن مصالحها القومية أو الأيديولوجية.

منع توازن الرعب هذا والذى سُمى «الدمار المتبادل المؤكد» حدوث الهرمجدون وأتى بفترة من الاستقرار الاستراتيجى استمرت لأكثر من خمسة وأربعين عاما، الأمر الذى عمل على تسهيل توسع الرأسمالية الكوكبية، ودخول لاعبين من غير الدول، أى الكوربوريشنات عبر القومية إلى المسرح الدولى. أثناء الحرب الباردة تضاعف عدد مشاريع اللاعبين الجدد من ٧٠٠٠ فى بداية عام ١٩٦٠، ليصل إلى ٣٧٠٠٠ فى نهاية القرن العشرين، الأمر الذى نتج عنه ثورة علمية ثانية وثورة تكنولوجية لا تقل أهمية عن الثورة الصناعية، إن لم تكن تفوقها فى تأثيرها. لم تعمل فقط المشاريع عبر/ القومية على إدماج اقتصادات الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، بل قامت بربطها باقتصادات العالم أجمع، بما فى هذا اقتصادات منافسيها من الكتلة السوفيتية. لم تمنع المواجهات الأيديولوجية وسباق التسلح أثناء الحرب الباردة الشركات عبر/ الدولية من القيام ببيزنس مدر للأرباح مع الكتلة السوفيتية. تمكنت الشركات من الالتفاف حول محظورات

كثيرة متعلقة بالاستثمار فى الدول الشيوعية وبيع التكنولوجيا لها، وقامت بفتح أفرع للبنوك الغربية والشركات الغربية فى عواصم تلك البلاد، ووصلت استثماراتها فى مشاريع مشتركة مع بلدان الكتلة السوفييتية مليارات الدولارات. كان أكثر تجسيدات تلك العلاقات عبر/ الدولية مع الكتلة السوفييتية وضوحا، هو مد خط لأنابيب الغاز من سيبيريا إلى أوروبا، ذلك الخط الذى جعل غاز دول حلف وارسو متاحا لدول حلف الناتو.

وفيما أفلت الحرب الباردة، استمرت الكوربوريشنات عبر/ القومية فى اختراقها لسيادات كل الدول القومية. واليوم، يُنتج الجزء الأكبر من سلع العالم، وخدماته، وتعاملاته المالية وإصداراته، ووسائله الترفيهية من خلال المشاريع عبر/ القومية. ظلت الدول، فى هذا العالم الحديث الذى يغدو كوكبيا من خلال أنشطة تلك المشروعات الفاعلة، تفقد تحكمها السيادة فى اتخاذ القرارات الاقتصادية والثقافية، ومازالت الكوكبة ماضية فى نحت الرأسمالية القومية التى شكلت أسس الدولة القومية الحديثة.

لم يعد التهديد الذى تخشاه الدولة القومية ذات السيادة على سلطتها هو غزو الجيوش الأجنبية بل الأحرى أنه المدى العالمى للاقتصاد الذى يسمح أن تتخذ القرارات خارج الحدود القومية لتحديد سلوك معدلات الفوائد، والعجوزات المالية وقيمة العملات وأسعار المنتجات الأولية وحجم البطالة أو إعادة موضعة صناعات بأكملها ونقلها إلى أماكن أخرى. اختفت، عمليا، الأنشطة التى كان يحتفظ بها كأنشطة استراتيجية. يحدث أحيانا أن تضطلع بها شركات تقع بالخارج فى أماكن كانت، تقليديا، تعتبر منافسة. فى الوقت الراهن، أخضعت حتى صناعات أسلحة القوة العظمى المتبقية، أى الولايات المتحدة، للكوكبة. تعتمد العديد من أنظمة أسلحة هذا البلد على تصنيع بعض أجزائها بواسطة شركات لا تقع على أراضيها وعلى تكنولوجيات تُنتجها شركات بالخارج.

كثيرا ما تحاول اليوم حتى أكثر الدول ثراء وقوة تنسيق سياساتها القومية مع دول أخرى من أجل حل مشاكل مثل البطالة والحفاظ على قيمة عملاتها. وهذا ما يحدث فى اجتماعات مجموعة السبعة (G7) أو أكثر البلاد تصنيعا فى العالم. ظل رؤساء دول الولايات المتحدة وألمانيا واليابان وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وكندا، ولما يربو على العشرين عاما، يلتقون بانتظام فى إطار مجموعة السبعة (G7) فى محاولة منهم لمناولة اقتصاد العالم وإيجاد حلول للمشاكل الكوكبية، لكن ظلت هذه الاجتماعات دونما نتائج ملموسة. عمل رجال المال الكوكبيون على إثباط محاولاتهم للتنسيق الاقتصادى: ليس لدى حتى أقوى هذه البلاد مقدارا من احتياطي رعوس الأموال يكفى لمجابهة المضاربين الكوكبيين.

كوكبة العالم المالى هى إحدى الظواهر متعددة/ القومية التى ألحقت أعظم الأضرار بالسيادة القومية وأضعفتها، وأدت إلى فقدان الدول القومية ذات السيادة التحكم فى عملاتها وسياساتها المالية. يماثل النظام المالى الدولى اليوم كازينو ضخما للقمار. تجرى مضاربات بمليارات الدولارات يوميا فى الأسواق المالية لأكثر الدول ثراء، دون وجود أية إمكانية لتلك الدول تستطيع من خلالها ممارسة التحكم فى تلك المضاربات. بالإمكان أن يتسبب تغيير قيمة إحدى العملات مقابل عملة أخرى فى حدوث حالات إفلاس أو فى هبوط ثروات مفاجئة، أو تضخيم أثمان المنتجات الأولية وارتفاع التكاليف أو حدوث بطالة، أو حفز الصادرات. تُجرى جميع تلك المضاربات، إلكترونيا بسرعة الضوء من خلال الأنظمة الحاسوبية أو الاتصالات الهاتفية ويقوم بها سماسرة دوليون فى نيويورك ولندن وطوكيو وفرانكفورت وباريس وسنغافورة، سماسرة جميعهم بمنأى حتى عن مجال سلطة وزراء مالية الدول القومية الكبيرة المهيمنة، وبنوكها المركزية.

أدى تطور الاتصالات الهاتفية وتكنولوجيا المعلومات والبت التليفزيونى

إلى إتاحة مختلف القوميات والثقافات لبعضها. عمل هذا أيضا على انتشار صور أسلوب الحياة الغربى القائم على أساس المعدلات العالية للاستهلاك، ووسائل الراحة المادية والترفيه الدائم (الموسيقى والأفلام والألعاب الرقمية) فى جميع أنحاء الكوكب. بيد أن هذا الاختراق الثقافى لا يوازيه توزيع كوكبى للقيم الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان التى هى جوهر الحضارة الغربية. وهكذا نجد أن ثمة نوعا من التجانس الثقافى فى سبيله للانتشار بين الأجيال الجديدة يقوم على تشجيع الإرضاء الفورى للاحتياجات المادية بدءا من الرغبات الجنسية وحتى آخر صيحات الموضة. بيد أن هذا التجانس لا ينجم عنه بالضرورة خلق أخلاقيات كوكبية جديدة بما أنه لا يتبنى التضامن أو يدعو إلى أنماط استهلاك صديقة للبيئة. بإيجاز، غدا بالإمكان، فى عالم اليوم أن تحيا الراحة المادية جنبا إلى جنب مع البربرية.

واليوم، لا تستطيع أية دولة عزل نفسها بعيدا عن الصور عبر القومية المغرية التى تضيفى الأولوية على الإرضاء الفردى الفورى لا على المساواة، والتضامن. تظهر هذه الرأسمالية فى كل بلد، فى نسختها الفردانية الأكثر تطرفا بصفتها النموذج المعيارى الأوحى للسعادة. يتقبل الناس هذا الشكل من أشكال الرأسمالية ويرغبونه، هذا على الرغم من مخاطر الإقصاء الاجتماعى، وذلك بسبب ما يضمنونه من آمال عظام أن اليوم سيأتى حينما يستطيعون هم أيضا المشاركة فى وليمة الحياة المادية. بيد أن واقع الأمر يأتى بعكس ذلك، إذ إن المجتمع الاستهلاكى لا يتوسع كوكبيا ليشمل العاطلين عن العمل والذين يقدر عددهم بمليار شخص يتواجدون اليوم فى أنحاء العالم. لا غرو، أن يتصاعد العنف والحركات الأصولية كنتيجة لإحباط الكثيرين من عدم وصولهم إلى معدلات الاستهلاك التى يعلن عنها كوكبيا بصفتها إمكانية متاحة للجميع.

بيد أنه، وعلى الرغم من تلك التوجهات، تؤدى كوكبة إعلام الاتصالات

دورا إيجابيا فى توحيد البشرية. لا يقتصر دور هذا الإعلام على بث صور أسلوب الحياة الغربى المادى، بل يقوم أيضا ببث صور تُدين انتهاكات حقوق الإنسان، والقهر والمظالم فى أنحاء العالم. يعمل هذا على تشكيل شعور مشترك حول العالم بالاهتمام العميق والقلق جراء مشاكل البشر ومعاناتهم بحيث بدأ الرجال والنساء يدركون أنهم جميعهم جزء من البشرية وليسوا فقط مواطنين لدولة بعينها. ولا تستطيع أية دولة مهما بلغت قوتها وشأنها أن تتحكم فى هذا الوعى الإنسانى الكوكبى الجديد. نستطيع القول إن سيادة جميع الدول القومية تقريبا قد تم اختراقها من خلال ثورة الاتصالات الكوكبية، بحيث أصبح بإمكان العالم بأجمعه مراقبة الأسلوب الذى تعامل به الحكومات مواطنيها.

مضت عملية كوكبة الاقتصاد وتخطيه للحدود القومية يدا بيد مع ثورة علمية وتكنولوجية غير مسبوقة تعمل على خلق فرص غير متخيلة للازدهار والثراء، وتوجد أيضا عقبات عملاقة فى طريق أشباه الدول القومية المتخلفة. أصبح بمقدور كثير من الكوربوريشنات عبر/ القومية إنتاج منتجات زراعية ظلت الدول المتخلفة تُصدرها تقليديا، بالمعامل؛ وتقوم أيضا، وبنفس الأسلوب بإنتاج مواد مصنعة تحل محل المعادن. وبدون شك، سيؤثر هذا التوجه الجديد على قابلية اقتصادات ما يسمى بالبلاد النامية للحياة بدرجة تتركها معها تُنتج أشياء عفا عليها الزمان.

لا تستطيع الثورة التكنولوجية عبر/ القومية استيعاب السبعة وأربعين مليون شخص الذين يدخلون سوق العمل سنويا فى أنحاء العالم. يعمل التنافس القائم بين الكوربوريشنات عبر/ القومية على إجبارها على أتمتة مصانعها وإعادة هيكلة أساليبها الإنتاجية مما يتسبب فى خلق مزيد من البطالة وليس مزيدا من فرص العمل. واليوم، لا يمكن للدول القومية الوفاء

بوعودها بإيجاد عمل للجميع كهدف لها، ومن ثم، غدت قطاعات واسعة من سكانها بدون عمل وفى حالة إقصاء عن المجتمع. أما فى أشباه الدول القومية، فستكتسب البطالة أبعادا غير مسبقة فى الأعوام القادمة وذلك لأن الابتكارات التكنولوجية واتساع نطاق الأتمتة ستتزامن مع انفجار أعداد السكان الحضريين.

تعمل المشاكل البيئية التى تتهدد الكوكب أيضا على تقويض سيادة الدولة القومية. لدى تقدير ثروات الأمم، لا تقوم السياسات الاقتصادية القومية بطرح الخسائر البيئية التى لا يمكن تعويضها من مجمل الناتج المحلى، وبهذا الأسلوب، تُستهلك الموارد حتى تنضب تماما. وفى نفس الوقت فإن تلك السياسات ترعى نماذج للاستهلاك تعمل على تدمير البيئة، نماذج من الصعب جدا تغييرها لأن ذلك قد يؤدى إلى مخاطر حدوث اضطرابات اجتماعية هائلة: لن يريد المواطنون من نوى الدخول الكبيرة التخلّى عن مستويات معيشتهم، ولن يرغب الفقراء فى التخلّى عن أحلامهم بأن يحياوا ذات يوم كالأثرياء.

لا يمكن الخروج من هذا الطريق المسدود إلا تدريجيا، فيما يأخذ نظام إدارة بيئى فوق/ قومى طريقه إلى حيز الوجود بمشاركة الدول، والشركات عبر القومية وممثلى المجتمع المدنى. سيعمل هذا النظام على وضع المعايير، وتوفير الموارد المالية والتكنولوجية لإيجاد أنشطة اقتصادية مستدامة وإدارة إرث البشرية المشترك من أجل تلافى الأضرار التى لا يمكن إصلاحها فى المجال الحيوى. يمكننا مشاهدة أحد أجنة هذا النظام فى الأنظمة الحالية التى تحاول حماية أعماق المحيطات ورعاية موارد القارة القطبية الجنوبية. وإذا أمكن لهذا النظام فوق/ القومى أن يتوسع لمجالات أخرى من الإرث البشرى، ستشارك حتى الأمم الصناعية القومية فى إدارة تلك المعايير فوق/

القومية وتطبيقها داخل حدودها ذاتها. آنذاك، ستصبح الدولة القومية فى القرن الحادى والعشرين شديدة الاختلاف عن ذلك الكيان القوى الرهيب الذى أنتج حربين فى القرن العشرين.

قوى عاجزة:

يواجهنا اليوم شكل من أشكال «قانون العائدات المتناقصة للقوة القومية». فقدت غالبية الدول التى نالت استقلالها فى القرن التاسع عشر، تدريجيا، أية سلطة كانت تمتلكها، أما تلك التى تحررت فى القرن العشرين فقد ولدت دونما قابلية قومية للحياة تقريبا. تنتمى دول أمريكا اللاتينية للمجموعة الأولى وتندرج غالبية البلاد الآسيوية والإفريقية فى المجموعة الثانية. تعتبر الصين والهند وباكستان استثناءات جزئية من هذه القاعدة. إلا أنها، ورغم حصولها على القوة النووية فمازال السواد الأعظم من سكانها أسير الفقر. يستثنى من القاعدة أيضا، دولتان أسيويتان أصبحتا صناعيتين منذ عهد قريب وهما تايوان وكوريا الجنوبية اللتان اكتسبتا قوة اقتصادية وتكنولوجية.

طوال ما يربو على قرن من الزمان، لم يحدث إعادة توزيع للقوة فى العالم، حيث إنه، وعلى مدى المائة عام الأخيرة، ظلت أكثر الدول قوة وسطوة هى ذاتها ولم تتغير. فى القرن التاسع عشر، كانت بريطانيا وألمانيا واليابان وفرنسا وإيطاليا وروسيا والولايات المتحدة بلدانا قوية بالفعل. لم تستطع أى من كبرى بلاد أمريكا اللاتينية - البرازيل، المكسيك، والأرجنتين - وعلى الرغم من أنها هى التى أسست مجموعة القرن التاسع عشر من الدول الجمهورية الحديثة، الدخول إلى نادى القوى العظمى. وفى واقع الأمر، فإن معظم بلاد العالم فى سبيلها لأن تخسر مراثون التاريخ، إذ إنها لم تستطع أن تنمو وتشارك قوى العالم، بل إن كثيرا منها فى سبيلها لفقدان قابليتها

القومية للحياة فى مواجهة التحديات الهائلة التى يمثلها الاقتصاد الكوكبى والثورة التكنولوجية الراهنة.

لكن الانعطافة الجديدة تتمثل فى أن غالبية البلاد المتخلفة ليست هى وحدها التى تفقد السطوة القومية إذ إن القوى الغربية العظمى التى أبقت على أنفسها أوليجاركية مهيمنة طوال السنوات المائة الأخيرة لا تملك الآن من السطوة ما يمكنها من تنظيم العالم. لدى هذا المنعطف، فإن ليس ثمة مجموعة من القوى لها القدرة على خلق نظام عالمى جديد، كذاك الذى تم إنجازه فى قيينا عام ١٨١٥ وفى يالطا عام ١٩٤٥. لا يستطيع أحد اليوم إخضاع العالم للنظام.

الولايات المتحدة هى القوة العسكرية الكوكبية الوحيدة وعلى الرغم من أن باستطاعتها إرسال القوات واجتياح البلدان إلا أنها ليس بإمكانها احتلالها، أو فرض التسويات عليها هذا علاوة على أنها تتكبد خسائر جسيمة. مثلاً، تصاعدت وتيرة الهجمات التدميرية والإرهاب فى أفغانستان بعد غزو الولايات المتحدة لها وامتدت إلى باكستان. وفى العراق تقع الأحداث الإرهابية بأسلوب يومية، فيما يجعل التنافس بين الجماعات الشيعية والسنية والكردية الاستقرار غير محتمل بتزايد وكنتيجة للضغوط الناجمة عن الإصابات بين صفوف الأمريكين، أعلنت إدارة أوباما عن بدء خططها للانسحاب من العراق فى يوليو ٢٠١٠، على أن يبدأ انسحابها من أفغانستان فى يوليو ٢٠١١. لا تستطيع الولايات المتحدة فرض نسختها من السلام الأمريكى، ويقال إن الولايات المتحدة قوة عظمى بلا سيف، وهذا حقيقى إلى حد بعيد، إذ إنها، وبعد الدروس الدراماتيكية التى تلقتها فى العراق وأفغانستان، أصبحت تحرص كل الحرص على عدم التدخل عسكرياً بقوات أرضية.

واليوم، فقد فقدت الترسانات النووية للولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين أهميتها الاستراتيجية وذلك لأن الاضطرابات الاجتماعية/السياسية فى مناطق العالم المختلفة لا يمكن حسمها من خلال الردع النووى. وهكذا نجد أن الأوضاع الاستراتيجية فى العالم غدت معقدة لأنها انبثقت عن فترة استقرار استراتيجى ارتبطت بالحرب الباردة، ثم تحولت فى أعقابها إلى فوضى كوكبية غير مستقرة. أثناء الحرب الباردة، عمل الاستقطاب الثنائى الذى أثر فى صراعات ما يسمى بالعالم الثالث أيضا على التحكم فى تلك الصراعات وإبقائها تحت السيطرة حيث إن التنافس الأمريكى/السوفييتى كان عاملا فى تنظيم العنف الإثنى والتنافسات التاريخية. كانت الصراعات المحلية منتقاة، محدودة، غير مفرطة الضراوة. كان العنف الذى حفزته الحرب الباردة تتحكم فيه القوى العظمى من أجل تحاشى المواجهة المباشرة بينها.

وبانتهاء الحرب الباردة تم خرق السد الاستراتيجى الذى أقامته القوتان العظميان من أجل احتواء العنف فى العالم، وكانت النتيجة حدوث طوفان من التحلل السياسى، والتمرد، والحروب الأهلية والصراعات الإثنية أو الدينية، وانتهاكات هائلة لحقوق الإنسان، والإبادة العرقية، ورافق هذا كله موجات من اللاجئين والمُقتلعين. اندلعت التنافسات والصراعات التاريخية التى لم تُحسم، وغدت خارج نطاق السيطرة، واكتسبت ديناميات ذاتية غذتها الأساطير، والأيديولوجيات التى تردد دونما فهم، والقوميات القبلية، والأصوليات المسيانية. تفجرت البلقان والقوقاز إلى أجزاء، وتفشيت أعمال الإبادة العرقية فى رواندا والسودان، والمجاعة والعنف فى ليبيريا والصومال وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية. بدأت الحرب الأهلية وازدادت زخما فى العراق وأفغانستان وباكستان، ونشطت حروب عصابات المخدرات فى كولومبيا وبيرو، والحركات الأصولية فى مصر والجزائر وباكستان والهند

وإندونيسيا، وظهرت حروب عصابات مخدرات حضرية جديدة فى المكسيك. أجبرت الأوضاع فى أشباه الدول القومية الغارقة فى العنف والمهددة بالانهيار الأمم المتحدة التى من بين أهدافها مواجهة الصراعات الدولية بين الدول، على التدخل فى صراعات داخلية صعبة وحروب أهلية، وعلى زيادة عملياتها لحفظ السلام. تم حشد حوالى ستين ألفاً من قوات الأمم المتحدة نوى القبعات الزرقاء، بتكلفة بلغت ٤ مليار دولار سنوياً، من أجل احتواء موجات العنف المزلزلة. واليوم، نجد أن الأمم المتحدة قد غدت غير موثوق بها، وعاجزة عملياً عن احتواء عمليات نهب الأمم الآخذة فى الانهيار وتدميرها تحت وطأة أعمال القتال المحلية المريعة.

واليوم، تواجه القوى الغربية الديموقراطية العظمى المدافعة عن حقوق الإنسان صعوبات هائلة فى التدخل العسكرى لفرض النظام على العالم، وليس هذا بسبب عدم القدرة العسكرية، بل الأخرى أنه إحدى تبعات مشكلة الحضارات، حيث إن مجتمعات القوى العظمى الاستهلاكية التى تقوم على أساس مبدأ الإرضاء الفورى على غير استعداد لقبول أية تضحيات لتصويب الشرور الموجودة فى مناطق الكوكب الفقيرة النائية. يجد سياسيو القوى العظمى من شبه المستحيل بيع مواطنيهم فكرة ضرورة المشاركة فى «الحروب العادلة» التى تضطلع بها الأمم المتحدة. يرفض ناخبوها التضحية بحياة أبنائهم ودفع مزيد من الضرائب من أجل إقامة نظام عالمى جديد. لا يريد أى مجتمع استهلاكى الاضطلاع بالتكاليف البشرية أو الاقتصادية التى تنصوب عليها عمليات «حفظ السلام». تبعث مجرد فكرة الصور التليفزيونية لجثث العائدين لأوطانهم داخل أكياس، الرعب فى الحكومات بسبب ردود الأفعال المحتملة من الناخبين. ونتيجة لذلك، تَبَنَّت حكومات الدول العظمى سياسة التدخلات العسكرية «بدون ضحايا أو إصابات» تلحق بجنودها معياراً لها، ومن ثم أصبحت بالغة الحرص فى الشروع فى

إرسال مهمات حفظ سلام دولية تابعة للأمم المتحدة. وهكذا غدت سياستها العملية فى السنوات الأخيرة هى ضمان الأصوات الانتخابية على المستوى القومى والحفاظ عليها من خلال التخلي عن النظام العالمى.

واليوم، فإن القوى الكبرى غير فاعلة، ونتيجة لذلك، فإن عمليات حفظ السلام التى تقوم بها الأمم المتحدة لا تأثير لها. دائما ما تكون إجابة القوى العظمى على الاضطرابات فى العالم مزيجا من الحرص المفرط والمواقف الأنانية الساخرة التشاؤمية التى تخفى بها افتقارها السطوة. هذا هو السبب الرئيسى للاختلال الوظيفى للمنظمة العالمية، وهو سبب تتجاهله القوى العظمى أو تحاول تجاهله وتعتمد بدلا من ذلك إما إلى توجيه النقد لمنظمة الأمم المتحدة وكأنما هى فى حد ذاتها قوة عالمية عظمى لا انعكاس لسياسات القوى المجردة من السيوف التى يمثلها الأعضاء الدائمون الخمسة بمجلس الأمن.

بإمكان الدولة القومية أن تسمى قوة عظمى فقط إذا مارست سياستها «كقوة» أو بتعبير آخر، إن كانت على استعداد لاستخدام القوة وتكبد ضحايا عديدين، وإذا رفضت أن تُمتَّهن أو تهان، وإذا كسبت احترام الآخرين. فى الماضى كان فقدان ألف جندى أو أكثر لتنفيذ سياسة إمبريالية، أو لشن حروب استعمارية، أو لتنفيذ مهمات عقابية، كان أمرا روتينيا حينما كانت القوى العظمى تنفذ تلك السياسات فى آسيا وإفريقيا وأمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبى. وبالتقابل، أدى مقتل حفنة من جنود المارينز الأمريكين بالصومال فى التسعينيات إلى جلاء القوات الأمريكية عن البلد. اعتبرت الولايات المتحدة تحلل يوغسلافيا مشكلة أوربية وبأسلوب مماثل، رفضت بريطانيا وفرنسا إرسال قوات إلى البوسنة وخضعتا لابتزاز القوى المحلية وإهاناتها. وفى النهاية، تدخل الناتو، لكن بعد أن كانت

الجرائم ضد الإنسانية قد ارتكبت بالفعل. حينذاك، نظم الناتو ضربات جوية فشلت في حل مشكلة كوسوفو.

ومن جانبها، ظلت الولايات المتحدة تحافظ على نشاط عسكري/ إنساني حذر في مواجهة أعمال الإبادة العرقية برواندا ودارفور، وكذلك في مواجهة عمليات التدمير والسلب بجمهورية الكونغو الديمقراطية. بإمكان أحدهم القول إن تلك القوى الديمقراطية العظمى لم يعد لها مصالح في إفريقيا أو اهتمام بها، بيد أنه، فإن فقدان اهتمامها تحديدا بملء الفراغ في المنطقة باستغلال فرصة التدرج بحماية حقوق الإنسان، لبرهان على أنها فقدت غرائز القوى العظمى وسلوكياتها.

ومتلما أدى سقوط جدار برلين إلى تحويل العالم من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية، فقد أدت الحروب في العراق وأفغانستان ومعها انهيار وول ستريت إلى القضاء على الأحادية القطبية للولايات المتحدة وفتحت عصرا جيوسياسياً جديداً خالياً من الأقطاب. وفي هذا العصر لن يكون باستطاعة الولايات المتحدة أو أى من القوى الكبرى الأخرى قمع الأناركية الدولية المتنامية وإرساء نظام عالمي جديد مكانها.

ليس ثمة نظام متعدد الأقطاب في سبيله للتشكل ليحل محل نظام القطب الواحد كما يعتقد البعض. سيكون من الضروري، لإقامة تعددية قطبية، بالنسبة لأكثر الدول قوة - الولايات المتحدة، روسيا، الصين، بريطانيا وفرنسا- تقاسم السلطة على العالم فيما بينها، أو على العكس، أن تتحارب فيما بينها لتحصل على ذلك. لكن لم ولن يحدث شيء من هذا القبيل. فالولايات المتحدة غير قادرة على السيطرة على العالم في وقتنا هذا، ومازال أمام حلفائها دول الاتحاد الأوروبي واليابان، مسافة طويلة قبل أن تتمكن من قبول التحدي، بل على العكس من ذلك، فإنها بحاجة لأن تحميها

الولايات المتحدة فى حالة وقوع اضطرابات بينها وبين روسيا أو الصين. ومن جانبها، فإن تلك القوتين، وبعد أن أحلتا نوعا من الرأسمالية المستبدية محل الشيوعية، ليستا فى وضع تنافس مع الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبى للسيطرة على العالم. تريد الصين من الولايات المتحدة ألا تتدخل فى مشاكلها مع التبت وتايوان، وتريد روسيا منها نفس الشئ تحديدا فيما يتعلق بالجمهوريات السوفييتية السابقة التى تعتبرها مجال نفوذ خاصا بها. من ثم يتجه العالم مباشرة، فى ظل عدم وجود الأحادية القطبية أو التعددية القطبية، باتجاه عدم وجود نظام قطبى. لم تعد الولايات المتحدة شرطى القرية الكوكبية، وليس ثمة من يحل محلها. نحن نشهد ميلاد زمن جيوسياسى جديد، حيث تبدى القوى الكبرى عجزها فى مواجهة عالم تجتاحه الفوضى، عالم تشظى بفعل الفقر والإرهاب والحروب الأهلية والإبادة العرقية والاتجار فى المخدرات والأسلحة والبشر.

ينعكس اضمحلال الدولة القومية ليس فقط فى فقدان السطوة الجيوسياسية وانبثاق عصر انعدام القطبية، بل أيضا فى فقدان البنوك والكوربوريشنات عبر/ القومية سطوتها وقوتها. غدت الدول القومية اليوم تشجع الاستثمارات عبر/ القومية. ومنذ عام ١٩٨٠، قامت جميعها، وبدون استثناء، بتغيير سياساتها الاقتصادية، حيث لبرلت اقتصاداتها، وحررتها من التنظيمات وخصخصتها، وخلقت بذلك أوضاعا تسمح للكوربوريشنات عبر/ القومية بدخول أسواقها، الأمر الذى يرقى إلى تخليها عن رأسماليتها القومية وتركها تحت رحمة التنافس الكوكبى. شرعت الدولة القومية فى الانسحاب من المجالين الاقتصادى والمالى والخضوع للكوكبة عبر/ القومية، من ثم أصبحت كيانا إداريا أكثر منها كيانا إقليميا ذا سيادة، شبه وكيل للرأسمالية عبر/ القومية، وغدا دورها الرئيسى هو دور المدير الكفء،

وأضحت مهمتها هي اللبرلة والتحرير، وتوفير البنى الأساسية الجيدة، والعمل على تكييف الوظائف وتعديل هياكلها، وتقوية الأمن العام من أجل رعاية مناخ استثمارى إيجابى للمشاريع عبر/ القومية.

ليس ثمة بيئة على فقدان الدول القومية للسلطة الاقتصادية أفضل من عمليات التحرير الاقتصادى وإنقاذ النظام المالى الكوكبى. أدى تحرير الأسواق المالية واقعياً إلى تحويل عالم المال إلى كازينو قمار عبر/ قومى عملاق، وغدت العمليات المالية القائمة على المضاربات بشكل رئيسى النشاط الأساسى القومى والكوكبى. فى الوقت الحاضر، تساوى الأصول المالية فى الولايات المتحدة وأوروبا ٤٠٠٪ من إجمالى الناتج المحلى.

فى أكتوبر عام ٢٠٠٨، حينما انفجر هذا الكازينو الضخم من الداخل، وامتص وول ستريت وأهم مراكز العالم المالية أسفل ثقب أسود، اندفعت الحكومات إلى البنوك لنجدها وهى تُنشدُ شعار «إنها أكبر من أن تنهار». بتعبير آخر، كانت المؤسسات المالية قد تنامت فى غياب التنظيمات القومية بدرجة أن أصبحت أصولها فى بعض الحالات فى حجم إجمالى الناتج المحلى للأمة أو أكثر منه.

من ثم، أنفقت حكومات القوى المالية الرئيسية ما يربو على ١٠ تريليون دولار من أموال دافعى الضرائب من أجل إنقاذ الكازينو المالى عبر القومى الذى ساعدت على خلقه. وبعد ذلك بعام، قام المصرفيون ذاتهم الذين كانوا مسئولين عن انهيار عام ٢٠٠٨ بإعادة فتح الكازينو باستخدام تريليونات دولارات الإنقاذ وبدأوا مرة أخرى يلعبون بمنتجات مالية عالية المخاطر بما فى هذا أسلحة دمار شامل مالية خطيرة مثل مقايضات العجز عن دفع الديون (CDSS) وتعهدات بدفع الديون مكفولة بضمانات (CDOS) وإصدار الأسهم والسندات لحاملها.

وهكذا، شرعت البنوك عبر/ القومية مرة أخرى فى كسب مبالغ هائلة، وعاد مدراءها التنفيذيون لتلقى الحوافز والعلاوات الضخمة وكأن شيئاً لم يحدث. مازال الكازينو المالى الكوكبى محرراً من جميع التنظيمات على الرغم من كل الوعود التى صدرت عن الحكومات والقوى المالية. اعترفت دورية وول ستريت جورنال بأن مصرفى اليوم يجمعون بين أفضل الحسنيين وذلك لأنهم يراكمون مكاسب ضخمة فى الأحوال العادية. ولدى حدوث الأزمات، فإن دافعى الضرائب يدعمونهم ويتحملون الخسائر. ونتيجة لسطوة البنوك عبر القومية على الحكومات، نجد أن دافعى الضرائب هم من يدفعون نظير الفيش التى يجرى اللعب بها فى كازينو المضاربات الكوكبى اليوم.

وهكذا، غدت أقوى الدول القومية مجرد خدَم مخلصين لرأس المال عبر/ القومى؛ من ثم ستستمر المضاربات المالية فى الفوز بصفتها النشاط الرئيسى للكوكبة - إلى أن تحدث الأزمة التالية.

الفصل الثانى

التمكين الكوكبى والإفقار القومى

الأرستوقراطية الكوكبية الجديدة:

ظلت السطوة الكوكبية دائما لعبة توازن جيو/ سياسى بين أطراف أرستوقراطية القوى العظمى التى مضى عندها يتقلص. كان اللاعبون منذ القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى هم بريطانيا وألمانيا وروسيا، والإمبراطورية النمساوية/ المجرية. فيما بين نهاية الحرب العالمية الأولى، والحرب العالمية الثانية استمرت اللعبة وكان المشاركون فيها هم الولايات المتحدة وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا واليابان وإيطاليا والاتحاد السوفيتى. وفيما بعد تقلص عدد المشاركين فى اللعبة ليقصر على القوتين العظميين: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى.

وبانتهاء الحرب الباردة انتهت اللعبة. لا تستطيع الولايات المتحدة، القوة العظمى الوحيدة، ممارسة لعبة التوازن الدولي لانعدام وجود منافس عسكري لها. وعلى الرغم من ذلك، فإنها لا تملك القدرة العسكرية والاقتصادية الكافية لفرض النظام على العالم بأسلوب أحادي. نتيجة لذلك، لن تعود اللعبة الجديدة للسيطرة على العالم لعبة جيو/سياسية، لأنه ليس ثمة قوة أو مجموعة من القوى باستطاعتها ملء الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة. يأخذ فراغ القوة الكوكبي هذا العالم إلى زمن من اللاقطبية الجيوسياسية لن تتجم فيه السطوة العالمية عن التوازن العسكري بين القوى العظمى؛ الأخرى أن تلك السطوة ستعتمد على القدرة على الإبداع التكنولوجي، ولن يكون اللاعبون الأساسيون فيه أرستوقراطية القوى العظمى بل أرستوقراطية الكوربوريشنات عبر/ القومية.

واليوم، تدير ٢٨٠٠٠ كوربوريشن عبر/ قومية وفروعها ثلثي التجارة العالمية، ويبلغ مجموع مبيعات أقوى ست وثمانين من هذه الشركات حجما أكبر من مجموع صادرات جميع الدول القومية تقريبا التي تشكل المجتمع الدولي الحالي. مبيعات العشر كوربوريشنات عبر/ القومية الأضخم في العالم، أى شركة شل، وإكسون، وجنرال موتورز وتويوتا، وفورد، وميتسوبيشى، وميتسوى، ويشو إيواي، وسومبتوتو، وإيتوش ماروبن، وهيتاشى، لا تتجاوزها سوى صادرات الدول الصناعية العشر الأقوى في العالم وهى الولايات المتحدة، وألمانيا، واليابان، وفرنسا، وبريطانيا، والصين، وإيطاليا، وكندا وهولندا وبلجيكا.

والآن، بدأت السطوة العالمية التى كانت حkra على أرستوقراطية الأمم الصناعية العظمى، تنتقل إلى أرستوقراطية دولية جديدة لا تنتمى إلى دولة

بعينها. فى الربع الأخير من القرن العشرين تكاثرت الكوربوريشنات عبر/ الدولية وتضاعفت أعدادها: من ٧٠٠٠ شركة ومؤسسة، إلى حوالى ٣٨٠٠٠ كوربوريشن لها ٢٥٠٠٠٠ فرع فى أنحاء العالم، تعمل على نشر النماذج الاستهلاكية وأساليب الحياة المتطابقة فى جميع الأرجاء. تقرر هذه الأرسوقراطية الجديدة، فى كل مكان، أماكن الإنتاج، ونوع المنتجات، وكيفية إنتاجها، ولمن تُنتج. واليوم، لا يتقرر مصير اقتصادات قومية كثيرة وثقافتها داخل المكاتب الحكومية أو البرلمانات، بل فى الأسواق المالية الدولية فى نيويورك وشيكاغو ولندن وسنغافورة وهونج كونج، وفرانكفورت وباريس، وفى غرف اجتماعات مجالس إدارة الكوربوريشنات عبر/ الدولية. التجارة الدولية اليوم هى منتج فرعى لاستثمارات الكوربوريشنات عبر/ القومية وتحالفاتها والاتفاقيات بينها. فى الوقت الحاضر، تتم إجراءات حوالى ٧٠٪ من التجارة الدولية داخل إطار تلك الشركات. ليس ثمة صلة بين هذه العلاقات الاقتصادية الجديدة وبين المزايا النسبية للبلاد المختلفة التى تذكرها كتب علم الاقتصاد النيوكلاسيكى الجامعية. لا تتعرض تلك الشركات فى تحالفاتها مع المزدودين، واتفاقيات تراخيصها، وعقود توكيلاتها، وفى تفاوضات استراتيجياتها الكوكبية، لتأثيرات سياسات السوق الحرة التى كانت تسود الخطاب الأكاديمى فى نهاية القرن العشرين. إن الكوكبة اليوم ليست نتيجة التنافس الكوكبى الحر بين الأمم بقدر ما هى نتيجة شبكة من الاتفاقيات، والأنشطة الإنتاجية والمالية بين الكوربوريشنات عبر/ القومية. وعلى الرغم من أن جزءا كبيرا من التجارة مازال تُسجله البلاد بصفته تجارة قومية، لكن هذا يحدث لأن سلع الكوربوريشنات عبر الدولية وخدماتها تعبر حدود تلك البلاد وليس لأنها هى من تقوم بها. والآن تُعتبر تلك الكوربوريشنات الضخمة، والتى اعتادت أن تشير المخاوف باعتبارها مظاهر للإمبريالية، تجسيدات للحادثة والازدهار. تحاول

كل البلاد اجتذاب الشركات عبر/ القومية وتكنولوجياتها، كى تزيد من المزايا النسبية لاقتصاداتها القومية وتكتسب أسواقا جديدة. وفى واقع الأمر، فقد أضحى من المستحيل عملياً أن يكون لدى أى اقتصاد قومى قطاع صادرات تنافسى على مستوى الكوكب لا يرتبط ببعض الشركات عبر/ الدولية. مثلاً، ليس ثمة شك فى أن الفضل فى وجود قطاعات تنافسية كبرى فى اقتصادات الصين وسنغافورة وكوريا الجنوبية يعود إلى عمليات الشركات عبر/ القومية داخل حدود تلك البلاد.

لا يوجد خيار أمام البلاد المتخلفة فى غياب أية رأسمالية قومية، ووجود معدلات البطالة الضخمة، والانفجار السكانى الهائل، وصادراتها ذات المحتوى التكنولوجى المنخفض، لا خيار أمامها سوى السعى لاجتذاب استثمارات عبر/ قومية منتجة، حيث إنها لا تستطيع تقليص البطالة بقدر، وزيادة المستوى التكنولوجى لإنتاجها، وتطوير صادرات جديدة ذات مزايا تنافسية سوى بهذه الوسيلة فقط. ولهذه الأسباب أضحى ثمة شُحٌ فى الاستثمارات عبر/ القومية فى جميع بلاد العالم، حيث إنه ليس من السهل أن يصبح بلد ما المكان المختار لاستثمارات أرستوقراطية الاقتصاد الكوكبى المدللين الذين يسعى الجميع لاجتذابهم وإرضائهم.

تتسم الكوربوريشنات عبر/ الدولية بالحرص الشديد والانتقائية للأماكن التى تستثمر بها، حيث إنها لا يهملها سوى العوامل القومية التى ستنتج أعلى أرباح ممكنة بدون التعرض لمخاطر تذكر، وتجذبها، بخاصة، القدرات التقنية، والإنتاجية، وأجور العاملين المنخفضة، وأيضاً فرص التعاقدات من الباطن مع شركات قومية، والإمكانات التكنولوجية، والبنية الأساسية الجيدة، والسوق الداخلى، والأمن الناجم عن فرض القانون، والاستقرار السياسى للبلد المزمع الاستثمار فيه.

وفقاً للكوربوريشنات عبر/ القومية، لم تتوفر هذه الشروط حتى الآن

سوى فى منطقة آسيا المحيط الهادى فى بلدان مثل الصين والهند وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان وماليزيا والفلبين وتايلاند. وتأتى بعدها، مع استثمارات أقل كثيرا، بعض بلدان أمريكا اللاتينية وبعض البلدان الشيوعية سابقا مثل البرازيل وتشيلي وكوستاريكا وجمهورية التشيك وبولندا والمجر. لا تتلقى بقية بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا سوى أقل القليل من الاستثمارات عبر/ الدولية المنتجة، هذا على الرغم من إصلاحات السوق التى تقوم بها والحوافز التى تقدمها، وذلك لأنها تعتبر فاقدة للظروف المتطلبة سلفاً لتوفير مجالات جنى الأرباح التى تأمل فيها تلك الكوربوريشنات.

تمارس الكوربوريشنات عبر/ القومية نفوذا قويا على الطبقة السياسية فى البلاد الصناعية من خلال كتائب من اللوبيات التى تستخدم إسهامات الشركات الاقتصادية ذرائع للضغط التى تمارسها. وهذا هو الأسلوب الذى تلجأ إليه هذه الكوربوريشنات لخطب ود الدبلوماسية الاقتصادية للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى واليابان لتعزيز مصالحها الكوكبية. واليوم، نجد أن أرستوقراطية البلاد السابقة من الدول الصناعية والمثلة فى مجموعة السبعة للبلدان الأكثر ثراء فى العالم، كثيرا ما تمارس دبلوماسية بديلة لصالح الشركات عبر/ القومية، وتلجأ إلى وسائل الضغط من أجل إتاحة الأسواق الأجنبية أمام منتجات هذه الشركات وخدماتها ورعوس أموالها.

وهكذا نجحت أكثر الشركات عبر/ القومية سطوة فى إقناع دبلوماسيى كبرى القوى الصناعية بتسخير الأجندات الاقتصادية الدولية الرئيسية لخدمة مصالحها الكوكبية. فى الثمانينيات، كانت تلك هى التى حولت صندوق النقد الدولى إلى وكالة لتحصيل ديون أمريكا اللاتينية الأجنبية لتضمن بذلك تسديد الفوائد إلى البنوك الدولية الدائنة. أيضا، تمكنت من استخدام «دورة أورجواي» وإنشاء منظمة التجارة العالمية لإتاحة جميع

الأسواق القومية تقريبا أمام الخدمات عبر/القومية، ولتطوير نظام دولى صارم لحقوق الملكية الفكرية وذلك من أجل حماية تكنولوجيات الشركات عبر/القومية. حوت مجموعة السبعة G7 صندوق النقد الدولى، أثناء الأزمة المالية الأخيرة، إلى مصدر ضخم لتزويد السيولة النقدية كى تستطيع البلاد المُعسرة تسديد الديون المعدومة التى راكمتها من خلال بنوك عبر / قومية كثيرة.

ليس ثمة ما يبرهن بوضوح على السطوة العالمية لتلك الأرستوقراطية عبر/ القومية الجديدة وعلى الدور البديل الذى تقوم به القوى الصناعية الكبرى لصالحها، أكثر من مسودة اتفاقية الاستثمارات متعددة الأطراف (MAI) التى وضعتها دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (أكبر أربعة وعشرين بلدا صناعيا) هذا على الرغم من أنه لم يتم تبني تلك المسودة فى النهاية لأنها ذهبت إلى الحد الذى منحت فيه الكوربوريشنات عبر الدولية حقوقا فقط، وحملت الدول القومية الواجبات لا غير. بل إنها تضمنت منح المستثمرين عبر/ القوميين الحق فى اللجوء إلى المحاكم ومطالبة الحكومات بالتعويض عن خسائرها. هذا النظام الكوكبي الجديد للاستثمارات عبر/ القومية ما هو إلا محاولة لترسيخ الهيمنة التى تمارسها الرأسمالية عبر/ القومية بالفعل على الدول وعلى الرأسماليين الوطنيين وتقويتها بأسلوب حاسم لا رجعة عنه.

يهدف الضغط المتواصل الذى تمارسه مجموعة السبعة من أجل تحرير التصنيع، والخدمات وأسواق رأس المال إلى تحويل المجموعات الأعلى دخلا فى البلاد الفقيرة ذات التكدر السكانى إلى عملاء تابعين للكوربوريشنات عبر/ الدولية. ومن وجهة النظر هذه، يكتسب فتح الأسواق الهندية والصينية أهمية كبرى، لأن هذه الخطوة تجذب ٤٠٠ مليون من العملاء ذوى الدخول المرتفعة، أو المناظر السوقي للولايات المتحدة أو أوروبا بأكملها.

لا تقتصر الديبلوماسية البديلة لأرستوقراطية الدول الصناعية القديمة لصالح الأرستوقراطية عبر/ القومية الجديدة، لا تقتصر فقط على إتاحة أسواق الهند والصين لها، بل إنها أيضا تحاول كسب ملايين من العملاء في بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا. وهذا هو المنطق الذي يحكم عملية الكوكبة في الوقت الراهن. لم يكن لكل هذه العملية أن تثير القلق لو أنها تخلق وظائف وفيرة، أو لو كانت صادرات البلاد الفقيرة تنمو بنفس معدل مبيعات الشركات عبر/ القومية لتلك البلدان. أما ما يحدث فهو العكس تماما، حيث نجد أن جميع البلاد المتخلفة تقريبا قد أصبحت مستوردة للسلع عبر/ القومية على نطاق واسع، فيما تعاني كثير منها عجوزات خارجية خطيرة. وعلى الرغم من ذلك، فإن عدم التوازن الخارجى لا يدخل ضمن المواضيع التى تناقشها منظمة التجارة الخارجية، وذلك لأن هدف التجارة الحرة بالنسبة للأرستوقراطيات عبر/ الدولية والحكومات التى تعمل وكلاء لها هو إيجاد عملاء للسلع ، وليس مساعدة البلدان على النمو.

وعلى الرغم من علاقة الوكالة بين البلاد الصناعية الكبرى والكوربوريشنات عبر/ القومية الأكثر سطوة، إلا أن الأخيرة لا تشعر بأى تماء مع المصالح الوطنية لتلك البلدان. مثلا، لا تتماهى كوكاكولا، أو نستلة، أو نايك، أو نيسان مع المصالح الوطنية للولايات المتحدة أو سويسرا أو اليابان وذلك لأن منتجاتها تُصنع فى بلدان عديدة وتباع فى جميع أنحاء العالم. بل إن الكثير من تلك الكوربوريشنات، فى سعيها لتحقيق غاياتها الكوكبية، قد قامت بنقل مقار أنشطتها إلى خارج الدول الرأسمالية القومية التى نشأت فيها وبعبدا عن اقتصادات تلك الدول وخلقت قدرا كبيرا من البطالة فيها. تُوزع عمليات الغالبية العظمى من الكوربوريشنات عبر/ الدولية على جميع أنحاء العالم. وإن لم تكن مقارها تقع فى إحدى البلدان

الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، فلن يتسنى لأى أحد معرفة هويتها القومية. يمكن القول اليوم إن كبريات الكوربوريشنات عبر/ القومية بدون هوية قومية، بدلا من ذلك، فإن لها أصولا فى بلاد قومية ومصالح كوكبية واسعة.

الحقيقة الأكثر غرابة المتعلقة بظهور تلك الأرستوقراطية الجديدة التى لا تنتمى إلى أية دولة بعينها، هى أن الشركات عبر/ القومية تتمتع بسطوة عالمية أخذة فى التزايد، فيما لا تضطلع فى المقابل بأية مسؤوليات دولية.

وعلى نقيض أرستوقراطية القوى العظمى القديمة التى كانت تحاول إيجاد توازن بين مصالحها القومية ومسئولياتها الدولية مثل حماية حقوق الإنسان، أو البيئة، لا يريد المدراء التنفيذيون للكوربوريشنات عبر/ القومية إقامة أية رابطة بين تفاوضاتهم الكوكبية والمشاكل التى كثيرا ما يتسببون فيها. وعلى سبيل ذكر عدد قليل من تلك المشاكل فقط، فإن تلك الكوربوريشنات عادة ما تولّد البطالة، وتتسبب فى تدمير البيئة، وتعتمد على التواطؤ مع الأنظمة القائمة. لو أن البارونات عبر/ القوميين الجدد أخذوا فى حساباتهم سجل حقوق الإنسان بالصين لدى اتخاذهم قراراتهم حول الاستثمار هناك، أو اختاروا ألا يستخدموا وسائل تكنولوجية جديدة توفر العمالة فى نيچيريا نظرا لارتفاع معدل البطالة هناك، لكان ذلك مبعثا على الدهشة، بل سيكون ضربا من المثالية أن يعتقد أحد أنهم، ومن أجل تحاشي المخاطر الحالية لتلويث المياه، سيلجأون إلى وسائل ترفع من تكلفة إنتاج النفط ونقله، حيث إن المدراء التنفيذيين للشركات عبر/ القومية يرون أن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الكوكبية هى من اختصاص الحكومات حصريا ولذا، فعليها حلها دونما تدخل فى أسواق الشركات عبر/ القومية.

المسئولية الوحيدة التي تعترف بها الكوربوريشنات عبر/ القومية هي مسئوليتها أمام حاملي أسهمها. وعلى الرغم من ذلك، فإن السرعة التي يتم بها تبادل ملكية الأسهم في السوق الكوكبية تجعل من شبه المستحيل تحديد المالكين. لا أحد يعرف من هم. لقد غدت السطوة عبر/ القومية اليوم مجهولة الهوية بتزايد، بدرجة أن أشخاصا مجهولين غير منتخبين هم من يقررون قيمة عملة بلد ما، وأسعار موادها الأولية، ونفقات خدمة ديونها، وأسعار الطاقة أو الأطعمة بها. أى أن هؤلاء الأشخاص المجهولين هم، عمليا، قَدَرُ ملايين الناس في أمم كثيرة. نتيجة لذلك، فقد بدأ جوهر الديمقراطية ذاته في التآكل وذلك لعدم وجود وسيلة أمام المواطنين يديرون بها اقتصادهم ويتحكمون في مقدراته، ولم يعودوا يشعرون أن حكوماتهم تمثلهم لأنها تفتقد سلطة تغيير الأوضاع بل إنها تعمل على رعاية مصالح الكوربوريشنات عبر/ القومية بالوكالة.

وبالتدرج، فإن ثمة ديكتاتورية اقتصادية ومالية مجهولة الهوية أخذة في ترسيخ نفسها نتيجة لانعدام مسئولية الشركات عبر/ القومية في مواجهة البطالة، والمضاربات المالية، وتقلبات سعر العملات والكوارث البيئية. وفيما تتزايد كوكبة السوق، يتراجع التحكم القومى الديمقراطى فى الاقتصاد، ويأفل معه الشعور بالانتماء إلى أمة أو جماعة. ينجم عن هذا تصاعد ظاهرة الاستلاب الاجتماعى والاستسلام، وأيضا الإحباط واللجوء إلى العنف. وهكذا، نجد الحكومات وقد سلمت أمر أسواقها الداخلية والدولية إلى الكوربوريشنات عبر/ القومية ولم تتطلب منها مقابل ذلك أية مسئولية مشتركة لحل المشاكل التي تتسبب فيها كوكبة الاقتصاد.

وهكذا، غدا السبيل الوحيد لإجبار هذه الأرستوقراطية الدولية الجديدة التي لا تنتمى إلى دولة بعينها على الاضطلاع بالمسئوليات هو منحها تمثيلا دوليا بعضوية كاملة فى المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية. تهيمن أكبر

الشركات عبر/ القومية وأكثرها سطوة، بأسلوب شبه كامل، على إنتاج الطاقة والمعادن والكيماويات والأطعمة والتكنولوجيا الحيوية والسيارات، والصناعات الفضائية، والإلكترونيات، والحاسبات، والاتصالات الهاتفية، والنقل والإعلام والأموال، والأعمال المصرفية، والاتجار فيها على مستوى العالم. من ثم، لا تستطيع الاستمرار في التباعد عن مشاكل العالم الاقتصادية والمالية والبيئية، مازالت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية حتى اليوم تنظر إلى صورتها كما كانت تبدو لها في مرآة القرن العشرين. بيد أن تلك الصورة تخدعها باستمرار، إذ إنها تخبرها أنها مازالت هي نجوم المسرح الدولي، وهذا أمر لم يعد صحيحاً. إن من العبث تماماً حصر التمثيل في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية على الدول القومية في حين أن مجموع مجمل الناتج المحلي لحوالي نصف أعضاء هذه المنظمات وصادراتها أقل من مبيعات أكبر مائة شركة عبر/ القومية وأكثرها سطوة.

وباستثناء العرض المهيّب الذي يجري بمنتهى دايقوس، فليس ثمة مسرح دولي دائم وفاعل تلتقي فيه حكومات البلدان مع ممثلي الكوربوريشنات عبر/ القومية للتفاوض حول الاستثمارات وحماية البيئة واستخدامات التكنولوجيا وتملكها. مما لا شك فيه أن الدول القومية المختلفة وقادة قطاع الأعمال بها يرغبون بقوة في وجود مكان لهم يستطيعون منه التعاطي مع تلك المسائل وغيرها مع أهم اللاعبين في مجال الاقتصاد الكوكبي. لكنه، وحتى الآن، فإن التفاوضات حول برامج الأمم المتحدة الخاصة بالتعاون البيئي والتنمية، وأيضاً برامج البنك الدولي، تجري جميعها بدون مشاركة من الكوربوريشنات عبر/ القومية.

لا يمكن للمنظمات الدولية أن تستمر في دورها كمنشآت دبلوماسية،

أماكن لإلقاء الخطب، وإجراء النقاشات والتفاوضات بين ممثلى الحكومات التى لا تمتلك سلطة حقيقية لتغيير التوجهات الاقتصادية والبيئية الكوكبية. لابد أن يتوسع مفهوم التمثيل الدولى والمسئولية المشتركة ليشمل الشركات عبر/ القومية وممثلى المجتمع المدنى. حينذاك فقط، ستتمكن المنظمات الدولية من أن تعكس العالم الواقعى كما هو فى حقيقة الأمر. كيف يمكن حماية البيئة إن لم تُجرَ استشارات مع الشركة المتسببة فى التلوث، أو مع الشركة التى اخترعت التكنولوجيا المستخدمة من أجل السيطرة على التلوث؟ كيف يمكن وضع برامج لتحديث قطاعات الاقتصادات المتخلفة من دون وجود صلة مع المستثمرين المحتملين؟ كيف يمكن إدارة قابلية الأسواق المالية العالمية للتقلبات السريعة بل والاختفاء إذا لم نجعل بارونات سلطة العالم الحقيقية الجدد يشاركون فى المسؤولية؟

إننا نشهد اليوم عملية ظهور أرستوقراطية عالمية قوية جديدة لا تنتمى إلى أية دولة، إلى جانب عملية أفول أرستوقراطية الدول القومية القديمة. بيد أنه فى تلك الأثناء، فإن فراغا فى السلطة فى سبيله للتشكل، حيث لا تملك الحكومات سلطة حسم مشاكل العالم وحدها، فيما لا تريد كبرى الشركات عبر/ القومية الاضطلاع بأية مسئولية عن هذه المشاكل. تتصرف أرستوقراطية العالم القديمة والجديدة وكأنهما لا تعيشان على نفس الكوكب، وكأنهم هم وذرياتهم سيكونون بمنأى عن التوترات وأعمال العنف المتصاعدة نتيجة الكوكبة أو لن يتأثروا بمغبات عدم وجود محاولات من قبل أية جهة للتعاطى الجاد والفاعل مع الإقصاء الاجتماعى وتآكل البيئة وتدميرها.

كيانات السلطة فوق / القومية: مجمع الكهانة الأعلى

منذ الثمانينيات شهد العالم صعود أرستوقراطية عالمية لا دولية (لا تنتمى إلى أية دولة) وشهد أيضا قيام بيروقراطية دولية قوية، أو كيان لا تنتجه الشعوب لكنه يضع قواعد اللعبة الاقتصادية نيابة عن غالبية سكان

العالم، منذ عام ١٩٨٠، اكتسب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي سلطات فوق/ قومية حقيقية لإملاء السياسات الاقتصادية على جميع الدول النامية والإشراف على تطبيقها، سياسات تؤثر سلباً أو إيجاباً على الحياة اليومية للمواطنين جميعهم، دون أن يخضع هذان الكيانان لمحاسبة أى أحد.

يقال، فى مواجهة تلك السلطة فوق/ القومية غير الديمقراطية، إن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ليسا هما من يفرضان مثل تلك السياسات على المواطنين، بل الأحرى أن حكوماتهم هى من تقبل تلك السياسات. قد يكون هذا صحيحاً على المستوى النظرى، لكن ليس للحكومات، عملياً، خيار أمام السياسات الصارمة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث إن الحكومة التى ترفض هذه السياسات تصبح منبوذة عالمياً ولا تتاح لها أية قروض دولية. ترسخت هذه السلطة فوق/ القومية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي فى الثمانينات دونما أوهى أساس قانونى دولى، وأتى تأسيسها استجابة للضغوط التى مارستها البنوك عبر/ القومية والحكومات الدائنة من أجل الحصول على ضمانات لتسديد القروض الأجنبية. تم تحويل هاتين المؤسستين إلى مراقبين صارمين لتعديلات هيكلية قصد بها إجبار البلاد المدينة على إعادة تنظيم اقتصاداتها وتسديد ديون الدول الدائنة.

هذه الرقابة فوق/ القومية التى يمارسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على السياسات الاقتصادية القومية لبلدان أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا، هى ظاهرة جديدة فى العلاقات المعاصرة. تعكس تلك الظاهرة بجلاء تآكل السيادة القومية وظهور سلطة فوق/ قومية على كامل مصنف أشباه الدول القومية التى تقول إنها ذات سيادة. وفى واقع الأمر، فقد فقدت ما تسمى بالدول النامية فى ظل رقابة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التحكم الديمقراطي فى سياساتها الاقتصادية والمالية القومية.

واليوم، تخضع جميع حكومات البلدان المتخلفة للسياسات العامة التى

تضعها التكنوقراطية الدولية المجهولة لها والتي لم ينتخبها مواطنو تلك البلدان. وبما أنه ليس ثمة بديل أمام تلك الحكومات فإنها لا تحيل تلك السياسات فوق/ القومية التي تؤثر في حياة مواطنيها اليومية إلى برلمانات بلادها ناهيك عن إخضاعها للتصويت الشعبي، لذا نجد أن كثيرا من الحكومات الجديدة المنتخبة سرعان ما تتخلى عن وعودها الانتخابية. وتمضى فى تطبيق تعليمات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كما نجد أن كثيرا من حكومات أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا المنتخبة والتي تدعو نفسها ديموقراطية سرعان ما تتحول من خلال السياسات الاقتصادية فوق/ القومية والتي لا يملك مواطنوها إزاءها شيئا، إلى الحكومات تكاد تكون لا ديموقراطية.

حوّل هذا التركيز القصرى للبلدان المتخلفة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى مجمع كهنة سلطوى دعوى فوق/ قومي غدت كوادره مكرسة لنشر «عقيدة اقتصادية وحيدة» بحماس وقناعة كبيرة من أجل خلاص البلدان المتخلفة من كابوس الفقر وتحويلها إلى اقتصادات رأسمالية بازغة. كان هذا المبدأ العقائدى الأوحى يحتويه ما أسماه جون ويليامسون من معهد الاقتصاد الدولي فى عام ١٩٩٠ بإجماع واشنطن والذي كان يتألف من سلسلة من مبادئ السياسة الاقتصادية التي انبثقت عن استشارات مستمرة بين كونجرس الولايات المتحدة وحكومتها وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي مع مصرفيين ومدراء تنفيذيين عبر/ قوميين وسياسيين ووزراء للمالية. كانت الرسالة المركزية لهذه العقيدة هى: لابد أن ينظم السوق الحر جميع الأنشطة الاقتصادية ولا يجوز للدول التدخل سوى للحفاظ على النظام المالى، ولبرلة الاقتصاد وتحريره وخصخصته، وأيضا العمل على مرونة سياسة التوظيف والعمالة، وأن ذلك هو سبيلها الأوحى للحصول على القروض واجتذاب الاستثمارات الأجنبية.

ليس ثمة شك حول نجاح مهمة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى الكهنوتية التبشيرية. حول مجمع الكهنة الأعلى فوق/ القومى الذى دعا جميع بلدان العالم المتخلف تقريبا إلى اعتناق عقيدة إجماع واشنطن حيث اعتقد معظم قادة البلدان الفقيرة أن التعديلات الهيكلية الصارمة ومعها الصدمة العنيفة الناجمة عن فتح أسواقها القومية هو تكفير ضرورى سيمكنهم من أن تُغفر لهم خطيئة الفقر وتدخلهم إلى أرض الازدهار المقدسة. كما هى الحال مع سنغافورة وكوريا وتايوان وغيرها.

بيد أن نجاح مجمع الكهنة الأعلى فوق/ القومى اقتصر على عمله الوعظى وتحويل الناس إلى معتقداته. لكنه لم يحقق أية نتائج ملموسة من حيث الخلاص من كابوس الفقر. لم تنتج إعادة الهيكلة والصدمة العنيفة لفتح الأسواق النجاح المأمول. وفيما عملت بلدان فقيرة كثيرة على استقرار اقتصاداتها، وتخفيض معدلات التضخم وحققت نموا اقتصاديا متواضعا، فلم يساعدها هذا سوى على استيراد المزيد من المنتجات الكوكبية من الأرستوقراطية عبر/ القومية دونما تقليص معدلات فقرها. وبعد سنوات من تطبيق التعديلات الهيكلية وإصلاحات السوق، فما زالت الغالبية العظمى من دول أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا أسيرة منطقة الأعراف للإصلاحات النيوليبرالية ولم تتمكن من التحرر من خطايا البطالة والفقر. علاوة على ذلك، ومع تكريس جهودهما شبه الحصرى للبلدان المتخلفة فقد أهمل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى مشاكل مهمة كثيرة متأصلة فى عملية الكوكبة الراهنة. مثلا، فلم يسعيا إلى حلول للتحكم فى الطبيعة جد المتقلبة لأسواق المضاربات المالية الكوكبية.

كان أكثر النماذج الصارخة حتى الآن على فشل مجمع الكهنة الأعلى فوق/ القومى هو انهيار النظام المالى الكوكبى فى أكتوبر ٢٠٠٨، وما تلاه من تدخل حكومات الولايات المتحدة وأوروبا - بالتضاد مع مبدأ السوق

الحر- بتريليونات الدولارات لإنقاذ البنوك والمؤسسات المالية من الإعسار وعدم القدرة على السداد، هذا على الرغم من أن التدخل لإنقاذ الرأسماليين الذين يسيئون استثمار أموالهم يتناقض مع العقيدة الوحيدة التي كان مجمع الكهنة الأعظم يدعو لها وذلك لأن للاقتصادات الحرة طريقة جد فاعلة لعقاب المستثمرين المتهورين.

أيقظت حالات الفشل المتعددة لسياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي نقدا حادا حول العالم من قبل الاقتصاديين المرموقين، وقيادات قطاعات الأعمال، والقطاعات الدينية. قام هذا النقد على أساس اثني عشر عاما من مراقبة سياسات نيوليبرالية مثيلة في الولايات المتحدة وأوربا لم تؤدِ سوى إلى تعميق عدم المساواة الاجتماعية وزيادة معدلات البطالة. واليوم، تفوق عدم المساواة الاجتماعية مثيلتها في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بكثير، فيما أن معدلات البطالة في أوربا قد ارتفعت إلى مستويات غير مسبوقة. يعجب ناقدو مجمع الكهنة الأعلى فوق / القومى كيف لهذه السياسات، التي خلقت حالات الإقصاء الاجتماعى والبطالة فى أكثر البلاد ازدهارا أن تتمكن من خلق ما لا يقل عن مليار وظيفة جديدة من أجل إنقاذ ٤ مليار شخص فقير فى أمريكا وآسيا وإفريقيا ممن تتراوح دخولهم اليومية بين دولارين وثلاثة دولارات أو أقل. وفقا لتقارير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية، فإنه، وبعد اثني عشر عاما من التعديلات الهيكلية والإصلاحات فإن الفجوات بين دخول الأثرياء والفقراء أخذت فى الاتساع دونما توقف - فى البلدان الغنية والفقيرة معا. بل إن البنك الدولي نفسه يملكه القلق حاليا حول حجم الفقر العالمى ويعترف أن ثمة مسافة طويلة جدا تفصل بين الأمم المتخلفة وبين هدفها فى أن تصبح بلادا صناعية جديدة.

من المهم أن نبين أن جميع النقد الذى يصدر عن رجال الأعمال

والاقتصاديين والقادة الدينيين الأمريكيين والأوروبيين لسياسات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ليس موجهها ضد الرأسمالية، بل على العكس فإن جميع هؤلاء النقاد يعلمون أن اقتصاد السوق هو أكثر النظم الاقتصادية كفاءة، أو على الأقل، الأقل سوءاً وضرراً بين جميع النظم التى تمت تجربتها حتى يومنا هذا؛ والأحرى أن أطروحتهم جميعها هى أن الصدمات النيوليبرالية التى تطبق على البلاد المتخلفة لتحويلها إلى اقتصادات رأسمالية حديثة بين عشية وضحايا هى تجربة جديدة، لم تطبق تلك الصدمات أبداً على التنمية الرأسمالية الأوروبية أو الأمريكية أو اليابانية أو فى بلدان آسيا التى غدت صناعية مؤخرًا. فقد نمت جميع تلك البلاد كالاقتصادات رأسمالية حديثة من خلال حماية رأسماليتها القومية ومساعدتها وتقديم الدعم لزراعتها. نموذج الولايات المتحدة هو الأكثر إقناعاً، من حيث سياسة مشروعاتها الدفاعية، والسياسة الصناعية للدولة التى تعمل لصالح المشروعات القومية، حيث إنه، ولأكثر من نصف قرن، ظلت سياسة المشروعات الدفاعية للولايات المتحدة تعمل على أساس سياسة تدخل الدولة وتمنح صناعاتها القومية المساعدات، وتدعم التقدم التكنولوجى الوطنى.

وعلى الرغم من فشله التاريخى، مازال مجمع الكهنة الأعلى فوق/ القومى يصر بعناد على الاعتقاد فى المسلمات النظرية لعلم الاقتصاد النيو كلاسيكى والتى لا تُطبق فى الواقع كقانون علمى. أولى تلك المسلمات هى نظرية «الميزات النسبية» للبلاد المتخلفة والتى تذهب إلى أن ثمة حاجة إلى وجود سوق حر إلى أقصى حد كى تستطيع الميزات التى تتمتع بها بلدان العالم المتخلفة والمتمثلة فى العمالة الرخيصة والموارد الطبيعية اجتذاب الاستثمارات الأجنبية الضرورية، هذا على الرغم أنه فى واقع الأمر لم تعد تلك الميزات النسبية اليوم عوامل محددة لاجتذاب تلك الاستثمارات. يعزى ذلك إلى أن الكوربوريشنات عبر/ القومية لا تضع استثمارها حيث توجد

موارد طبيعية أو قوى عمالة رخيصة غير متعلمة، بل تأخذ في اعتبارها الأرباح الضخمة المحتمل لها أن تجنيها نتيجة الإنتاجية العالية التي تسهم في إنجازها قوة عمالة رخيصة ذات مهارات عالية ومشاريع محلية لديها قدرات تكنولوجية، وهذه عوامل ليس لها وجود في غالبية ما يسمى بالبلاد النامية. ولهذه الأسباب تحديدا تستثمر الشركات عبر/ القومية بشكل رئيسي في الهند والصين وبلدان أخرى جنوب أسيوية. نجد انعكاسا للمسلمة النظرية الثانية في مفهوم «التنافس الكامل» الذي تبناه اقتصاديو العصر الفيكتوري ومازال أتباعهم النيوكلاسيكيون يتبنونه إلى يومنا هذا. تذهب هذه النظرية إلى أن الحرية الاقتصادية المطلقة مطلوبة من أجل أن يتساوى الطلب مع العرض في الأسواق؛ وأنه في حالة تساوى الجانبين سيتم استيعاب جميع موارد الاقتصاد بالكامل وسينعم المشاركون الاقتصاديون بأعلى درجة من الازدهار. ولا يجوز للدولة، في هذا العالم النظرى من التوازن التنافسى، أن تتدخل في الاقتصاد لكي توازن بين العرض والطلب وذلك لأنهما يتمتعان بالقدرة الذاتية على التكيف كما أن بإمكان أى تدخل أن يلحق الضرر باللاعبين، أشخاصا كانوا أم شركات. ونتيجة لذلك، لابد أن يتقلص حجم الدولة بأكبر قدر ممكن، وأن يزوى تأثيرها لأدنى الحدود المتصورة. لم يحدث أبدا وأن تحقق ذلك التوازن الكامل فى أى واقع قومى، أيا كان عدد الصيغ الرياضية التى تستخدم لتفسيره فى كتب الاقتصاد النيوكلاسيكى الدراسية، أما على أرض الواقع، فإن البلاد الوحيدة التى تمكنت من الهرب من حالة التخلف هى البلاد التى لعبت فيها الدولة دور المُنظّم وذلك بدعمها للرأسماليين الأكفاء من نوى الميزات النسبية المحتملة للتصدير كما حدث فى كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة.

قد لا تكون كل تلك المسلمات النظرية على نفس القدر من المثالية مثل فرضيات ماركس مُنظر الثورة البروليتارية. إلا أنه من المفارقات أن مجمع الكهنة الأعلى فوق/ القومي يتفق مع ماركس حول إحدى النقاط المبدئية المركزية إذ إن كليهما يريد فقط الازدهار المادى للعالم واختفاء الدولة: ماركس من خلال جعل البروليتاريا تتخطى الحدود القومية ومجمع الكهنة فوق/ القومي بواسطة تمكين رأس المال من تخطى الحدود القومية. لكن ماركس حقق نقىض مُبتغاه رغماً عنه، إذ إن مبدأه عمل كإلهام للدول الشمولية. والسؤال: هل سينتهى الأمر بمجمع الكهنة فوق القومي إلى وضع مثيل؟ أى أنه، وبدلاً من الازدهار الرأسمالى الكوكبى سيُنْتَج عالم داروينياً مبتلى بالبطالة والإقصاء الاجتماعى والعنف والتدهور البيئى؟ توحى المؤشرات الكوكبية أن العالم يسير فى هذا الاتجاه.

الكتلة الاجتماعية الثالثة الدولية:

فى مواجهة السطوة البازغة الكبرى للأرستوقراطية عبر/ الدولية الجديدة وسياسات مجمع الكهنة الأعلى فوق/ القومي المتمثل فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، ظلت قوة ما يسمى بالدول النامية هامشية، بل إن الأقوى بين تلك المجموعة مثل البرازيل والهند، ظلت عاجزة عن التأثير فى قواعد اللعبة الاقتصادية الدولية.

تظهر حقيقة القوة الاقتصادية الواهية لتلك البلاد إذا علمنا أن كلا من الكوربوريشنات عبر/ الدولية المائة الأكثر قوة تباع ما يفوق مجموع صادرات كلٍّ من البلدان المائة وعشرين التى تسمى بلدانا نامية. الأكثر من ذلك هو أن أقوى ثلاث وعشرين شركة عبر/ قومية تباع أكثر من صادرات البلدان النامية ذات الاقتصادات الأكبر مجتمعة بما فى هذا الهند والبرازيل والمكسيك والأرجنتين وإندونيسيا.

أثناء الحرب الباردة، وبفضل اهتمام القوتين العظميين بكسب الأصدقاء

والحلفاء، اكتسبت ما يسمى ببلدان العالم الثالث درجات متفاوتة من الميزات الاستراتيجية، حيث أمدت سياسة عدم الانحياز بعض تلك البلدان بميزات استراتيجية أتاحت لها مناورة الكتلتين والحصول على معونات من كليهما، وكانت يوغوسلافيا هي النموذج الأوضح، حيث إن ذلك البلد كاد يكون واقعا نتاجا جانبيا للحرب الباردة. عمل اغترابها عن موسكو ومعها الأهمية الاستراتيجية لمنطقة البلقان على أن تكتسب يوغوسلافيا قبولاً أيديولوجياً من القوى الغربية ودعمًا ماليًا كبيرًا مما أتاح لها مساحة لتجربة نموذج اقتصادي قائم على أساس الإدارة الذاتية. وحينما انتهت الحرب الباردة انتهى معها الدعم المالي، وغدت يوغوسلافيا بلداً غير قابل للحياة وانفجر من الداخل في حرب أهلية دموية.

ومن خلال مناوراتها للكتلتين المتنافستين، حصلت الهند وإندونيسيا والجزائر ومصر أيضاً، وبدرجة أقل من يوغوسلافيا، على بعض الميزات الاقتصادية ومعدات للدفاع القومي. أما الخيار الآخر الذي كان متاحاً للبلدان «النامية» أثناء الحرب الباردة لضمان ميزات استراتيجية فكان هو دعمها الكامل لإحدى القوتين العظميين. كانت كوبا نموذجاً لهذا الوضع المتطرف حيث قاتلت من أجل مصالح الاتحاد السوفييتي. أمد هذا التحالف كوبا بمساعدات نفطية وأسعار عالية لصادراتها من السكر، بل أتاح لها أيضاً لعب دور جيوسياسي في إفريقيا.

والآن، وبعد انتهاء الحرب الباردة، فقدت غالبية الدول المتخلفة أهميتها الاستراتيجية التي كانت تساعد على تلقيها معونات أو استثمارات. علاوة على ذلك، ومن منطلقات سياسية، فلم تعد تلك البلدان تتلقى معاملة خاصة مميزة غير تبادلية كما اعتادت، ومن ثم أصبح عليها أن تتنافس على قدم المساواة مع الدول المتقدمة. وهكذا، فبنهاية القرن العشرين، تركزت جميع

أشباه الدول القومية الفقيرة استراتيجيا تحت رحمة السوق الكوكبي وعملية الانتقاء الطبيعي للثورة التكنولوجية.

وفى إطار هذا التوجه الجديد، فما زال لدى عدد قليل مما يسمى بالدول النامية ميزات استراتيجية بصفتها من كبريات «مصدرى النفط أو الطعام» وهذان موردان يكتسبان مزيدا من الأهمية كل يوم بسبب الانفجار السكانى فى العالم. من بين تلك البلاد القليلة المحظوظة، المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية وقنزويلا ونيجييريا وإيران وكازاخستان وأذربيجان، وكلها من كبار مصدرى النفط. تضم هذه البلاد المحظوظة الأرچنتين أيضا وذلك لوضعها كأحد أكبر منتجى الحبوب فى العالم، وأيضا تلك البلدان الواقعة على مضائق أو ممرات حيوية لاقتصاد العالم - إيران وعمان والسعودية لموقعها على مضيق هرمز، الذى تمر منه نسبة عالية من نفط العالم، ومصر وبناما اللتان تمر من قناتيهما نسبة كبيرة من سلع التجارة العالمية.

ومن المفارقات أنه بانتهاء الحرب الباردة غدا المصدر الوحيد للميزة الاستراتيجية لبعض تلك البلاد هو الخطر الذى يمثله عدم الاستقرار فيها على جيرانها الأغنياء. وفى واقع الأمر، فقد وجدت بعض البلاد الغنية أنه لا خيار أمامها سوى مساعدة جاراتها الفقيرة حتى تستقر الأوضاع فيها ومن ثم تتحاشى تلك البلاد موجات الهجرة غير الشرعية، أو موجات اللاجئين إليها. علاوة على ذلك، تساعد الدول الغنية جاراتها الفقيرة كى تصبح دولا عازلة، أى مناطق لاحتواء الهجرات الشرعية من البلدان الأخرى الأكثر فقرا. ومثلما كانت الإمبراطورية الرومانية تنشئ مناطق عازلة من أجل احتواء القبائل البربرية، ستحاول دول ثرية كثيرة فى القرن الحادى والعشرين احتواء البرابرة الجدد من خلال دعم استقرار جاراتها الفقيرة بواسطة القروض، والاستثمارات لتحيلها إلى دول عازلة. تدريجيا، سيصبح موقع الدول الفقيرة المتاخمة لبلد مزدهر أو منطقة غنية أكثر إدراا للأموال

والمعونات فيما تتسبب عدم قابلية بلدان الجنوب للحياة اقتصاديا فى خلق أعداد متزايدة من المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين.

فى الوقت الحالى فإن بلدان المغرب العربى تكتسب هذا النوع من الميزة الاستراتيجية بصفتها الجارات الفقيرة لدول أوروبا المتوسطية. بحلول عام ٢٠٢٠، سيتضاعف عدد سكان بلدان المغرب العربى مما سيتسبب فى مزيد من البطالة التى يعانى منها حاليا نسبة تتراوح بين ٤٠٪ و ٥٠٪ من شباب تلك البلدان. من ثم، سيكون على أوروبا، إن أجلا أم عاجلا، العمل على استقرار أوضاع تلك البلدان، ليس فقط من أجل احتواء التيارات الأصولية فيها والهجرات غير الشرعية من المنطقة، بل أيضا من أجل تحويلها إلى دول عازلة بالنسبة لمناطق إفريقيا الجنوبية التى تتضاعف أعداد سكانها، وحيث بدأت فيها بالفعل عمليات التحلل القومى، مما يتسبب فى توجه موجات المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين إلى أوروبا.

أيضا، تكتسب المكسيك، فى الوقت الراهن، ميزة استراتيجية كدولة عازلة. اختارت الولايات المتحدة هذا البلد شريكا كى تعمل على استقرار الأوضاع فيه وتتحاشى موجات الهجرة من المكسيك، ومن أمريكا الوسطى والجنوبية أيضا. تأكدت الميزة الاستراتيجية التى تحظى بها المكسيك كجارة فقيرة ودولة عازلة من خلال إقامة منطقة التجارة الحرة شمال الأمريكية (نافتا) والإغاثة المالية الضخمة التى قدمتها لها حكومة الولايات المتحدة عام ١٩٩٨ للحيلولة دون إفلاسها. بيد أنه فإن أحدا لا يستطيع معرفة جدوى استثمار الولايات المتحدة هذا إلا بعد مرور فترة من الزمن، لكن الواقع حتى الآن هو أن معدلات الفقر الحادة بالمكسيك وكذلك الهجرات غير الشرعية باتجاه الشمال لم تنخفض بإطلاقه.

لكن، وباستثناء تلك الحالات القليلة، فقد بلغ تدهور الوضع الاستراتيجى لما يسمى بالعالم الثالث درجة أصبح معها على البلدان الفقيرة فى أمريكا

اللاتينية وآسيا وإفريقيا الصراع على الأسواق والاستثمارات الأجنبية ضد منافس الرأس مالية سابقا: الصين وروسيا وبلدان أوروبا الشرقية. ومن المفارقات أن البلدان التى كانت شيوعية فى الماضى هى أكثر قيمة استراتيجية من البلاد المتخلفة. لأنه فى حالة فشل انتقالها إلى الرأس مالية سيتعرض استقرار البلدان الغنية لمخاطر موجات الهجرة غير الشرعية المتزايدة، والمؤامرات المفاوية. والاتجار فى المواد النووية بل وحتى موجات اللاجئين من الحروب الأهلية التى ستنجم عن هذا الفشل.

لا تمثل غالبية البلدان الفقيرة فى أمريكا وآسيا وإفريقيا، فى مطلع القرن الحادى والعشرين تهديدا مباشرا لأى من الجيران الأقوياء، بسبب فقر تلك البلدان وعدم قابليتها للحياة. كما أنها لا تملك أية ميزة استراتيجية تزيد من قوتها التفاوضية الدولية. مازالت حركة عدم الانحياز ومجموعة السبع وسبعين مستمرة فى أداء طقوسها الدبلوماسية بالأمم المتحدة، هذا على الرغم من أن وضعها التفاوضى قد اندثر تقريبا حيث إن العالم الثالث كف عن الوجود ككيان سياسى، بل إنه يمكن حتى القول إنه لم يوجد أبدا حيث إنه كان مجرد موقف ديبلوماسى بدا وأنه راسخ ويملك قوة تفاوضية لم يملكها أبدا فى واقع الأمر، وجدير بالذكر أنه حتى خلال أيامها الذهبية كقوة تفاوضية أثناء أزمة النفط فى السبعينيات، فقد فشلت مجموعة السبع وسبعين ودول عدم الانحياز فى انتزاع أية تنازلات من أرستوقراطية الدول الصناعية لإعادة تقييم أسعار المواد الخام ووضع أسس نظام اقتصادى دولى جديد. كان أقصى ما حصلت عليه تلك البلاد هو عقد مؤتمرات مهمة، مثل مؤتمر UNCTAD، ومؤتمر القمة للحوار بين الشمال والجنوب.

كانت دورة أوروغواى للتفاوضات متعددة الأطراف (١٩٨٦ - ١٩٩٤) وإنشاء منظمة التجارة العالمية هى أسطع برهان حتى يومنا هذا على انعدام القوة التفاوضية لدى ما يسمى بالدول النامية، وإثباتاً قاطعاً على

السطوة المتنامية لأرستوقراطية العالم الجديدة عبر/ القومية وقدرتها على الحصول، من خلال البلاد الصناعية، على قواعد جديدة للتجارة الدولية تعمل لصالحها. وعلى الرغم من أن دورة أورجواى كانت أطول دورة مفاوضات تجارية فى القرن العشرين وأكثرها تعقيدا وطموحا، وبالرغم من اشتراك واحد وثمانين بلدا نامياً فيها، إلا أنه وأثناء السنوات النهائية الحاسمة للدورة ما بين عامى ١٩٩٢ - ١٩٩٤، فقد وجدت جميع وفود تلك البلاد إلى تلك المرحلة التفاوضية بجنيف، أن عليها أن تنتظر حتى تصل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى واليابان إلى اتفاق حول جميع الموضوعات المتفاوض عليها دون أن تتدخل لتغيير أى شىء فى النصوص التى قبلتها البلدان الثرية. غدت تلك المفاوضات، واقعياً، نوعاً من المناورات بين النخب الصناعية هدفها إيجاد تناغم واتساق بين المصالح الكوكبية للكوربوريشنات عبر/ القومية. ثم تقديم المرسوم النهائى للتفاوضات للبلاد النامية كأمر واقع تم إنجازه.

كانت البلاد التى عُرِفَتْ فى الماضى باسم العالم الثالث قد ظلت دائماً على درجة من التباين وعدم التجانس السياسى والاقتصادى والثقافى بدرجة لم تتمكن معها من توحيد قواها كجبهة عالمية لها مصالح مشتركة. والآن، مازالت مصالحها مختلفة ومتباعدة نتيجة لمزيد من التمايز بينها فى مستويات البؤس القومى. لم تبدأ غالبية تلك البلاد المقسمة إلى مجموعات مختلفة متباينة فى درجات فقرها فى التنافس مع الأرستوقراطية القديمة للدول الصناعية على مستويات الازدهار، بل ظلت تتنافس مع بعضها على معدلات الفقر العالمية. يمثل هذا الوضع عقبة كبرى فى طريق الكوكبة الاقتصادية الحقة لأنه يحول دون أن تصبح غالبية سكان العالم مستهلكين لمنتجات الشركات عبر/ القومية. وعلى سبيل المفارقة، غدا مبعث قلق مريدى «ثروة الأمم» لأدم سميث هو «فقر الأمم».

منذ عام ١٩٩٠، ظل برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة يستخدم دليل «التنمية البشرية» الذى يقيّم درجات البؤس القومى بدقة أكثر من مجمل الناتج المحلى. تجمع هذه الصيغة الجديدة بين مجمل الناتج المحلى عن كل فرد وبين متغيرين آخرين: متوسط العمر المتوقع وإتاحة التعليم. تأخذ هذه الصيغة فى الاعتبار أيضا الظواهر التى تقيس توفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية مثل الرعاية الصحية والإسكان، والصرف الصحى، ومياه الشرب والطعام. تعطينا هذه المعادلة فكرة عن مستويات المعيشة الحقيقية أكثر دقة من مجمل الناتج القومى وذلك لأن نمو مجمل الناتج القومى لا يسهم فى معظم الأحوال فى تحسين الظروف المعيشية لغالبية السكان.

ومع اكتمال هذا الدليل، أمكن ترتيب معدلات التنمية فى ١٩٤ بلد، مع توفير البراهين الملموسة على أن الفقر هو القاعدة والرفاه البشرى استثناء فى تلك البلاد. وفقا لترتيب معدلات الفقر التى نشرت فى تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٩، فإن من بين ما مجموعه ١٣٥ من «الدول النامية» لا تتمتع سوى ستة واحدة منها فقط برفاهية وجود أقل من ٣٠٪ من السكان يعيشون تحت خط. أما البقية، أو الغالبية الكبرى وعددها ١٣٢ بلد، فإن متوسط نسبة من يعيشون تحت خط الفقر فيها هو ٤٦٪ هذا على الرغم من نصف قرن من نظريات التنمية وسياساتها.

فى قمة القائمة، كانت البلاد ذات معدلات التنمية الأعلى فى عام ٢٠٠٩، وكانت تلك هى التى تنتمى إلى أرستوقراطية القوى الصناعية التقليدية ومعها ثلاثة بلدان حديثة التصنيع وهى كوريا الجنوبية وسنغافورة وهونج كونج (الصين). كانت كوستاريكا والأرجنتين وأوروغواى وتشيلي الدول الوحيدة التى اقتربت ترتيبها من حيث التنمية من أرستوقراطية العالم الصناعية. وكان سبب هذا المستوى الذى وصلت إليه هو أن مستوى دخول الأفراد فيها كان أعلى من بقية ما يسمى ببلدان العالم النامية، وكذلك لأنها

توفر معدلاً أكبر من الإدماج الاجتماعي والتعليم، ونسبة أعلى لمتوسط الأعمار المتوقعة للسكان. أتت جميع بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا فى مراتب أدنى من تلك البلدان من حيث انخفاض معدل التنمية البشرية ومتوسط الأعمار المتوقعة وعدم كفاية توفير الاحتياجات الأساسية مثل الطعام والتعليم والرعاية الصحية.

أما البلدان الأضخم حجماً والتي يعتقد أنها تملك الإمكانيات لتصبح قوى عالمية فى القرن الحادى والعشرين، وهى الصين والبرازيل والهند، فقد أتى ترتيبها متأخراً من حيث معدلات التنمية البشرية فيها. فعلى الرغم من تطور البرازيل الصناعى إلا أن معدل التنمية البشرية فيها متواضع، وينطبق الأمر ذاته على الصين والهند، اللذين وبالرغم من أنهما من القوى النووية، إلا أن معدل التنمية البشرية منخفض فى كل منهما وتعيش قطاعات عريضة من سكانهما فى فقر وإملاق وتعانى من الإهمال. ستكون على تلك العمالقة الثلاثة لما يسمى بالعالم النامى بذل جهود جبارة لتوفير العمالة لسكانها الذين يتزايدون باطراد ومساعدتهم على التحرر من الفقر بحيث يشكلون غالبية من الطبقة الوسطى. أما إذا فشلت جهود تلك البلاد فى هذا الصدد فلها أن تتوقع قلاقل اجتماعية/ سياسية خطيرة تخبئها لها سنوات القرن الحادى والعشرين. تثبت معايير البنك الدولى للفقر والفقر المدقع على أساس دخول يومية تتراوح بين دولارين ودولار واحد فى اليوم على التوالى، علاوة على ترتيب معدلات التنمية كما جاءت فى برنامج التنمية للأمم المتحدة، تثبت، بما لا يدع مجالاً للشك، وجود كتلة بشرية هائلة تعانى البؤس داخل ما يسمى خطأً «العالم النامى»؛ كما توضح أن أعداد البشر الهائلة ممن هم ضحايا للقوة الشرائية المنخفضة، أو الذين يعيشون فى حالة تامة من البؤس والإملاق تمنع تشكيل اقتصادات سوق حقيقية ذات أبعاد قومية فى غالبية تلك البلدان، حيث إنه ومهما بلغت درجة لبرلة

الاقتصاد وتحريره وخصخصته، سيظل جزء هائل من السكان خارج نطاق الأسواق القومية والكوكبية. يحول الفقر دون نمو طبقة وسطى منتجة كبيرة الحجم مكونة من مستهلكين يعون انتماءهم ومواطنتهم، وهذا أحد المتطلبات السابقة كى تصبح تلك البلاد دولا قومية حديثة وديموقراطية ورأسمالية تستطيع الاندماج بفاعلية، هى وغالبية سكانها، فى الاقتصاد الكوكبى.

بيد أنه، فليس المليار وثلاث المليار ممن يعيشون على أقل من دولار واحد فى اليوم والمستويات المزرية من التنمية البشرية هى العائق الأوحد، أو حتى الرئيسى، الذى يحول دون اندماج غالبية تلك البلدان فى الاقتصاد الكوكبى فى المستقبل، إذ إن العائق الآخر الذى لا يقل جهامة وخطورة عن يؤسهم الاجتماعى هو حالة القفر العلمى والتكنولوجى على المستوى القومى التى يعيشونها.

تُحسب التنمية العلمية والتكنولوجية لبلد ما، على المستوى الدولى، وفقا لعدد علمائه وكمية حاسباته، وإنفاقاته على الأبحاث والتطور العلمى/ التكنولوجى على المستوى القومى. فى يومنا هذا، تمتلك البلدان التى تسمى خطأ بالنامية، والتى يشكل سكانها ثلاثة أرباع سكان العالم (خمسمة مليارات نسمة) ١٠٪ فقط من علماء ومهندسى العالم، ٧٪ من هؤلاء فى آسيا، و٨، ١٪ فى أمريكا اللاتينية، و٩، ١٪ فى البلاد العربية و٣، ١٪ فى بقية إفريقيا. لدى تلك البلدان ٣٪ فقط من الحاسبات، ولا تستثمر سوى ٣ مليارات دولار فى الأبحاث العلمية والتنمية. وبالتقابل، فلدى أرستوقراطية العالم الاقتصادية والتى لا تضم سوى سدس سكان العالم (مليار واحد من السكان) ٩٠٪ من علماء ومهندسى العالم، يوجد ٩٠٪ منهم فى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى واليابان. تمتلك هذه الأرستوقراطية أيضا ٩٧٪ من الحاسبات وتستثمر سنويا أكثر من ٢٢٠ مليار دولار فى الأبحاث العلمية والتنمية.

سيكون لعجوزات البلدان المتخلفة العلمية والتكنولوجية على المستويات

القومية مغبات خطيرة على قابلية اقتصادات تلك البلدان للحياة وذلك لأن إحدى خصائص الكوكبة هي التغيرات التي تحدث في بنية طلب العالم على السلع المصنعة والخدمات. ينمو الطلب على المصنوعات والخدمات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع بأسرع كثيرا من الطلب على المواد الأولية والصناعات التي لا تخضع سوى لقليل من المعالجة التكنولوجية. يتزايد الطلب العالمي على مصنوعات التكنولوجيا الرفيعة بنسبة ١٥٪ سنويا، فيما لا يتزايد الطلب على السلع المصنعة منخفضة المعالجة التكنولوجية سوى بنسبة ٥٪ وعلى المواد الأولية بنسبة تتراوح بين ٢٪ و ٣٪. ولهذا، تجد الشركات نفسها مجبرة على إدخال الإبداعات التكنولوجية بأسلوب لا يتوقف كي تظل في مجال التنافس. أما الاقتصادات التي تعجز عن هذا فيسكون مصيرها الإقصاء التدريجي من السوق الكوكبي.

والآن، نجد أن البلدان «النامية» الوحيدة التي لديها شركات تبتكر البرمجيات وتصدرها هي الصين والهند وتايوان وسنغافورة. تدخل هذه البلاد ومعها البرازيل أيضا في مشاريع مشتركة مع كوربوريشنات عبر/ قومية لإنتاج سلع صناعية رفيعة التكنولوجيا، في حين تظل جميع بقية ما يسمى بالبلدان النامية تقريبا في الهوامش ولا تنتج سوى كميات لا تستحق الذكر من صناعات التكنولوجيا الرفيعة أو حتى المتوسطة للتصدير. تكاد تكون بلدان أمريكا اللاتينية مصدرا مقفرا لصناعات التكنولوجيا الرفيعة ولا يستثنى منها سوى البرازيل التي لديها صناعات فضائية وعسكرية.

سيكون التحديث التكنولوجي الذي غدا حيويا بالنسبة لأي بلد يأمل في التنافس في عالمنا المكوّب غاية في الصعوبة بالنسبة لبلدان كثيرة، ولا يعود ذلك فقط لأن غالبية بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا قد أهملت دراسة العلوم التطبيقية إلى حد بعيد، بل أيضا للحماية المفرطة التي تمارسها الدول الصناعية اليوم لحقوق الملكية الفكرية، والتي تجعل من شبه المستحيل للبلدان الأكثر فقرا أن تحاكي التكنولوجيا الأجنبية وتتبناها. لم يكن على

كثير من البلاد التي أصبحت صناعية الآن أن تواجه مثل هذه العوائق الدولية أثناء الثورة الصناعية إذ إنه لم يكن لدى معظم البلاد آنذاك قوانين قومية لتسجيل براءات الاختراع، وفي حالة وجودها، فلم تكن مرتبطة بأية عقوبات تجارية دولية، وبذا أُتيح للبلدان إعادة إنتاج التكنولوجيا التي طورتها بلاد أخرى. من ثم، تم استنساخ معظم الآلات، وكثير من الوصفات الكيميائية، وكذلك السيارات والطائرات، والراديو، والرادار، وآلاف من الاختراعات الأخرى دون أن يُتهم أى بلد بالقرصنة أو يُهدد بفرض عقوبات اقتصادية عليه.

واليوم، يكشف العجز العلمى والتكنولوجى المتزايد فى البلاد المتخلفة والصعوبات الهائلة التى تعوق إصلاح هذا العجز، بأكثر مما يكشف أى مؤشر آخر عن أن تسميتها بالبلاد النامية هو نوع من الجماليات البلاغية المبالغ فيها. لا تستطيع تلك البلاد التنافس كوكبيا من أجل الحصول على موارد من السوق العالمى تستطيع بواسطتها زيادة دخول الأعداد المتنامية لديها من سكان المدن الذين يحاولون العيش على الدخول البائسة من صادرات بلادهم منخفضة التكنولوجيا. أما التحدى الأعظم الذى يواجه البلاد المسماة خطأ بالنامية فى القرن الحادى والعشرين فسيكون مقدرتها على الخروج من مصيدة التخلف العلمى والتكنولوجى الناجم عن عدم اهتمامها الثقافى التاريخى بالنظرية العلمية والعلوم التطبيقية.

يجعل انتشار الفقر الهائل، والمؤشرات الراهنة على التنمية البشرية المنخفضة، ومعهما التخلف المروع فى المعرفة العلمية والتكنولوجية محنة البلاد المتخلفة تبدو مثيلة لمحنة الطبقة الثالثة أو الكتلة البشرية الثالثة المتخلفة فى «النظام القديم» بفرنسا قبل الثورة حيث إن هذه البلدان تشكل معاً غالبية سكان العالم مثلما كانت «المجموعة الثالثة» تلك تشكل الغالبية فى فرنسا ما قبل الثورة. ومثل تلك «المجموعة الثالثة» فى فرنسا، فإن البلدان المتخلفة اليوم تقع تحت رحمة سلطة الأرستوقراطية، أى الأرستوقراطية

عبر/ القومية وتسيطر عليها تعاليم مجمع الكهانة الأعلى عبر/ القومى لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

أما الفرق الهائل بينها وبين نظيرتها الفرنسية، فهو أن هذه «المجموعة» الثالثة الدولية لا تملك أية إمكانية ثورية كما أنها لا تشكل جنيئاً لطبقة وسطى جديدة لبلدان صناعية جديدة لها القدرة على التفاوض مع الأرستوقراطية عبر/ الدولية ومجمع الكهانة الأعلى عبر/ الدولى.

ونظرا لإقفارها العلمى والتكنولوجى، فإن الغالبية العظمى من تلك البلدان أسيرة وضع لا تنموى حقيقى. ظلت تحاول التنمية لعقود باستخدام نماذج وأيديولوجيات عديدة متنوعة لكنها لم تحقق نجاحا لتقليص حجم الفقر فيها. مازالت، بعد أكثر من اثنى عشر عاما، مستمرة فى اتباع العقيدة الوحيدة لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى، بإخلاص وتفانٍ، أو باستسلام بائس، تلك العقيدة التى تنص على منح الأرستوقراطية عبر الدولية جميع أنواع التنازلات على أمل أن تتمكن من الانضمام إلى الاقتصاد الكوكبى. وعلى الرغم من ذلك لم تصلها أبدا الاستثمارات والتكنولوجيا عبر/ القومية. ومن ثم، مازال افتقارها إلى التحديث والتكنولوجيا يحول دون قدرتها على التنافس وزيادة دخولها. ولأنها لا تستطيع صناعة المعجزات من خلال عائداتها الشحيحة من صادراتها (المواد الأولية أو تلك ذات المحتوى التكنولوجى المنخفض) من أجل سد الاحتياجات المتنامية للأعداد المتضخمة من سكان المدن فليس لديها خيار سوى الغرق فى مزيد من الديون. لا يعدو تاريخ البلدان التى تسمى بالنامية أن يكون سوى سلسلة من الديون والإعسارات المتنامية.

الفصل الثالث

الداروينية الدولية

من آدم سميث إلى تشارلس داروين:

فى كتابه بعنوان «عن أصل الأنواع بواسطة الانتقاء الطبيعي» (١٨٥٩) ذهب تشارلس داروين إلى أنه وفقا لقانون الانتقاء الطبيعي فإن الأنواع الأصلح للتنافس على بقائها فقط هى التى بإمكانها التكاثر والبقاء.

لم يخطر له آنذاك، أنه بعد حوالى ١٤٠ عام، وفى مستهل القرن الحادى والعشرين، سيقوم السوق الكوكبى والثورة التكنولوجية بتطبيق القاعدة ذاتها، والسماح للأصلح فقط من البشر والشركات والاقتصادات القومية بالبقاء، أما من يُعتقد أنهم أقل قدرة على التنافس، فيتم تهْميشهم وينظر إليهم على أنهم أنواع غير صالحة اقتصادياً. الفرق الوحيد بين الداروينية الاقتصادية الراهنة التى تقوم على أساس تكنولوجى وبين القانون الطبيعى هو أن الأخير تخلص من الأنواع غير الصالحة على مدى ملايين السنوات، فى حين أن عملية انتقاء السوق الراهن التى تدفعها التكنولوجيا بإمكانها أن تجعل الآلاف يفقدون وظائفهم وعملهم فى غضون أشهر معدودة، وتُقصى شركات متنافسة من السوق فى مدة لا تتجاوز العامين، ولا تحتاج سوى إلى عقد واحد لتحويل كثير من الدول القومية إلى اقتصادات غير قابلة للحياة.

بمنتصف الثمانينيات. بدأ النظام السوفييتي الذي كان مؤسساً على اقتصاد مخطط مركزياً في محاولة غير مجدية للاستغناء عن الأسواق استمرت خمسين عاماً، بدأ ينهار. وفي نفس الوقت، بدأت سياسات «دعه يعمل» الراديكالية تهيمن عالمياً بقيادة قوى العالم الغربى الأكثر محافظة التى كانت تمثلها إدارتا ريجان وتاتشر. لدى انهيار حائط برلين عام ١٩٨٩، اكتسبت هذه السياسات ملامح أصولية، وتم إحياء نظريات آدم سميث، ذلك النبى الذى كان قد تم نسيانه لزمان طويل، لتذكير جميع الناس على سطح الأرض بأنه لا وجود للمجتمع، وأن السوق وحده هو الحقيقة الواقعة، سوق فيه المصالح الفردانية الأنانية تعارض بعضها من أجل خلق السعادة للجميع.

واليوم، يُنظر إلى آدم سميث بصفته ملهم النظام الاقتصادى العالمى الجديد. يحاول سميث، فى أكثر أعماله شهرة، أى «ثروة الأمم» (١٧٧٦) أن يبرهن على

أن المسعى وراء المكاسب الفردية يفيد المجتمع ككل. وعلى الرغم من ذلك، فإن عمله هذا ليس تسويقاً أصولياً لهيمنة قوى السوق على الاقتصاد، بل إنه، وعلى النقيض من تأويل أتباع النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية المتطرفين، فقد كان آدم سميث يعتقد في أهمية العوامل الاجتماعية والاعتبارات الأخلاقية. تصوّر المصالح الفردية في «ثروة الأمم» على أنها القوة الدافعة للاقتصاد الناجح، لكن ما يذكره سميث على أنه مصالح فردية ليس هو الأنانية أو الطموحات المعادية للمجتمع. اعتبر سميث، الذي كانت تحركه النوازع الأخلاقية، أن المصلحة الشخصية هي حقاً آلية الاقتصاد الناجح لكن بشرط أن تُحتَوَى داخل إطار الأخلاقيات الاجتماعية والذي أسماه سميث «السلوك المنطقي» وابتاعه الفكر السياسي الأنجلو ساكسوني التقليدي لهوبز ولوك، ينيط سميث بالدولة دوراً مهماً، ليس فقط من خلال إقامة نظام قانوني وقضائي كفء، بل

أيضا ككيانٍ مسئولٍ عن مستويات معيشة العاملين، كما أنه أيضا خشى من أن التخصص الدقيق المفرط قد يؤدي إلى عدم قدرة العاملين على التحدث معا بأسلوب عقلاني أو تنمية مشاعر كريمة ونبيلة، وأن ذلك قد يؤدي إلى إهمال العمال لواجباتهم الشخصية ومصالح بلدهم. من ثم، رأى سميث أن من واجب الدولة العمل على إيجاد حلٍّ لنواحي القصور البشرية هذه، وضمان أن يقوم كل فرد بممارسة «الفضائل العقلية والاجتماعية».

كان سميث قد نشر قبل «ثروة الأمم» عملا مهما آخر بعنوان «نظرية المشاعر الأخلاقية» موضوعه الرئيسي هو النزوع البشري للعيش في مجتمع والاحتياج الذي نشعره جميعا بأن يلقى سلوكنا قبول الآخرين وتقديرهم. رأى سميث أن إرضاء المصالح الفردية ينضوي داخل هذا النزوع البشري الأخلاقي، من ثم لا تسمح المصالح الاقتصادية الفردية للشخص له بالسعى غير المكبوح لجنى الأرباح بغض النظر عن التبعات الاجتماعية والأخلاقية لمثل هذا المسعى. لم يكن سميث «ميكافيلي» الاقتصاد، ولم يحاول تبرير هيمنة المصالح الفردية بأي ثمن، بل الأحرى تبرير هيمنتها داخل حدود المشاعر الأخلاقية التي تتحكم في النزعات الأنانية.

يتجاهل أتباع سميث من الاقتصاديين النيوكلاسيكيين الراديكاليين، والسياسيين الليبراليين المتطرفين المناخ الاجتماعي والأخلاقي الذي يجب أن يعمل فيه الاقتصاد وفقا لرؤية سميث. ليس للأنانية الإيجابية التي يشيرون إليها والتي تتجاهل جميع الاعتبارات الاجتماعية والأخلاقية أية صلة على الإطلاق بأطروحة سميث الأخلاقية التي ناقشها في «ثروة الأمم» و«نظرية المشاعر الأخلاقية» حيث يعملون إلى الاستشهاد بمجتزأت من الكتاب الأول خارج سياقها، فيما يتجاهلون الكتاب الثاني كلية.

لم يكتف الاقتصاديون والسياسيون «الموضة» الذين يُجلون آدم سميث بتجاهل السياق الأخلاقي والاجتماعي لكتابات بل ذهبوا أبعد من ذلك وحاولوا

التعبير، باستخدام الرياضيات، عن مجاز «يد السوق الخفية» الذى استخدمه سميث ليوضح أنه، فى السوق الحر، يُستعاد دائما التوازن بين العرض والطلب، ذلك التوازن الذى رأى أنه يضمن الإرضاء الدائم لأفضليات المستهلك. قامت النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية الحديثة بصياغة حسابات رياضية للعرض والطلب بزعم تحويل السياسة الاقتصادية إلى علم. لم يقصد آدم سميث أبدا أن يصبح هذا المجاز - الذى لا يظهر على صفحات «ثروة الأمم» الأربعمئة سوى مرة واحدة - قانونا صارما للطبيعة يُعبر عنه فى صيغ رياضية. لم يزعم أبدا أنه أثبت أن السوق يعمل بأسلوب يمكن التنبؤ به يضاهى قانون الجاذبية لنيوتن.

إن طرح الاقتصاد كعلم بحت، والسوق كقانون للطبيعة محايد أخلاقيا يقرر أى الأشخاص أو الشركات أو الأمم تصلح للتنافس وأياها لا تصلح بغض النظر عن البطالة أو الفقر أو درجة تخلف كل بلد، يُحوّل وصف آدم سميث للحرية الاقتصادية والمسئولية الأخلاقية إلى داروينية للسوق الكوكبية. وفى الواقع، فإن المنطق التحتى للنقاشات الاقتصادية النيوكلاسيكية التى يتبعها السياسيون الليبراليون المتطرفون فى نهاية القرن العشرين يستخدم تلقائيا نفس المسلمات الأساسية التى طرحها تشارلس داروين مثل: الثنائية والصراع والتطور.

و«الثنائية» بالنسبة لداروين هى التناقض بين الأنواع من جهة والبيئة من جهة أخرى، حيث تواصل الأنواع دوماً التكيف للبيئة فى محاولة منها للبقاء، ونجد أنه وفقا للفكر النيوليبرالى الراهن، فإن السوق العالمى هو البيئة الطبيعية التى يجب التكيف معها من أجل البقاء، أما الأشخاص أو الشركات أو الاقتصادات القومية التى تفشل فى التكيف، فتتعرض للعقوبة ويدفع بها إلى الهوامش بصفتها أنواعا اقتصادية غير قابلة للحياة. يستنتج من هذا منطقيا أن السوق ليس من خلق الإنسان، بل الأحرى أنه بيئة طبيعية لا إرادة لنا فيها: يد خفية، مجردة من الأحكام الأخلاقية، آلية للانتقاء الطبيعى بإمكانها القضاء على الوظائف، والمحلات، والشركات وجعل الاقتصادات غير قابلة للحياة. ستعمل قوى السوق

الطبيعة على حل جميع المشاكل، إذ إنها ستنتقى أشخاصا أو شركات، أو اقتصادات قومية لديها الكفاءة، تماما مثلما تنتقى الطبيعة الأنواع الأكثر ملائمة وصلاحية، وتتخلص من غير الصالحة منها.

رأى داروين أن الصراع هو الحالة الطبيعية التي تعيش فيها جميع الكائنات كضوارٍ. يعنى هذا الصراع من أجل البقاء والتكاثر. يذهب النيوليبراليون إلى أنه من الواجب أن تكون الشركات والاقتصادات القومية ضواري، (نمورا) تشن أكثر الهجمات التنافسية شراسة ووحشية حيث إن الاقتصادات الأكثر ضراوة هي فقط التي تهيمن وتتكاثر بمدى عبر/ دولي، وتضاعف عائداتها المتنامية. من ثم، ينبغى على المضاربات المالية، على الرغم من أنها لا تولّد وظائف، والتكنولوجيا، على الرغم من أنها تقضى على الوظائف، أن تصبحا معا الوسيلة لتحقيق أعلى الأرباح الممكنة والتي تتيح فرصة للتطفر باتجاه أنواع أكثر صلاحية وقوة اقتصادياً.

وفقاً لداروين، يجعل التطور الأنواع تتحول من أشكال بدائية إلى أشكال أكثر تعقيدا وغموضا من خلال مراحل متنوعة من التطفر. تساعد القدرة على التطفر الأنواع على الانتصار والبقاء على مر القرون. تستطيع الأنواع جيدة التكيف التكاثر واستنساخ نفسها. أيضا، تم نقل تلك المسلمة العلمية تلقائيا إلى الفكر الاقتصادي المعاصر، الذي ذهب إلى أنه ينبغى على الشركات والاقتصادات القومية أن تتكيف (تُبدع وتتطور) كي تتغلب على البيئة الاقتصادية وتهيمن ككيانات اقتصادية كفاء قابلة للحياة. لا تستطيع الشركات أن تتطور وتتكاثر سوى من خلال التحولات التكنولوجية من أجل أن تحقق النجاحات فى السوق الكوكبي مؤلدة بذلك لولبا من الأرباح والازدهار لا يتوقف عن التصاعد والارتفاع. أما البلاد التي لم تكمل بعد عملياتها التطورية فتستطيع تحقيق ذلك من خلال السوق الكوكبي المحرر إلى أن تتحول إلى اقتصادات رأسمالية حديثة متقدمة.

تعكس المفاهيم الداروينية عن الثنائية والصراع والتطور ردود أفعال

انعكاسية تأصلت فى لا وعى الغربيين لأجيال عديدة. وبصفتها هذه، فهي تطفو غير مقيدة على السطح لدى دراسة الأحداث والمناسبات الاجتماعية والاقتصادية، وتعمل بهذا الأسلوب على شرعنة المصالح والمزايا الخاصة. تم تطبيق مفاهيم الثنائية والصراع والتطور فى الفكر الماركسى العقلاني، وأيضاً فى الأسس المنطقية الاقتصادية النيوكلاسيكية الراهنة التى تقوم عليها عملية الكوكبة الرأسمالية. تشير كل من هاتين المدرستين الفكريتين إلى المناظرات الداروينية لأنهما نتاج أيديولوجيا التقدم المادى إحدى ثمار الثورة الصناعية.

يستخدم ماركس نظائر لمفاهيم الثنائية والصراع والتطور الداروينية بحيث يبرر فيها الصراع الطبقي، وما ينجم عنه من ثورات، وبهذا يتنبأ بانتصار أنواع جديدة أكثر صلاحية، أى البروليتاريا. وفى الواقع، فإن ماركس أراد أن يهدى الجزء الأول من الترجمة الإنجليزية لكتابه «رأس المال» إلى تشارلس داروين. كان مريدوه الأيديولوجيون من أمثال لينين وستالين مفتونين بالتقدم المادى، وبفكرة استخدام آليات التراكم الاجتماعى والإنتاج الصناعى من أجل تعزيز تطور مجتمع جديد أكثر صلاحية: المجتمع الشيوعى. وهكذا أصبح مسئولو الحزب الشيوعى السوفييتى قادة نزوع يتسم بجنون العظمة يعمل على تحقيق التقدم الصناعى والذى كان مسئولاً عن الأضحيات البشرية الهائلة والمعتقدات السوفييتية والجرائم البيئية، أما الأصولية الاقتصادية التى تبرر من خلالها عملية الكوكبة الرأسمالية فلا تقل اعتماداً على الداروينية مما كانه السوفييت، إذ إنها تقوم على المزاجية بينها وبين الإنتاجية والتنافسية أياً كان قدر التكلفة الاجتماعية والبيئة طالما أنها تحقق أكبر قدر ممكن من الاستهلاك ومراكمة الأفراد للسلع المادية. وهكذا، يعتبر الصراع والتنافس فى السوق أموراً طبيعية، إنها سنة الحياة؛ حيث يصبح النجاح من نصيب الشركات أو الأشخاص الأصحاء، ويكون الإفلاس والبطالة من نصيب الأضعف. وبهذا، وبدون أوهى وازع من ضمير، يتم ترسيخ القياس بين الانتقاء الطبيعى لداروين - والذى هو، وكأى قانون طبيعى، يتسم

بالحياد الأخلاقي - وبين النشاط الاقتصادي البشرى - الذى لا يسعه أن يكون محايداً أخلاقياً.

تحول الداروينية التى تشكل الأساس التحتى للرسالة النيوكلاسيكية الليبرالية المتطرفة والتى تلهم عملية الكوكبة الرأسمالية الراهنة، تحول الاقتصاد إلى عامل مهيم يقرر جميع الخيارات الأخرى، سياسية كانت أم اجتماعية أم حتى ثقافية. ليس ثمة ما هو أقرب من هذا للأيديولوجيا الماركسية، هذا على الرغم من أن النموذج الأولي لتلك الداروينية ليس هو «الإنسان السوفييتي الذى يماثل الروبوت»، بل «الإنسان الاقتصادي» الذى تشكل النقود، والقدرة على استهلاك المزيد من السلع المادية حافزه الأوحده، الإنسان التنافسى بعدوانية، نوع من الضواري يتحرك طليقاً فى غابة داروينية من التحرك الاقتصادي والاجتماعي. وفى هذه الغابة ينبغى أن يكون الأفراد، لا الشركات فقط، وأيضاً أن تكون كل مجموعة اجتماعية، وكل جماعة هى الأصلح والأقوى والأفضل، وحيث لابد من القضاء على غير القادرين على المنافسة من الطبقة الاقتصادية بغض النظر عن تضمينات هذا الاجتماعية والأخلاقية والبيئية. إنها لعبة حاصلها صفر لا يوجد فيها أى تعاون. فإما أن تكسب أو تخسر.

تناظر قوانين الاقتصاد وقوى السوق وقد جُردت من أبعادها الأخلاقية، قوانين الطبيعة: أى أنها خارج نطاق الأخلاقيات. ومثل قانون الجاذبية التى تدور الأرض وفقه حول الشمس، تعمل تلك القوانين بغض النظر عما إن كان سلوكنا خيراً أم شريراً. هذا المفهوم المتطرف فى ليبراليته هو أقرب لبيولوجيا تشارلس داروين منه لسياسة آدم سميث الاقتصادية الذى، وكما ذكرنا، لم يغفل البعد الأخلاقي للنشاط الاقتصادي.

لم يكن لسميث أن يفهم القواعد التى تمارس وفقها اللعبة النيوليبرالية الكوكبية. تتيح هذه القواعد للسلع ورأس المال فرص التداول والتنافس بحرية فى أرجاء العالم، لكنها تضع العراقيل فى طريق الباحثين عن وظائف. لا يستطيع

الناس السفر والتنافس بحرية، تطبق قوانين الهجرة الصارمة بدون قيود من أجل الحيلولة دون كوكبة سوق العمل، وبهذا الأسلوب، لا تنطبق النيوليبرالية على الناس، وعلى النقيض من ليبرالية آدم سميث، لا تمتد الحرية لتشمل جميع عناصر الإنتاج. لم يكن لمؤلف «ثروة الأمم» أيضا أن يستوعب كيف يتحقق النمو الاقتصادي من دون خلق وظائف، أو يفهم وجود اقتصاد كوكبي قوته الدافعة الرئيسية هي الأسواق المالية التي لا تُنتج ثروة حقيقية لأمم الأرض.

الغابة الكوكبية:

ليس ثمة ما هو أبعد عن المبادئ الأخلاقية والليبرالية التي تشكل الأساس التحتي لسياسة سميث الاقتصادية، أو ما هو أقرب من الغابة التي يحكمها قانون داروين للانتقاء الطبيعي أكثر من عملية الكوكبة الراهنة. وفي واقع الأمر، فإن السوق الكوكبي يعمل وكأنه أحد قوانين الانتقاء الطبيعي الذي لا يستطيع أحد، سواء الأشخاص، أو الشركات، أو الأمم الهروب منه. لابد أن يستسلم الجميع لهذا القانون ويتكيفوا معه، ويقبلوا البطالة فيما هم يشهدون القضاء على قطاعات كاملة من الاقتصادات القومية، ويرحبون بتعميم النماذج الاستهلاكية التي لا تستطيع النظم البيئية للكوكب تحملها.

ليست الدول المتخلفة التي تفشل في التحديث التكنولوجي هي وحدها الأنواع غير الصالحة للبقاء في هذه الغابة الداروينية الكوكبية، بل إن الأفراد والمجموعات الاجتماعية الأقل مهارة في استيعاب التكنولوجيا الجديدة واستخدامها غير صالحة أيضا. من ثم، أضحت ٣٠٪ من قوة العمالة الكوكبية عاطلة أو شبه عاطلة، فيما ازداد الفقر وعدم المساواة الاجتماعية عمقا وسوءا في أرجاء العالم. هناك ما يقرب من ١٠٠ مليون شخص فقير في البلاد الصناعية الغربية، وإذا أضفنا لهم فقراء روسيا وأوروبا الشرقية يصل مجموعة الفقراء في الغرب إلى حوالي ٢٠٠ مليون شخص. أما في البلاد المتخلفة فإن ثمة ١,٣ مليار شخص يعيشون في فقر مدقع. وفقا للأمم المتحدة، فقد ارتفعت نسبة دخول العشرين

بالمائة الأكثر ثراء في العالم مقارنة بنسبة العشرين بالمائة الأكثر فقرا من ١:٣٠ في الستينيات إلى ١:٦٠ في عام ١٩٩١، ثم إلى حوالي ١:٨٠ في مطلع القرن الحالي. تزايد عدد الفقراء في جميع البلدان تقريبا، ولم ترتفع دخول الطبقات الوسطى مثلما حدث في الستينيات.

وفيما يتحول الاقتصاد العالمي إلى سوپر ماركت، يتمثل كعب أخيل لهذا التحول في انعدام القدرة الشرائية بالبلدان المتخلفة. لا يكاد يصل عدد المستهلكين إلى ١,٨ مليار شخص قادر فعلا على شراء المنتجات والخدمات في السوق العالمي من بين مجموع سكان العالم البالغ ٦,٨ مليار شخص، فيما أن المنتجات الوحيدة التي تلقى رواجاً في جميع أرجاء العالم هي منتجات الصناعة الترفيهية عبر/ الدولية مثل الموسيقى والأفلام، والمسلسلات التلفزيونية والمنتجات الاستهلاكية الرخيصة مثل الجينز والسجائر والوجبات السريعة. واليوم، لا تستطيع سوى أقلية من المستهلكين شراء سيارات جديدة، أو حاسبات، أو كاميرات الفيديو، أو الهواتف الرقمية، أو الفاكسات، أو الملابس عالية الجودة، أو الذهاب إلى رحلات سياحية بالخارج أو الحصول على بطاقات ائتمان دولية.

وفقا لحسابات بعض البنوك عبر/ الدولية، فإن حوالي ٩٠٠ مليون شخص من مجموع سكان الكوكب البالغ عددهم ٦,٨ مليار نسمة، لديهم دخول تكفي لأن يصبحوا عملاء مصرفيين يمكن منحهم بطاقات ائتمان دولية، من ثم، فإن تلك البطاقات غير متاحة للغالبية العظمى من سكان الكوكب، ولذا فهم غير قادرين على الإسهام في كوكبة الاستهلاك. وعلى الرغم من ذلك، تعتبر معظم الكوربوريشنات عبر/ القومية أنه ما يزال ثمة إمكانية سوقية في العالم لم تُطرق بعد وما يهم تلك الشركات هو العمل على زيادة لبرلة الأسواق القومية كي تستطيع هي الوصول إلى الشريحة الضيقة ذات الدخل المرتفعة في البلدان المتخلفة. مثلاً، بمجرد انتقال الهند التي يبلغ عدد سكانها أكثر من مليار نسمة،

إلى تبني القواعد التي تحكم لعبة التجارة العالمية المبلرلة ستتيح للسوق ٢٠٠ مليون شخص لديهم قوة شرائية كافية، فيما يُترك الثمانمائة مليون هندي الباقين يحدقون في فترينات المحلات. ترى الشركات عبر/ القومية أن المائتي مليون هؤلاء يناظرون سوق الولايات بأكمله، ويكفيها هذا للاستمرار في البيزنس لبعض الوقت. يطبق هذا المنهج أيضا - الازدهار الكوكبي المتزايد في معية إقصاء اجتماعي هائل - في الصين، حيث لا تهدف الشركات عبر/ القومية للبيع لجميع سكانها، إذ يكفيها أن يصبح الأفراد ذوو الدخل العالية والذين يبلغ عددهم ٣٠٠ مليون شخص من سكان الصين البالغ عددهم ١,٣ مليار نسمة، أن يصبحوا عملاء لها، هذا على الرغم من أن هذا قد يؤدي إلى خلق هوة هائلة ويقسم الصين شطرين، أحدهما مهمش، فيما يتكون الآخر من مستهلكين. وبالمثل، فمن غير المهم أن يكون الجزء الأعظم من سكان البرازيل أو إندونيسيا أو روسيا أو المكسيك أو الفلبين مهمشين، بل المهم هو اصطياذ الأقليات من نوى الدخل المرتفعة.

أما الملمح الآخر للغابة الكوكبية فهو نجاحها في إقامة منتدى عالمي للقمار يتم كل يوم، في هذا الكازينو العالمي، ممارسة عدد من الألعاب الإبداعية في مجال المضاربات المالية يشترك فيها المستثمرون، وشركات الاستثمارات المشتركة، والأسواق المالية، وأسواق العملات والأسهم والسندات. تتم تعاملات تبلغ مليارات الدولارات يوميا، وتريليونات الدولارات سنويا، وكلها ليست لها أية صلة على الإطلاق بالتجارة، أو بالاستثمارات عبر/ القومية المباشرة التي تخلق الوظائف. تساوى قيمة تعاملات المضاربات في أسواق العملات العالمية في الأسبوع الواحد، مجموع القيمة الكلية للتجارة الدولية والاستثمارات الخارجية في عام كامل تقريبا.

لا يغلق كازينو القمار هذا أبوابه أبدا. فبعد أن تتوقف المضاربات في أوروبا،

تواصل فى نيويورك تليها طوكيو ثم هونج كونج. يراهن آلاف من السماسرة، والمصرفيين، والمستثمرين، ومديرى رعوس الأموال، والمدراء التنفيذيين، بل وحتى الأفراد العاديين، بواسطة نظام اتصالات هاتفية يعمل بالأقمار الاصطناعية فى جميع أنحاء العالم، يراهنون بمليارات الدولارات على نطاق عالمى من خلال شاشات حواسيبهم، وبدلاً من أن يلعبوا البوكر أو الروليت، يقومون بشراء الأسهم، وبيع السندات، وتقويض قيمة العملات، ويحددون أثمان البيع والشراء الآجل، ويتلاعبون بالمشتقات ويقومون بتنويعه من عمليات المضاربات المالية المحنكة المعقدة سريعة التقلب. الهدف هو الكسب السريع لأموال جمة والفرق الرئيسى بين هذا الكازينو العالمى والكازينو العادى هو أن آثاره تمتد لتشمل حتى أولئك الذين لا يشاركون فى عمليات الرهان والمقامرة، حيث بإمكان التغير الذى يطرأ على قيمة إحدى العملات، أو المضاربة على سعر إحدى المواد الأولية أن ينجم عنه مكاسب ضخمة، لكنه أيضاً قد يتسبب فى هروب رأس المال، أو انهيار بالبورصة، أو فى إفلاس شركات بعينها مما يؤدى إلى فقدان الناس وظائفهم.

بعد عام ١٩٩٠، أصبح المستثمرون فى الكازينو العالمى أكثر ضراوة، وهم الآن يتحركون على شكل أسراب وقطعان، ويستثمرون مبالغ ضخمة، ويحققون أرباحاً هائلة يميزهم طموحهم المفرط، وينتابهم الهلع لدى أية بادرة، ليس للخسائر، بل للعوائد المتناقصة. ينزعون إلى الاستثمارات غير المتكافئة، فى بلاد تصبح مفضلة لديهم، لكن، لدى ظهور أول سحابة، نجدهم يفرون جماعياً مذعورين، ويتركون العملات والاقتصادات البازغة لتلك البلاد وقد انخفضت وانهارت. فى عام ١٩٩٤، أدى الفرار الجماعى لرعوس الأموال إلى جعل المكسيك دولة معسرة؛ وفى عام ١٩٩٧ حول فرار مماثل لرعوس الأموال النور الاقتصادية، بما فى ذلك كوريا الجنوبية وماليزيا إلى بلدان نباتية وأنزل عقوبات قاسية باقتصادات تايلاند وإندونيسيا والفلبين المتخلفة.

فى أكتوبر ٢٠٠٨، انفجر كازينو المضاربات النيوليبرالى الضخم الكوكبى مثل

نيزك متوهج محترق مما أحدث ثقباً أسود أدى إلى انهيار الجزء الأعظم من النظام المالى الكوكبي، و«ابتلع» أيضاً، إلى حد كبير، الاقتصاد الكوكبي برمته. كان مدى الضمور الكوكبي وسرعته غير مسبوقين وذلك بسبب السقطة الحرة التى تعرض لها الإنتاج فى البلاد الصناعية، وتقلص حجم الصادرات والواردات والاستهلاك الكوكبي والاستثمارات الأجنبية والائتمانات الدولية. انخفضت مبيعات الشركات عبر/ القومية، بدءاً بشركات صناعة السيارات إلى شركات صناعة الأجهزة الإلكترونية فيما تقلص الاستهلاك الكوكبي لمنتجاتها، وأدى ذلك بها إلى تخفيض إنتاجها، وإغلاق مصانعها وتسريح آلاف العاملين فى القارات جميعها. فى عام ٢٠٠٩، أضيف ملايين العاطلين إلى من يعانون البطالة فى العالم نتيجة لوقف نشاط كوكبة الإنتاج ورأس المال والتجارة والعمالة المهاجرة. خفّضت البلدان الستة وثلاثون المصدرة الكبرى على مستوى العالم صادراتها بنسبة ٢٠٪ فى المتوسط. وحدث الشيء ذاته فى البلدان الآسيوية التى كانت نجوم عملية الكوكبة حيث انخفضت صادرات الصين والهند وهونج كونج وتايوان وكوريا الجنوبية بمعدلات كبيرة. ترك انكماش التجارة هذا آلاف السفن وقد تقطعت بها السبل وهى ترسو فى المرافئ وأحواض السفن حول العالم. ولمواجهة هذا الركود الناجم عن توقف أنشطة عملية الكوكبة، قام الاقتصاديون الذين كانوا قد دعوا بحماس محموم إلى النيوليبرالية ورددوا شعاراتها، بإلقاء آدم سميث فى وعاء القمامة وتحولوا سريعاً إلى الكينزية الجديدة، وقاموا بتنفيذ حزم إعادة التنشيط وإنقاذ البنوك التى تجاوزت حد ٢ تريليون دولار. بذل من تحولوا فجأة إلى الكينزية جهداً خاصاً من أجل إعادة تعويم البنوك المحتضرة وإنقاذ المصرفيين المذنبين الذين - وفى وسط الأزمة - كانوا على درجة من الصفاقة بحيث استمروا فى منح أنفسهم علاوات وحوافز بملايين الدولارات. وبهذا الأسلوب، تصرف الحكومات وكأنها خدام حقيقيين للنظام المالى القائم على المضاربات، وأصمّت أذانها عن نصيحة جوزيف

ستيجلتيز وپول كروجمان الحائزين على جائزة نوبل والذين أوصيا بالتأميم المؤقت للبنوك المعسرة بهدف إصلاحها وإعادة رسميتها.

وعلى الرغم من البيانات الرسمية لمجموعة العشرين، فلم تتم صياغة أية سياسة منسقة للتعاظم مع الأزمة من قبل القوى الاقتصادية الكبرى، وفي غياب الإدارة الكوكبية للأزمة فقد يتحول الركود الحالى إلى عصر من النمو البطيء للاقتصاد الكوكبي، وأيضاً إلى عصر من معدلات البطالة المرتفعة والدمار الاجتماعى مع ما لذلك من مغبات غير متخيلة على العالم.

ليست الكوكبة أو عدم الكوكبة خيراً أو شراً فى حد ذاتها إذ إن الأمر برمته يعتمد على التوجهات التى تخضعان لها. مثلاً، فإن عولة حقوق الإنسان والأنشطة الرياضية والتبادلات الثقافية بين الأمم جميعها إيجابية. وبالتقابل، فإن عولة الاتجار فى المخدرات ونقلها، أو الاتجار فى الأسلحة أو البشر كلها سلبية ويجب وقفها وحظرها.

ظلت العولة الاقتصادية (١٩٨٠-٢٠٠٨) غير إيجابية وذلك لأنه - وعلاوة على نمو عدم المساواة الاجتماعية الذى تسببت فيه - فقد تنامى حجم مراكمة الأموال القائمة على المضاربات بالكازينو الدولى بدرجة جنونية إلى حد الهيمنة على الاقتصاد الحقيقى والتسبب فى انهيار جزء كبير من النظام المالى الكوكبي. حُلقت قيمة الأصول المالية بالولايات المتحدة عالياً لتصل إلى ٤٥٠٪ من المجموع الكلى لإجمال الناتج المحلى بها، فيما وصلت فى أوروبا إلى ٣٥٦٪، علاوة على ذلك، تزايد عدد بلاد العالم الذى تجاوز نظامها المالى قيمة إجمالى الناتج المحلى بها ليصبح ٧٢ بلداً بدل من ٣٣ بلداً. أما الشق الأكثر خطورة فى هذا كله فكان حقيقة أن عملية «أمولة» Financialization الاقتصاد العالمى الهائلة قد أُنجزت من خلال اختراع عمليات مضاربات جديدة معقدة وغير شفافة أدت إلى انهيار الجزء الأكبر من النظام المالى.

واليوم، فقد غدت مشاكل النظام المالى أكبر من أن تحل. وصل الدين الكوكبى الذى راكمه النظام المالى نتيجة عمليات المضاربة مثل تبادلات (شراء) العجز عن سداد الديون (CDS)، والاتجار فى المشتقات وزيادة عدد المطروح من الأوراق المالية هى وغيرها من المنتجات الضارة القاتلة، وصل إلى ١٦٠ تريليون دولار أو ثلاثة أمثال مجمل الناتج المحلى للعالم. وهذا نظام لا يمكن لأحد إنقاذه.

يهيمن الكازينو الكوكبى الذى تموله أساليب مدمرة على اقتصاد العالم بأكمله. من ثم، ينبغى وقف عولة هذه الأنشطة السلبية، وتوفير الأزمة الحالية الفرصة لمنع عولة تلك المنتجات المالية المدمرة، وإصلاح النظام المالى الكوكبى وتنظيمه ولوضع نهاية للمضاربات ومن ثم إعادة توجيه الأموال نحو تمويل سلع وخدمات حقيقية تخلق الوظائف. وعلى الرغم من أن الأزمة قد أتاحَت فرصة فريدة لإصلاح الكازينو المالى إلا أنه قد تم تفعيل حزم الإنقاذ التى قدمتها حكومة الولايات المتحدة للرأسماليين الذين تسببوا فى انهيار وول ستريت دونما أية دلالة على نية إصلاح حقيقى للنظام. الأسوأ من ذلك هو أن هذه الإجراءات تتناقض مع قوانين قوى السوق التى يتبناها المصرفيون النيوليبراليون بكل اعتزاز وفخر.

فى واقع الأمر، فقد أوضحت تريليونات الدولارات التى أنفقت لإنقاذ المصرفيين غير المسئولين بجلاء، وأكثر من أى شىء آخر، أن العولة النيوليبرالية هى ليبرالية زائفة، حيث إن تدخل الدولة لإنقاذ الرأسماليين الذين يقومون باستثمارات محفوفة بالمخاطر من خلال المضاربات هو النقيض المباشر لقوانين السوق الحرة، وذلك لأن الأسلوب «الكفء» الذى يتبعه السوق لعقاب المستثمرين الذين يخاطرون هو الإفلاس. من ثم، فقد عملت حزم الإنقاذ التى منحت مؤخرًا بالتضاد مع «اليد الخفية» للسوق، كما استُخدمت أموال دافعى الضرائب لإنقاذ المضاربين الكوكبيين المسئولين عن الأزمة. وبهذا، فقط تم اتخاذ أساليب مالية

اشتراكية لإنقاذ الرأسماليين حيث إن الحكومة قامت بتعويض هؤلاء المضارين عن خسائرهم على حساب مائة مليون من دافعي الضرائب الذين لم يقامروا أبداً في الكازينو الكوكبي. وبفضل هذا الإنقاذ بدون إصلاح، فقد عاد جزء كبير من وول ستريت إلى ممارساته ومضارباته وكأن شيئاً لم يحدث، فيما يظل الإصلاح الحقيقي للكازينو الرأسمالي ضرباً من المراوغة.

لا يقتصر الأمر على استمرار الغابة الكوكبية في ممارسة نشاطها ككازينو مالى للقمار، بل إنها أيضاً تقوم بعولة نماذج ضارة بالكوكب، حيث إن جميع أنماط الاستهلاك المعاصرة تقوم على أساس نموذج اقتصادى ينظر فيه للطبيعة على أنها من المواد الخام الخاضعة للاستهلاك. وهكذا، نشهد تحول الأراضى الزراعية إلى أراضٍ للبناء والاستخدامات الحضرية مما يقلص إنتاج الطعام، وبالمثل يعمل الإفراط فى اصطياد الأسماك على إنضاب كميات مخزون الأسماك، كما تتسبب انبعاثات الغازات من الصويات فى تلوث الهواء مما يؤدى إلى التغيرات المناخية، وموجات الجفاف والفيضانات. علاوة على ذلك، مازالت الصناعات الكيماوية والنوية تقوم بدفن نفاياتها فى أنحاء متفرقة، كما تشحن السلع إلى أرجاء العالم وهى ملفوفة فى كيلو مترات من الورق والكرتون التى تُصنع من الأشجار المجتثة من الغابات، وهذا أحد العوامل التى تؤدى إلى ظاهرة التصحر. تجرى أيضاً عولة القمامة فى إطار عولة نماذج الاستهلاك، حيث يتم نقل تلال من النفايات النووية والكيماوية السامة، ومعها الحُقن والضمادات وشاش المستشفيات، ومواد الطلاء، وكميات من البلاستيك، والثلاجات، وإطارات السيارات القديمة والملابس، وأشياء معدنية والسيراميك وكل ما تريد البلاد الصناعية التخلص منه - نقلها منهجياً إلى مقالب قمامة كوكبية جديدة فى العالم المتخلف وشرق أوروبا. ماذا سيحدث إذن لو أن الازدهار القائم على أساس الاستهلاك تحقق فى البلاد المتخلفة؟ هل لو كُتب للعولة أن

تنجح سيصبح من الممكن إعادة تدوير القمامة التي سينتجها ٥ مليارات مستهلك جديد؟ أم أنه سيكون علينا تغيير أنماطنا في الاستهلاك؟

إذا تمت عولمة نماذج استهلاك المجتمعات الصناعية فلن يقوى المجال الحيوى على تحمل نتائجها. من الحقائق الراسخة أنه، وعلى حين أن تدمير البيئة على نطاق واسع قد بدأ مع الثورة الصناعية إلا أن خطاه تسارعت أسيّاً مع ظهور المجتمعات الاستهلاكية المعاصرة. وعلى الرغم من ذلك، فإن هدف الغاية العالمية ينحصر فى توسيع نطاق نماذج الاستهلاك التى لا تتحملها البيئة والتى يتبعها الآن حوالى مليار شخص لتشمل سكان البلاد «النامية» البالغ عددهم ٥ مليارات شخص تقريبا. يتم الترويج لأسلوب حياة المجتمعات الاستهلاكية بإفراط فى جميع أنحاء العالم. أما المفارقة فتكمن فى حقيقة أن البطالة والفقر والتهميش تحول دون ذلك الانتشار وإلا لدمرت الخمسة مليارات بطاقة ائتمانية الدولية الإضافية المرتقبة المجال الحيوى للأرض تماما.

طبقا لنموذج العولمة عبر/ القومى الحالى، فإن الكوكب أبعد ما يكون عن أن يصبح قرية كونية تتشارك فيها جميع الأمم فى الازدهار والحفاظ على البيئة، بل الأحرى أنه يماثل منظومة من الجيتوهات الكوكبية التى فيها يتشارك الأثرياء، أو مستهلكو الاقتصاد الكوكبى فى نفس أسلوب العيش فيما يقومون بتدمير البيئة. يعيش سكان بقرلى هيل، والأحياء الغنية فى مكسيكو سيتي، وليما، وجوهانسبرج، وبومباي، وعلى الرغم من بعد المسافات القارية التى تفصل بينهم، فى ظروف جد متماثلة، بالتقابل مع أحوال الأحياء السكنية المحيطة بهم باللغة الاختلاف عنهم. تعيش الغالبية الفقيرة العاطلة، ابتداء من لوس إنجليس وحتى فلاديفوستوك، ومن ريو دى جانيرو وحتى مانىلا، ودون أى أمل أو فرصة فى زيادة دخولهم، بجوار النخب الصغيرة وعلى تخوم أملاكهم المسوّرة التى تحرسها دوريات قوات الشرطة الخاصة، وتستهلك جميع أنواع السلع الكوكبية الرائعة.

تتشترك هذه القرية الداروينية الكوكبية فى وجودها بشارع رئيسى يماثل الجيتوهات الأنيقة بجميع مدن العالم، أما العشوائيات والأحياء الفقيرة ومدن الصفيح والأكواخ والخيام فتتكاثر فى الشوارع الخلفية. وفى تلك المناطق الحضرية الكوكبية الجديدة - أكبر المستوطنات البشرية وأكثرها كثافة سكانية - فهناك ثمة ندرة فى المياه والطاقة والطعام، فيما تتكاثر الورش الصغيرة التى تلوث الهواء والأعمال غير المشروعة واستغلال الأطفال والبطالة والدعارة والجرائم الصغيرة والانحراف. وسرعان، ما ستقرر تلك المستوطنات الكوكبية غير الصحية - التى تعج بالطاقة البشرية، ونشاط القطاعات غير الرسمية، والبطالة - مصير بلاد فقيرة كثيرة، لأن تلك المستوطنات ستنتج السياسيين ورجال الأعمال والمهنيين، كما أنها ستعمل على تفريغ المنحرفين والمتطرفين الذين يتهددون النظام القائم.

القضاء على البروليتاريا وعلى استخدام المواد:

تعمل التكنولوجيا، فيما يلهمها السوق الدارويني، كعامل حاسم للتخلص من الذين لا يتكيفون مع تقدمها. واليوم، فإن الثورة التكنولوجية فى سبيلها للقضاء على المصانع الضخمة ومجموعات السكان من البروليتاريا الذين اعتادوا تشغيل تلك المصانع، بحيث يحل محلها مراكز إنتاج صغيرة على قدر كبير من الأتمتة الرفيعة، بها وفرة من المعلومات المحوسبة، والوظائف المؤقتة. يحدث نمط التحديث هذا فى جميع فروع الإنتاج الصناعى تقريبا والنتيجة هى عملية عالمية لا تتوقف من القضاء على البروليتاريا.

إن النقلة من اقتصاد عالمى يقوم على أساس المصانع إلى اقتصاد يقوم على أساس مشاريع محوسبة بدرجة عالمية هى نقلة جذرية صادمة بأكثر مما كانه الانتقال فى القرن التاسع عشر من الزراعة إلى الصناعة. كانت الثورة الصناعية التى اعتمدت على العمالة بدرجة هائلة، تدريجية بحيث أتاحت الوقت للمجتمع الزراعى كى يتكيف مع عصر الآلة. علاوة على ذلك، فقد خلقت الثورة الصناعية

وظائف أكثر من تلك التي قضت عليها. وبالتقابل فباستطاعة ثورة الحاسبات القضاء على عدد أكبر من الوظائف بأسلوب أكثر قسوة. كما أنها تخلق بالضرورة وظائف أفضل للغالبية العظمى من العاملين، وستعمل على تعميق عدم المساواة الاجتماعية. تسير ثورة الحاسبات بخطى أسرع فيما أن آثارها الاجتماعية أكثر صرامة حيث يتم التخلص، ببساطة، من العمال غير المهرة. وإذا استطاع من يفقدون وظائفهم والذين لم يتدربوا على التكنولوجيا الجديدة الحصول على عمل، سيكون عليهم أن يرضوا بمرتبات أقل، في غالبية الحالات.

أساليب الإنتاج الحديثة في سبيلها لاقتلاع البروليتاريا، حيث توجد وظائف أقل في كل وحدة إنتاجية. وفي العقود الأخيرة، تقلصت نسبة العمال العاديين في قوة العمالة. وفقا لدراسة أجراها البروفسور بيتر دراكر، فقد كان ثمة عامل بين كل أربعة أشخاص يشغلون وظائف في الستينيات في الولايات المتحدة وأوروبا، ثم تقلصت هذه النسبة الآن لتصبح واحداً إلى سبعة. ولم تتوقف الثورة التكنولوجية لدى أبواب المصانع بل اجتاحت المكاتب أيضاً، ومن ثم، اخترقت عملية القضاء على البروليتاريا البيروقراطيات الكبيرة وتخلصت منهم بفضل استخدام البرمجيات.

ونتيجة للقضاء على البروليتاريا، فإن ثمة تقلصاً ملحوظاً في تكوين اتحادات العمال والموظفين. مثلاً، فقد انكمش حجم قوة العمالة التي لها اتحادات أو نقابات بالولايات المتحدة، بأكثر من الثلث، وهذا ما يحدث أيضاً بالنمسا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وسويسرا وبريطانيا. كما نجد أن النقابات والاتحادات في البلدان الصناعية والفقيرة معا قد فقدت فاعليتها ونفوذها السياسي. واليوم، فليس ثمة اتحادات أو نقابات سوى لسبعة عشر في المائة من قوة العمالة في العالم. بالمقارنة، فقد جعلت الثورة الصناعية الأولى، بسبب كثافة مجالات العمل التي أوجدتها، من البروليتاريا قوة سياسية. أما في حالة الثورة التكنولوجية الراهنة، فإن القوى السياسية المتبقية تنحصر في أصحاب رؤوس الأموال

ومنتجى البرمجيات. ينمو سكان البلدان المتخلفة اليوم بمعدل يصل إلى حوالى ٧٠ مليون نسمة كل عام فيما يصل عدد الباحثين الجدد عن الوظائف من الشباب سنوياً إلى ما يقرب من ٢٨ مليون فرد. أى أن عدداً يساوى عدد سكان بلاد الإندونيسيا مجتمعاً يولد سنوياً فى البلاد المتخلفة، كما يماثل عدد الباحثين عن الوظائف فيها مجموع سكان كولومبيا. واليوم، يضم العالم المتخلف ٧٠٠ مليون عاطل أو شبه عاطل. ماذا سيحدث فى غضون ثمانية عشر عاماً لهؤلاء الذين ولدوا لتوهم؟ ماذا سيكون عليه مستقبل هؤلاء؟ يرى مكتب العمل الدولى أنه إذا استمر عدد السكان الحضريين فى التنامى بنفس المعدل فى تلك البلدان، فإنه ينبغي خلق حوالى ٤٠ مليون وظيفة جديدة كل عام طوال العقد القادم وذلك من أجل مجاراة عدد من يبحثون عن وظائف. لكن، كيف يتم تشغيل كل هذه الأعداد الضخمة من سكان العالم فى ظل وجود التكنولوجيا الجديدة؟

سيكون من بالغ الصعوبة توفير الوظائف لأن جميع الاستثمارات عبر/ القومية الكبيرة فى البلدان الفقيرة والتي تستخدم أعداداً كبيرة من العمال (مثل مصانع التجميع) قد تمت بالفعل فى الفترة ما بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٩٠. علاوة على ذلك، فمن المرجح إدخال التكنولوجيا تدريجياً فى تلك المصانع نفسها من أجل تقليل النفقات مما سينجم عنه مزيد من تقليص أعداد العاملين أو الاستغناء عنهم كلية. سيكون السبب وراء هذه الخطوة التقليل من النفقات وتجنب المخاطر السياسية من خلال إنتاج نفس المنتجات فى مصانع مؤتمتة بالبلاد الصناعية. وعلى أية حال، فإن أراد أصحاب الأعمال تحديث مشاريعهم، وتحسين إنتاجاتهم وجودة منتجاتهم كى يصبحوا مصدرين تنافسيين كوكبيين، لن يكون أمامهم خيار سوى الاستثمار فى مصانع جديدة وفى آليات متقدمة تكنولوجياً، وهذا لن يؤدى إلى خلق ما يكفى من الوظائف.

من الممكن أن تؤدى التكنولوجيا الجديدة وأساليب الإنتاج الحديثة، وبعد فترة

انتقال أليمة، إلى تقليل البطالة والعمالة منخفضة الأجور في البلدان الغنية التي تتميز بعدد السكان الثابت تقريبا، وبالعمالة الماهرة بعامه. بيد أنه يكاد يكون من غير المتوقع أن توفر تلك التكنولوجيا والأساليب في أى وقت في المستقبل وظائف لملايين الرجال والنساء غير المهرة الذين يدخلون سوق العمل سنويا من خلال الانفجار السكاني في البلدان الفقيرة. بل إن كل المؤشرات تدل على أن الثورة التكنولوجية والانفجار السكاني في البلدان المتخلفة ستدخل في طريق الصدمات في القرن الحالي.

وصلت كثير من البلاد المتخلفة في مطلع القرن الحادى والعشرين إلى مرحلة يسميها المختصون نقلة سكانية أى تراجع في الخصوبة وتوازن أفضل بين المواليد والوفيات. وعلى الرغم من ذلك فمازال نمو السكان الحضريين متفجرا إذ يتزايد عدد السكان في مدن البلاد المتخلفة بمعدل ١٥٠٠٠٠ شخص يوميا. ينمو عدد سكان ليما وغيرها من عواصم بلاد أمريكا اللاتينية بمعدل يربو على ٢,٥٪ سنويا ويصل هذا المعدل في مدن آسيا وإفريقيا إلى ما بين ٣٪ و٤٪. سيكون من بالغ الصعوبة مواعاة فرص العمل التي تتيحها التكنولوجيا الجديدة مع مدى النمو هذا.

يعنى هذا أن ملايين الرجال والنساء من المناطق الحضرية في البلدان المتخلفة يدخلون سوق العمل الكوكبي ويتنافسون بشراسة على وظائف تنقلص أعدادها باستمرار. سيفقد الكثيرون وظائفهم، أو يحصلون على وظائف منخفضة الجودة أو لا يحصلون على عمل بالمره. يُعد العمال والموظفون والمهنيون في البلدان المتخلفة اليوم أشخاصا مميزين وسيستمر هذا الوضع لسنوات طويلة قادمة. وحيث إن آلاف الشباب في المدن الكبرى الفقيرة في أنحاء العالم في حيرة من أمرهم عما هم فاعلون، فلا غرو أن تكون الإجابة هي الهجرة أو الانحراف أو التطرف.

يعمل التوجه البنيوي اليوم مبتعدا عن خلق وظائف كافية توفى بمتطلبات الانفجار السكاني في المناطق الحضرية في البلدان الفقيرة، وينحصر نشاطه في إطار الكازينو الكوكبي، والاقتصاد القائم على المضاربات الخالصة، والمنفصل عن الصناعة والتجارة، ومن ثم، عن خلق وظائف جديدة. وقد يعمل امتزاج هذين التوجهين، في غضون القرن الحالي، على تعزيز وجود ظاهرة النمو الاقتصادي من دون خلق وظائف كافية. بيد أنه بالإمكان التحكم في مشكلة، الكازينو المالي هذا من خلال التعاون الدولي، على الأقل، من أجل ترسيخ قواعد وتنظيمات تحول دون حدوث أزمات كوكبية تماثل انهيار عام ٢٠٠٨. بيد أنه من المستحيل عكس مسار التطور التكنولوجي - لا يوجد ما يسمى بإبطال الاختراعات - وتوجه الثورة التكنولوجية الحالية هو الاستغناء عن قوة العمالة الهائلة المنبثقة عن الانفجار السكاني الحضري في البلاد المتخلفة.

التوجه الدارويني الآخر للسوق وللثورة التكنولوجية هو عدم استخدام المواد الأولية في الإنتاج الصناعي الحديث. سينحصر طلب الصين الهائل على المواد الأولية وستتراجع المضاربات على أسعار تلك المواد، ومرة أخرى، ستتقلص الأرباح من بيع تلك المواد بشكل حاد، وذلك لأن التكنولوجيات الجديدة تعمل على الإقلال المنهجي من استخدام المواد الأولية والوقود في جميع وحدات الإنتاج. مثلا، تحدد التكنولوجيات الجديدة، مثل تكنولوجيا الحاسبات، اليوم، بدقة المواد المطلوبة من المعادن، أو الوقود؛ كما تحل مواد مصنعة جديدة محل المعادن وألياف النسيج الطبيعية. وفي نفس الوقت، تعمل التكنولوجيا الحيوية على إبداع سلع زراعية تنافس المنتجات الطبيعية.

في غضون العقود الأخيرة، تغيرت ثروة الأمم حيث كان أي نص كلاسيكي يعالج علم الاقتصاد الدولي يعتبر أن البلاد التي تتمتع بوفرة المواد الطبيعية بلاد غنية لكن هذا لم يعد صحيحا الآن. مفتاح هذا التغير هو البرمجيات التي أضحت المادة الخام الجديدة الاستراتيجية.

يتم اليوم استبعاد المعادن والمواد غير العضوية من الصناعات الجديدة لتحل محلها مواد مصنعة تصممها البرمجيات. تشمل تلك المواد اللدائن المغطاة بطبقة رقيقة للغاية من المعدن، واللدائن الحرارية المطاطة، والأشكال الجديدة من الزجاج المصفح (المؤلف من صفائح مضغوطة) وأنواع السيراميك، والبوليمرات (المؤلفة من جزيئات متماثلة) والجرافيت، وتستخدم كل تلك المواد المصنعة بتزايد في صناعات الفضاء والإلكترونيات، والكيمائيات، والاتصالات الهاتفية، والحاسبات، والسيارات، وصناعة الآلات واليوم تحل أنواع السيراميك واللدائن محل المعادن في السيارات والطائرات والقطارات من أجل تخفيف وزنها ومن ثم تقليل استهلاكها للوقود كما يتم توفير جزء كبير من الطاقة التي كانت تهدر في كابلات التوصيل [الحرارة والكهرباء والصوت والضوء] النحاسية من خلال استخدام مواد جديدة في الكابلات شبه [نصف] الموصلية مثل الكابلات متحدة المحور [كابلات ذات موصليين معزولين متحدى المحور] والألياف البصرية. نشهد الآن استخدام ٤٠ كيلو جراما من الألياف البصرية لنقل رسائل تليفونية تماثل ما كان ينقله طن من الكابلات النحاسية. واليوم، تُجرى التجارب حاليا في معامل لوس ألاموس على شريط ذى إمكانية توصيل هائلة باستطاعته حمل ١٢٠٠ مثيل من الطاقة التي يحملها الكابل النحاسى.

تبلغ كمية المعادن والمواد غير العضوية فى كل وحدة إنتاج صناعى الآن خمس ما كانته عام ١٩٠٠. تم تقليل هذه النسبة فى السيارات بمعدل ٤٠٪ وفى الأجهزة المنزلية والأدوية بمعدل ٥٠٪. واليوم تمثل المواد الخام التى تستخدم الرقائق المايكرو (الكابلات) وشبه الموصلية نسبة تتراوح بين ١٪ و ٣٪ من مجموع تكلفة الإنتاج. وتعتبر تجربة اليابان التى اعتادت استخدام المواد الأولية بمعدلات كبيرة تجربة دالة حيث إنها اليوم تستخدم فى كل وحدة إنتاج صناعية مواداً أولية تقل بنسبة ٤٠٪ عما كانت تستخدمه عام ١٩٧٣. وبمرور سنوات القرن الحادى والعشرين، سيكون لهذا التوجه نحو الاستغناء عن المواد الأولية

الطبيعية فى تصنيع المعادن تأثير متنامٍ على البلاد التى تنتج النحاس والألمونيوم والصلب والقصدير والزنك والرصاص والحديد.

أيضا، فإن المنسوجات فى سبيلها لأن تصبح نتاجات للتكنولوجيات الكيماوية، حيث تقلل الألياف الصناعية من كميات القطن والصوف التى تستخدمها وحدات صناعات النسيج. واليوم توجد بالفعل ألياف صناعية خفيفة الوزن بدرجة أن كيلو مترا من خيوطها لا يزن سوى جرام واحد. ومن تلك الخيوط يمكن صناعة ملابس من أقمشة بالغة الخفة بدرجة أن مرتديها يشعر بها وأنها جلد ثانٍ لجسده، لها قدرة على التكيف للجو المحيط وتحافظ على درجة الحرارة، سواء التسخين أم التبريد، وتمنع العرق. تم اختيار تلك الألياف الجديدة فى صناعة أزياء للجيش أتاحت لجنود الولايات المتحدة أثناء حرب الخليج تحمل درجات حرارة بلغ ارتفاعها خمسين درجة مئوية.

والىيوم، فإن التكنولوجيا الكيماوية الجديدة ومعها التكنولوجيا الحيوية فى سبيلها لأن تحل محل المنتجات الزراعية مثل السكر والمطاط والقانيليا وزيت النخيل. يشهد سوق مواد التحلية والدهون الصناعية تطورا سريعا من خلال جهود معامل الولايات المتحدة وأوروبا واليابان ومن ثم يقلل الطلب على السكر وزيت النخيل. أيضا، ثمة تجارب تجرى لإنتاج أنواع بن حيوية يمكنها التنافس مع أفضل أنواع البن الطبيعى فى العالم وبأسعار أقل. كما تهدد القانيليا الصناعية الجديدة آلاف من يزرعون أشجارها فى إفريقيا. وبنفس الأسلوب، تُجرى الآن أبحاث على الأحماض النووية DNA للزهور، والطماطم لتجعلها مقاومة للبرودة ومن ثم قابلة للزراعة فى نصف الكرة الشمالى. إذا نجحت هذه المحاولات، فستؤدى إلى تقليص الطلب على هذه المنتجات من العالم المتخلف.

سيتسبب عدم استخدام المواد الطبيعية الأولية فى الإنتاج الصناعى فى البلاد المتقدمة فى انحسار الطلب على المواد الأولية وانخفاض أسعارها إلى مستويات غير مربحة. فى الماضى، عملت وفرة الموارد الطبيعية التى كانت تتمتع بها بعض الدول القومية فى العالم الثالث والطلب المتزايد على المواد الخام على أن تتعود

حكوماتها على العيش على دخلها من مبيعاتها مع إهمالها التام للأبحاث العلمية. واليوم، وفيما تهيم الثورة التكنولوجية على الاقتصاد العالمي، ستنكمش الاقتصادات القائمة على الموارد الطبيعية أكثر وأكثر، بل إن حتى البلاد المصدرة للنفط - المادة الخام الوحيدة الحيوية استراتيجيا اليوم - ستشهد أزمات حادة نتيجة نزوب احتياطياتها ومنافسة الطاقة من المصادر المتجددة. واليوم وعلى الرغم من أن النفط هو المنتج الأساسي الوحيد الذي مازال يأتى بدخول عالية، إلا أن البلاد المنتجة له، وعلى الرغم من الأموال الوفيرة التى تكسبها، قد فوتت فرصتها التاريخية لتحديث اقتصاداتها تكنولوجيا.

حققت الدول الصناعية الحالية ومعها دول آسيا التى صُنعت حديثا (NICs) وعلى الرغم من عدم تمتعها بالموارد الطبيعية، مستويات معيشة أعلى من البلدان الجالسة على «مناجم ذهب» من النفط، والنحاس والبوكسيت (خام الألومنيوم) وقصب السكر والبن. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة هى الدولة الصناعية الوحيدة التى تتمتع بوفرة مواردها الطبيعية إلا أنها تدين بنجاحها كقوة اقتصادية عالمية لمخترعاتها وإبداعاتها باستخدام الأجزاء النشطة من مخاخ مواطنيها أى المادة الرمادية. أما سويسرا ذلك البلد الذى يماثل مساحته مساحة إحدى مقاطعات بيرو الصغيرة، فليس لديها أية موارد طبيعية تقريبا لكنها حققت نموا علميا وتكنولوجيا كبيرا. يتيح لها هذا إنتاج تجهيزات المصانع، والمنتجات الكيماوية، والسلع البصرية، والساعات، والآلات الدقيقة، والمنتجات الغذائية، والخدمات المالية المتقدمة والتى تأتيها بعائدات تفوق عائدات موارد بيرو الطبيعية بدرجة كبيرة لا يمكن مضاهاتها. أى أنه فى نهاية المطاف، تقوم سويسرا ببيع المادة الرمادية، أو إنتاج الجزء النشط فى مخاخ أبنائها- وهى إحدى الموارد غير الملموسة، غير المادية التى تحتويها الإبداعات التكنولوجية لمنتجاتها وخدماتها. ولهذا السبب، فإنها بلد أكثر ازدهارا من أى بلد فى أمريكا اللاتينية أو آسيا أو إفريقيا ممن تباع تلالا من المعادن والمواد غير العضوية أو الأخشاب، أو أطنانا من الفواكه أو السكر أو البن، أو كيلومترات من الألياف الطبيعية.

ستصبح «المادة الرمادية» المدمجة فى البرمجيات أهم عامل فى الطفرة التكنولوجية لإنتاج سلع وخدمات رفيعة المستوى وإقامة مشاريع ذات ميزات تناسب القرن الحادى والعشرين. أصبح من الأمور الحيوية بدرجة متزايدة لأى بلد يريد أن تستمر قابليته للحياة أن ينمى اقتصادا على أساس مشاريع قادرة على زيادة المحتوى التكنولوجى لإنتاجه وتطويره. وإذا لم يحدث ذلك، واستمرت تلك البلدان فى الحفاظ على نمط تصدير موادها الأولية، ستقوم التكنولوجيا الجديدة التى تطور منتجات خالية من المواد الأولية بأداء مهمتها الداروينية فى انتقاء الأصلى والأقوى.

ستتزايد العملية الداروينية لاستبعاد المواد من المنتجات من خلال التكنولوجيا وتتعمق أثناء القرن الحادى والعشرين. سينمو الطلب على الصناعات ذات المحتوى التكنولوجى العالى، وفوق كل شىء، على الخدمات التى لا تستخدم سوى القليل من المواد الأولية بمعدل يربو على ١٥٪ فى العام، فيما ينمو الطلب العالمى على المنتجات الأولية بنسبة ٢٪ فقط، وعلى المنتجات الخاضعة لمعالجة تكنولوجية طفيفة بنسبة ٥٪ فى العام. أما السلع الخام الوحيدة التى ستحافظ على معدلات طلب مقبولة فى القرن الحادى والعشرين فهى الحبوب والنفط وذلك نتيجة الطلب المتزايد على الأطعمة والطاقة بسبب الانفجار السكانى فى المناطق الحضرية بجميع أنحاء العالم. يمكن اعتبار البشرية اليوم مجتمعا بشريا «ثنائيا» ينقسم بين أقلية ثرية مكونة من أشخاص مكرسين للأنشطة العقلية المجردة من المواد، يعملون على اختراع تكنولوجيات عصرية ومنتجات وخدمات جديدة، وفى الجانب الآخر غالبية من الفقراء مازلوا يحيون معتمدين على القوة الجسدية، أو يؤدون أعمالاً بيروقراطية روتينية، ويستهلكون مواردهم الطبيعية.

الفصل الرابع

البحث عن إلدورادو El Dorado (*)

التفكير فى غير المتخيل:

قد يخطئ المتخيلون الذين يتعاطون مع مفاهيم ثروة الأمم، والتكنوقراطيون المتخصصون فى التخطيط لزيادة الإنتاج ورفع مستويات المعيشة فى جهودهم لتصميم نموذج للتنمية، لكنهم لا يساورهم أدنى شك حول فرص التنمية ذاتها إذ يعتقدون أن مجرد التفكير فى استحالة التنمية هو تفكير فى غير المتخيل.

(*) موطن وهمى للثروة.

مما لا ريب فيه أن قناعتهم بإمكانية التنمية قد أدت بهم إلى تغيير تسميات «البلدان الفقيرة». قبل ظهور نظريات التنمية، كانت البلدان الفقيرة التي لم تخبر الثورة الصناعية الرأسمالية تسمى «بلدانا متخلفة». ثم حدث في الستينيات مع بدء مناقشة نظريات التنمية، أن تغير المصطلح ليصبح «البلدان منخفضة التنمية underdeveloped»، ثم تغير المسمى في الستينيات مرة أخرى ليصبح «البلدان التي تشهد التنمية - countries undergoing development»، إشارة إلى أنها كانت في سبيلها لرفع مستويات المعيشة بها، لكن هذا كان يُضمَر بعض الشكوك في إنجازها تلك الغاية، ومن ثم تم تعديل المصطلح ليصبح «البلدان النامية»، وذلك لإزالة أى شك في أنها بالفعل في سبيلها لتحقيق التقدم المادى ورفع مستويات معيشة سكانها. بدت تلك البلدان وأنها أحد الأنواع [الداروينية] التي كانت تخضع لتعديلات جينية لتتطور على

غرار الدول الصناعية المفترض أنها أسلافها فى تاريخ التطور المادي. وبهذا الأسلوب، تم تمثيل التنمية بصفقتها عملية طبيعية تماثل اليقين التطورى الداروينى - كانت البلاد المتخلفة «تنمو» مستخدمة الإمكانات الجينية [الوراثية] لأية دولة قومية من أجل تحرير نفسها لتصبح مجتمعا ذا مستويات معيشية مرتفعة. وهكذا ولدت أسطورة التنمية. كانت التنمية من أساطير النصف الثانى من القرن العشرين الأكثر إلحاحا واستمرارا. ظل المنظرون، والخبراء، والسياسيون على قناعة بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هى عملية فطرية موروثة، بل يمكن القول إنها حتمية، تمر بها جميع الدول القومية، حيث يعتقدون أنه لا يلزم سوى أن تطبق البلدان الفقيرة النظريات والسياسات الصحيحة كى تصبح مجتمعات ذات مستويات معيشة مرتفعة تماثل نظيراتها فى الديمقراطيات الرأسمالية الصناعية التى لا يتجاوز عددها العشرين أو أكثر من ذلك بقليل. وعلى مدى ما

يربو على نصف قرن حاول أكثر من مائة وثلاثين بلداً تطبيق أيديولوجيات وأنظمة اجتماعية واقتصادية متنوعة مختلفة بحثاً عن التنمية، وكأنها «إل دورادو»، مواطن الذهب الوهمية في المكسيك التي غزاها الإسبان بحثاً عن كنوزها. بيد أنه، فقد أثبتت التنمية أنها هدف مراوغ تماماً مثل حلم الغزاة الإسبان.

تكمّن أصول أسطورة التنمية في أيديولوجيا التقدم التي تعتنقها الحضارة الغربية، وبدورها، فقد ولدت تلك الأيديولوجيا أثناء عصر التنوير ثم تبنتها الثورة الصناعية ورعتها. ولدرجة لم تخطر على بال المجتمعات الزراعية قط، برهن عصر الآلة على قدرته لأول مرة على خلق ما يكفى من الثروات للقضاء على كتل ضخمة من الفقر. دعمت النرجسية التي تنضوى عليها نظرية التطور الداروينية أيديولوجيا التقدم، حيث أشارت تلك النظرية إلى أن النوع البشرى هو أكثر أنواع الكوكب جدارة وملاءمة بسبب قدرته على تكييف نفسه مع أية بيئة طبيعية، ومن ثم، على إنجاز التقدم دائماً.

ولّد التوجه التطورى الصناعى القناعة بأن باستطاعة أى مجتمع إبداع العلوم والتكنولوجيا وإقامة الصناعات، ومن ثم، التقدم بدون حدود وإلى ما لا نهاية. ومثلما تقدم المخلوق البشرى الشبيه بالقردة ليصبح مخلوقاً بشرياً يستخدم الأدوات البدائية، ثم إنساناً منتصب القامة اخترع النار، ثم أصبح الإنسان الحديث الذى نعرفه والذى أبدع اللغات والثقافة، فإن باستطاعة المجتمعات الريفية أن تتقدم من حالتها كمجتمعات زراعية لتصبح مجتمعات صناعية، وتغدو فى النهاية مجتمعات ما بعد صناعية تمتلك المعارف الغزيرة وتنعم بالرفاه الدائم. تم دعم قناعة القرن التاسع عشر بالتطور الصناعى المتنبأ به من خلال فيض المخترعات التى أنجزت فى القرن العشرين والتى أدت إلى ظهور نوع من التفاؤل المعرفى، حيث ذهب المفكرون إلى أن تلك المنجزات تؤدى إلى الاعتقاد بإمكان حل جميع المشاكل من خلال العلم والتكنولوجيا، حتى لو بدت إحدى المشاكل وأن لا حل لها، إذ إن هذا لا يخرج عن كونه انطباعاً مؤقتاً حيث إنه من اليقيني أن

التكنولوجيا القادرة على حلها سيتم اختراعها يوما، من ثم لم يعد هناك مجال للشك في العلاقة بين التقدم العلمى المادى والسعادة البشرية.

وفى سياق أيديولوجيا السعادة المؤسسة على التقدم المادى هذه، كان آدم سميث، بالفعل، قد قام فى القرن الثامن عشر، بوصف المرحلة المتطلبية لتحقيق ثروة الأمم. أوضح كيف تمكنت المجتمعات التى كانت تعيش على الصيد وجمع الثمار، أن تتطور وتصبح مجتمعات رعوية وزراعية لتغدو فى النهاية مجتمعات صناعية وتجارية. اتبع فكر كارل ماركس، الذى كان أحد كبار المنظرين للسعادة البشرية التى تتحقق من خلال التقدم المادى، نهج سميث التطوري، إذ رأى أن تقدم البشرية المادى يتحقق بالمرور من الإقطاع إلى الرأسمالية ومنها إلى الشيوعية، ومن ثم يصل التاريخ إلى نهايته وتتولد السعادة الدائمة. وفى هذا الصدد يتفق الفكر الماركسى مع فرانسيس فوكويوما النيوليبرالى الذى يعتقد أن التاريخ قد وصل اليوم إلى نهايته بانتصار الرأسمالية الكوكبية.

كان أحد أكبر الدعاة إلى أسطورة التنمية هو وولتر رستو الأستاذ بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، والذى حاز على إعجاب جميع التكنوقراطيين فى عام ١٩٦٠ لدى نشر كتابه الذى يعالج مراحل النمو الاقتصادى. يذهب رستو فى هذا الكتاب إلى أن البلاد تتطور من حالة المجتمع التقليدى من خلال مراحل للتراكم والانطلاق، إلى أن تصل إلى مرحلة الاستهلاك على نطاق واسع، وهذه هى التنمية، وفقا لما يقوله. يرى أن البيئة الطبيعية ليس لها أية أهمية فى هذه العملية إذ إنها مجرد مادة خام أخرى موجودة لكى تستهلك أثناء المسيرة باتجاه التقدم والسعادة. بعد نشر هذا الكتاب، أصبح جميع التكنوقراطيين على قناعة أنه بالإمكان تحقيق التنمية، وأن كل ما يحتاجونه هو معرفة كيفية تطبيق النظريات والسياسات الصحيحة، وخلق قيم مضافة، وكيفية المراكمة ثم الانطلاق ثم الاستغراق فى الاستهلاك واسع النطاق. كانت الفكرة هى إعادة إنتاج عملية التنمية فى أوروبا والولايات المتحدة فى أقصر زمن تاريخى ممكن. لكننا، ومنذ

الستينيات، شهدنا حالات كثيرة من «الانطلاق» وحالات قليلة من التنمية القومية. منذ عشرين عاما، قيل إن البرازيل فى سبيلها إلى الانطلاق ومن المتوقع لها أن تصبح إحدى القوى العالمية فى المستقبل. ثم تلا ذلك الحديث عن المكسيك وانطلاقها المرتقب وبعدها الهند، ثم غدت الموضة هى التحدث عن بلدان آسيا «البازغة» أما اليوم، فقد اقتصررت موضة «الانطلاق» على الصين الذى يبلغ تعداد سكانها ١,٣ مليار نسمة لا يتمتع منهم سوى ٣٠٠ مليون فقط بمستوى معيشى يسمح لهم أن يكونوا بين مستهلكى الاقتصاد الكوكبي.

والواقع هو أنه، وفى غضون السنوات الأربعين الأخيرة، لم تتمكن سوى بلدين صغيرين فقط، هما كوريا الجنوبية وتايوان، من التقدم لتصبح مجتمعات صناعية متقدمة تكنولوجيا بعد أن كانتا مجتمعات زراعية، ونجحنا فى التغلب على أوضاع الفقر التى كانت سائدة ورفع مستويات المعيشة بحيث خلقنا طبقة وسطى مهيمنة. على أية حال فقد تم هذا فى وجود مستويات ديمقراطية وثقافية وعلمية واجتماعية أقل كثيرا من نظيراتها فى أوروبا والولايات المتحدة.

أما المنطقتان اللتان يطلق عليهما منظرو التنمية «البلاد المصنعة حديثا» NICS أى هونج كونج وسنغافورة اللتين قاربت مستويات المعيشة فيهما نظيراتها فى الديمقراطيات الرأسمالية المتقدمة، فهما ليستا دولتين قوميتين بل دولتين - مدينتين صغيرتين. لم تواجه التنمية فيهما المشاكل الهائلة التى يقتضيها رفع مستويات المعيشة فى بلدان شاسعة تعانى من انفجار سكانى لا يمكن وقفه فى مناطقها الحضرية كما هو الحال فى غالبية البلدان المتخلفة. واليوم، حيث التخلف التنموى هو سمة معظم الدول القومية الموجودة على الكوكب، وحيث يتسبب التقدم (الاستهلاك واسع النطاق) فى أقلية من البلدان الصناعية فى تدهور البيئة، تحضرنا كلمات رابيندرانات طاغور: «تقدم لمن.. تقدم نحو ماذا؟».

أثناء الحرب الباردة، كان يتم التعبير عن أسطورة التنمية من خلال نموذجين

متنافسين: النموذج الشيوعي والنموذج الرأسمالي، ولكليهما آثاره المدمرة للبيئة. والآن، وقد انهارت الشيوعية لأنها حاولت أن يحل التخطيط المركزي للندرة محل السوق، فقد ظهر نمط من الرأسمالية ذهب إلى حد التطرف في محاولته لتحويل السوق إلى نوع من القانون الطبيعي المهيمن، قانون محايد أخلاقياً يماثل في هذا قانون الجاذبية. وبصفته هذه، فهو لا يلقى بالاً بإطلاقه إلى أية اعتبارات اجتماعية أو بيئية ويتوقع من الجميع الإذعان لهذا. يحاول هذا النموذج، وهو الوحيد الآن الذى يعبر عن أسطورة التنمية، من خلال العولة، أن يعيد إنتاج المجتمعات الرأسمالية المعاصرة فى غالبية البلاد المختلفة تنموياً، بيد أنه، بخلافه للتوقعات، فإن انفجار الازدهار فى أعقاب انتصار الرأسمالية ليس فى سبيله لأن يصبح واقعاً. كما أن التاريخ لم يصل إلى نهايته، بل على العكس، فقد أصبح الواقع معقداً لأن ما يحدث بالفعل هو إقصاء قطاعات كبرى من سكان العالم بعيداً عن الاقتصاد الكوكبي.

بيد أنه، وبما أن أسطورة التنمية لها تضمينات شبه دينية تدعو للأمل والخلاص من الفقر، فمازالت لم تمسحها خبرة الأربعين عاماً الأخيرة التى توضح دون أن تترك مجالاً للشك، غياب التنمية التام عن غالبية البلدان، تؤدى الطبيعة الأسطورية للتنمية بسياسى البلدان الفقيرة إلى المضى فى إصرارهم على «سد الفجوة» التى تفصل بين بلادهم وبين المجتمعات الرأسمالية الصناعية - سدها من خلال محاولات إعادة إنتاج النماذج الاستهلاكية التى لا يمكن تمويلها أو تحمل نتائجها بيئياً. لقد تشبعت حضارتنا بأسطورة التنمية بدرجة أنها غدت تلهم مواقف دولية عنيدة مثل إعلان الأمم المتحدة عن «الحق فى التنمية». أى حق جميع البلدان المتخلفة تنموياً فى مستويات المعيشة والنماذج الاستهلاكية الموجودة فى الدول الصناعية. لكن الاعتراف بهذا الحق من قبل الأمم المتحدة ليس له أية صلة بفرصه الواقعية فى أن يصبح مؤثراً، هذا علاوة على أن

الوصول المفترض لمستويات الاستهلاك الحالية في الدول الغربية لابد وأن يؤدي إلى كارثة بيئية على كوكبنا.

بيد أنه في العالم الحقيقي، وخارج قاعات المؤتمرات والمداولات بالأمم المتحدة، فثمة بلدان غير قادرة على «سد الفجوة» مع البلاد الصناعية حتى من خلال أكثر السياسات الاقتصادية تحرراً، أو ممالقة التعاون الدولي وبذل الجهد لاجتذاب قدر وفير منه. إن ما يسمى بالعالم النامي ملء بالبلدان التي ليس لديها طبقة رأسمالية حديثة، أو عاملون علميون وتقنيون يستطيعون استخدام لبرلة الاقتصاد والمعونات الأجنبية من أجل تحديث الاقتصاد وجعله اقتصاداً تنافسياً على مستوى كوكبي. في تلك البلاد، يُنتج انفجار أعداد السكان الحضريين مستويات مرتفعة من الفقر والبطالة، ومعها انقسامات اجتماعية ودينية وإثنية يرافقها ندرة في الطعام والطاقة والمياه، والتي تمثل الحد الأدنى من الموارد المطلوبة لوجود مجتمع منظم، أي دولة قومية.

يضيف إلى تأزم هذا الوضع الباعث على القلق في العالم الواقعي، داروينية العلاقات الدولية التي تعطينا معها في الفصل الثالث. فعلى حين أن الاقتصاد الكوكبي يتطلب بتزايد منتجات وخدمات عالية المحتوى التكنولوجي، نجد أن اقتصادات البلدان المختلفة تنمويا مازالت أسيرة إنتاج يخضع لمعالجة صناعية بسيطة بدون أي إبداع تكنولوجي. علاوة على ذلك، تمضى سلطة الكوربوريشنات عبر الدولية في الدفع لتوسيع نطاق العولة من خلال فتح أسواق ذات أنماط استهلاكية ضارة بالبيئة وتجبر بذلك البلاد الفقيرة على مزيد من الاستيراد، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ديونها الأجنبية دون أن يساعدها على التحديث كي تستطيع التنافس في مجالات الاقتصاد الكوكبي في المستقبل.

تعتبر المعونات الدولية، وهي من بنات أسطورة التنمية، الشهادة الأكثر جلاء على عدم وجود ما يسمى بالتنمية. لما يقرب من نصف قرن جربت الأمم المتحدة،

والقوى الصناعية، والوكالات المتخصصة، والمنظمات المالية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وهيئات المعونات الإنسانية، سياسات لا حصر لها، واستراتيجيات، وبرامج، وخططاً تنموية كثيرة، وحولت تريليونات الدولارات على هيئة قروض، ومساعدات تقنية، وأجهزة، ومنح. أعيد تدوير جزء من هذه الموارد الهائلة من خلال المعونات المشروطة، وفُقد جزء آخر في دهايلز الفساد، ولم يستخدم سوى جزء متواضع من هذا الفيض الهائل في تخفيف حدة الفقر.

الحقيقة العارية الجلية هي أن لا أحد يعرف اليوم كيفية الوصول إلى «إل دورادو». ففي جميع البلاد، يزداد الأغنياء ثراء، والفقراء فقراً. يساوى مجموع دخل المليارديرات الثلاثمائة الأكثر ثراء في العالم مجموع دخول ٢,٧ مليار شخص الذين يمثلون ٤٠٪ من سكان العالم. يبلغ عدد الأفراد الذين يملكون الأموال التي تمكنهم من استهلاك منتجات الاقتصاد العالمي وخدماته، ١,٨ مليار شخص فقط. أما الباقون، والذين يربو عددهم على ٤ مليارات شخص فلا يملكون سوى التحديق في قاترينات المحلات. لم يرتفع دخل الأفراد الحقيقي في حوالي مائة بلد فقيرة طوال العشرين عاماً الأخيرة.

إذا لم تستطع البلاد المتخلفة تنمويا تحديث صادراتها، وإضافة محتويات تكنولوجية إليها، وإذا فشلت في خفض معدل المواليد، فإن الفقر المدقع الذي يعاني منه الآن ١,٣ مليار شخص، سيعم ليشمل حوالي ٢ مليارات شخص بحلول عام ٢٠٢٠. علاوة على ذلك، فلن يكون ثمة إسكان مناسب لحوالي ٢,٥ مليار شخص، ولن تتاح المياه النقية أو إمدادات الكهرباء التجارية لحوالي ٢ مليار شخص. ستعيش الغالبية الساحقة لهؤلاء السكان المهمشين في أكثر من ٥٥٠ مدينة يزيد عدد سكان كل منها على المليون شخص، وفي حوالي عشرين عاصمة كبرى يربو عدد سكان كل منها على عشرة ملايين شخص. ستعم الفوضى تلك المدن، وستكون ملوثة، يملؤها العمال العاطلون، ويؤرقها المنحرفون

والخارجون على القانون، بل إنه بالإمكان مشاهدة نُذر هذا الكابوس بالفعل في ليما وساوپاولو، وبوجوتا، والقاهرة، ونيروبي، وداكا، ونيودلهي.

وعلى الرغم من الوضوح التام لهذه التوجهات والنذر منذ عام ١٩٩٠، ومن أن الأمر لا يقتضى سوى جولة فيما يسمى بالبلدان النامية للتأكد منها، إلا أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والعديد من الدوائر السياسية المتخصصة، مازالت تتنبأ بمستقبل وردي للعالم «النامي» أو «الناشي». مازالوا، وقد تملكت منهم أسطورة التنمية، يتنبأون ببلدان وقد حققت ثروات (إلدورادو) ضخمة ويحددون أسماء البلدان المعجزة، والقوى الاقتصادية المستقبلية، ويقولون إن كانت الصين هي البلد المعجزة اليوم، فربما تكون تركيا هي معجزة الغد، ويصفون حالات التعافى الاقتصادي المشكوك في أمرها، كتلك التي حدثت في بيرو والأرجنتين وغانا من دون تحديث تكنولوجي، بأنها «معجزات». ثم تأتى المازق والكوارث، لكن حينذاك يكونون قد مضوا يتنبأون بمعجزات قومية أخرى.

نراهم يلمحون في تحليلاتهم إلى أنه بالإمكان محاكاة نمو الصين أو البلدان الآسيوية الصناعية الجديدة NIC في بلدان أخرى، بل حتى في إفريقيا، حيث إنهم على قناعة أن عملية العولمة الحالية ستؤدى إلى ازدهار العالم. يعلقون على حالات الانطلاق ويعلنونها، وعلى المعجزات الاقتصادية ويمتدحون إعادة تمويل القروض الأجنبية، وتتملكهم النشوة من نمو معدلات الناتج القومى العام. لكنهم لا يقولون سوى أقل القليل عن أنماط السلوك الفوضوية العالمية الآخذة في الظهور.

فشل صندوق النقد الدولي في التنبؤ بالأزمات والكوارث المالية الرئيسية: أزمة الديون في أمريكا اللاتينية، إعسار المكسيك، إفلاس البلدان الآسيوية والبرازيل وروسيا، وانهييار جزء كبير من النظام المالى الكوكبى في أكتوبر ٢٠٠٨. ومن منطلق التفاؤل الهاجسى، دعم الصندوق والبنك خطة لتحول جمهوريات الاتحاد

السوفييتي إلى اقتصاد السوق في خمسمائة يوم! كانت النتيجة هي كارثة الإقصاء الاجتماعي وولادة أول اقتصاد سوق في العالم يقوم على أساس من هوس السرقة والاختلاس. يحول افتقاد خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الواقعية وتمسكهم بالأيديولوجيا، دون رؤيتهم مظاهر الفقر والانحراف والجريمة في الأحياء المحيطة بمكاتبهم في واشنطن، وهو فقر تسبب فيه تحديداً تطبيق نموذج شديد الشبه بذلك الذي يزكون تطبيقه في جميع أنحاء العالم. وحقيقة الأمر هي أنه لكي يكون الفرد فكرة عما يحدث في العالم فعليه أن يسافر في أنحاء العالم، ويقضى وقتاً أقل في قراءة تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

من السهل التأكد من خلال التجوال في شوارع إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية من أن غالبية السكان يهجرون المناطق الريفية لكنهم لا يشكلون طبقة وسطى عريضة تعي واجباتها المدنية وحقوقها الديمقراطية مثلما حدث في أوروبا والولايات المتحدة. بدلا من ذلك، نجد أن شقا كبيرا من السكان يعيشون في فقر ولا يتسم سلوكهم بقدر كبير من الخصائص الحضرية. ما تشهده معظم البلدان الآن، ليس هو صعود الرأسمالية الديمقراطية المقترنة بالإنتاج المحدث، بل الأخرى أن الذي يبرز هو رأسمالية ضارية متخلفة وسط مظاهر ديمقراطية منخفضة المستوى، بل وحتى جروتسكية غرائبية، ترتكز على إنتاج أولى لا يكاد يخضع للمعالجة الصناعية. علاوة على ذلك، فليس ثمة سلطة للقانون، أو احترام للمؤسسات، ولا يتواجد المجتمع المدني سوى في أدنى مستوياته.

لدى منظري أسطورة التنمية، الذين يزنون جميع الأشياء حسابيا، رؤية كمّية للعالم، لذا نراهم لا يأبهون بالعمليات التاريخية والثقافية النوعية، أو بالتقدم اللاخطي للمجتمع، أو الرؤية الأخلاقية، بل إنهم حتى يتجاهلون الآثار البيئية. سيئون فهم النمو الاقتصادي على أنه نمو للحدثة الرأسمالية التي لا وجود لها في البلدان الفقيرة، فهم لا يدركون سوى الظواهر الاقتصادية المصاحبة مثل نمو

مجمال الناتج القومي، وأداء المصدّرين أو السلوك فى البورصة، ولا يلاحظون مظاهر الاختلال الوظيفى البنىوى النوعى العميق فى المجالات الثقافية والاجتماعية والبيئية والى تعتبر إشارات مسبقة دالة على عدم قابلية أشباه الدول القومية المتخلفة تنمويا للحياة فى القرن الحادى والعشرين.

ومن أجل أن يعى هؤلاء المنظرون والدعاة عدم القابلية للحياة تلك، ينبغى عليهم أن يأخذوا فى حساباتهم درجة الاندماج العلمى/ التكنولوجى فى الاقتصاد الكوكبى التى حققتها تلك البلاد. علاوة على ذلك، فإن عليهم أن يفحصوا التوازنات الفيزيائية والاجتماعية بين معدل تنامى السكان الحضريين من جهة، والإمداد المستقبلى بالموارد الفيزيائية التى لا غنى عنها من أجل التماسك القومى والحياة المتحضرة، مثل الغذاء والطاقة والمياه وما شابه. سيكون بالإمكان، من خلال مثل تلك الرؤية فقط تبين «فيروسات عدم القابلية للحياة» المصابة بها العديد مما يسمى خطأ «البلاد النامية» فى الوقت الحالى.

الاقتصادات القومية غير القابلة للحياة «NNEs»:

يعتمد مستقبل الأمم، فى الوقت الراهن، ويتزايد، على المعرفة والمعلومات، أى على عدد العلماء والمهندسين، وعلى الإنفاقات على الأبحاث العلمية والتكنولوجية وعلى إنتاج البرمجيات. تملك البلدان المتخلفة تنمويا والى تشكل ٧٥٪ من البشرية (يبلغ عدد سكانها ٥ مليارات نسمة) ٧٪ فقط من مجموع العلماء والمهندسين فى العالم، وتتفق أقل من ٢٪ من مجموع الاستثمارات العلمية فى الأبحاث العلمية والتنمية، ولا تنتج سوى ٣٪ من البرمجيات بل إن تلك التقديرات لدرجة التخلف قد تكون سخية، وذلك لأن نصف إنتاج هذه الكمية المضحكة من «ترسانة» العلوم والتكنولوجيا تتركز فى حفنة من البلدان هى سنغافورة وكوريا الجنوبية وماليزيا وتايوان والصين والهند، أما بقية ما يسمى خطأ بالبلدان النامية، فتعيش حالة من الفقر العلمى والتكنولوجى المدقع، وهو وضع سيُقصيها

تدريجياً عن الاقتصاد الكوكبي حيث يمضى الطلب فى التزايد باستمرار على الصناعات والخدمات رفيعة المستوى تكنولوجياً.

بعد ١٩٠ عام من استقلال كثير من بلدان أمريكا اللاتينية، كان ينبغي لها أن تتنافس علمياً وتكنولوجيا مع بلدان جنوب آسيا والصين، والهند، بيد أنها، ومع عدم اختراعها أى شيء، فقد أصبحت أرضاً جرداء علمياً، حيث إنها جميعها، وباستثناء البرازيل، لا تستثمر أكثر من ١٪ من مجمل الناتج المحلى فى الأبحاث والتنمية. هذا الوضع هو نتيجة التوجه الثقافى فى أمريكا اللاتينية، وفى البلدان النامية الأخرى، لإضفاء قيمة على الدراسات الإنسانية تفوق تلك التى تضيفها دراسة على العلوم الطبيعية، والفيزياء والأحياء، والكيمياء، والرياضيات حيث تُفضّل الآداب على اللوغاريتمات، والمنطق على التجارب، والمعتقدات الراسخة على الشك العلمي، وقاعات المحاضرات على المعامل.

ينجم عن ذلك ثقافة لا علمية، لا تخترع أو تُبدع، وتظل أسيرة التخلف التنموي، ويظل إنتاج هذه البلدان منخفض المحتوى التكنولوجي، أقل قيمة بكثير من منتجات وخدمات التكنولوجيا الرفيعة التى تشتريها وتستوردها. لا بديل أمام البلدان التى لا علم فيها إلا الاقتراض ومراكمة الديون فى مسعاها نحو الحداثة. من غير المحبب عزو التخلف التنموي لأى بلد لأسباب ثقافية إذ إن ذلك يحملها نفسها مسئولية وضعها، لكن هذا التفسير ليس زائفاً على الرغم من قسوته. علاوة على هذا، فإنه يجبر البلدان على إدراك الواقع، ومن ثم، يشعرها بالمسئولية عن مصيرها، وأن عليها أن تقوم بثورة تعليمية وتزيد ما تستثمره فى الأبحاث والتنمية، بدلا من تحميل النظام الاقتصادى العالمى، المعروف عنه عدم عدالته، المسئولية عن فقرها.

مما لا شك فيه أن ثمة عوامل اقتصادية خارجية جائرة تعيق النمو، بيد أنه، لن يمكن أبدا التغلب على تلك العوامل إذا لم تقم تلك البلدان بتثوير نظمها

التعليمية بحيث تصبح أما مجددة تضيف القيمة على العلم والأبحاث. مثلاً، نجد أنه على الرغم من أن كوريا الجنوبية وتايوان وماليزيا تعرضت لممارسات جائرة من قبل النظام الاقتصادي العالمى إلا أنها تمكنت من التغلب عليها بأن جردت ثقافتها من توجهاتها اللاعلمية.

يعنى استمرار الثقافة اللاعلمية بأسلوب ماثرب فى غالبية البلدان التى تُسمى خطأ «النامية» أن البشرية مقسمة إلى مجتمع ثنائى كوكبي، إذ تتكون من أقلية مزدهرة تعيش على الاختراعات والإبداعات، ومن جهة أخرى، من عدد هائل من البلدان الفقيرة التى تعيش على مواردها الطبيعية وعلى منتجاتها المصنعة منخفضة المحتوى التكنولوجي، والتى تجد نفسها مجبرة دائماً على استيراد منتجات التقدم العلمى المكلفة التى لا تعرف كيف تنتجها.

حينما يتواطأ فيروس الثقافة اللاعلمية مع فيروس مهلك آخر، أى الانفجار السكانى فى المناطق الحضرية، تصبح اللاتنمية أمراً شبه حتمي. يحدث هذا لأن العائد الهزيل الذى سستلقاه كثير من تلك البلاد فى المستقبل نظير صادراتها من المواد الخام والمنتجات الزراعية والسلع منخفضة المحتوى التكنولوجى لن يكون كافياً على الإطلاق لخلق الوظائف والوفاء باحتياجات عدد السكان المتنامى فى مدن تلك البلدان المتخلفة تنموياً.

من المتوقع أن يتضاعف عدد سكان جميع البلدان التى تتكون صادراتها من منتجات منخفضة المحتوى تكنولوجياً بحلول عام ٢٠٢٠ تقريباً، ويعتبر هذا المزيج الفيروسي المؤلف من صادرات لا تخضع سوى لأقل القليل من المعالجة التقنية والانفجار السكانى هو المنتج الرئيسى للفقر - واليوم يعيش حوالى نصف مجموع سكان إفريقيا فى فقر، وينطبق هذا على ٤٠٪ من سكان بلدان جنوب آسيا الكبيرة كثيفة السكان بما فى هذا الهند وبنجلاديش وباكستان والفلبين، فيما يتحمل ٣٨٪ من سكان أمريكا اللاتينية وطأة الفقر، وبخاصة من يعيشون

فى بلدان أمريكا الوسطى والإنديز مثل الإكوادور وبيرو وبوليفيا. إذا لم تستطع البلدان المتخلفة تنمويًا تحديث صادراتها من خلال إضافة محتوى تكنولوجي أكبر، وإذا فشلت فى تقليص معدلات المواليد، فإن الفقر الذى يعيش تحت وطأته الآن ١,٣ مليار شخص، سيشمل حوالى ٣ مليارات شخص بحلول عام ٢٠٢٠.

تفشّل البلاد فى تحقيق التنمية نتيجة لعجزها عن الحصول على موارد من الأسواق العالمية لسكانها الذين تتزايد أعدادهم وبدلاً من التنمية، تكتسب تلك البلاد خصائص الاقتصادات القومية غير القابلة للحياة (NNEs). أُجبرت جميع البلاد التى تسمى بالنامية على البقاء طوال القرن العشرين تقريباً بالاعتماد على المعونات الدولية، والقروض الرسمية والائتمانات من المؤسسات الخاصة، ومن ثم، تهاوت اقتصاداتها إلى حالات من الإعسار والإفلاس القومى لدى توقف تلك الموارد. والآن، فإن بقاها يعتمد بشكل أساسى على أعمال الخصخصة، وعلى قدر كبير من رأس المال سريع التطاير الذى تولده المضاربات فى السوق المالى الكوكبي.

يُعتبر التاريخ الاقتصادى للعدد الأكبر من بلدان أمريكا اللاتينية نموذجاً يوضح بجلاء خصائص الاقتصادات القومية غير القابلة للحياة (NNEs). طوال قرن كامل كانت طفرات الازدهار التى لم تدم طويلاً، نتيجة عاملين رئيسيين: الارتفاع المؤقت فى أسعار بعض المنتجات الأولية وتزامن الذروة التى وصلت إليها تلك الأسعار مع فترة وفرة فى رأس المال الأجنبى والائتمان الأمر الذى عمل على تسهيل القروض والاستثمارات. بيد أن كل هذا توقف لاحقاً.

فى عام ١٩٢٠، أنتجت وفرة السيولة فى أنحاء العالم التى نجمت عن استعدادات ألمانيا للحرب وعن تدفقات رأس المال من الولايات المتحدة، «معجزات» متنوعة فى أمريكا اللاتينية انتهت بانتهاء عام ١٩٢٩. أما بالنسبة للحرب العالمية الثانية، فقد ساعد إعادة إعمار أوروبا والحرب فى كوريا على رفع

أسعار المنتجات الأولية وزيادة المعروض من الاستثمارات الأجنبية فى أمريكا اللاتينية. أتى هذا بفترة جديدة من التوسعات انتهت بأزمات وحالات ركود أخرى فى السنوات النهائية من الستينيات. فى السبعينيات، أبقت موجة أخرى من السيولة ووفرة المعروض من رأس مال البترودولارات المعاد تدويرها اقتصادات أمريكا اللاتينية عائمة ومعها القروض من المصارف الخاصة. انتهت هذه الدوامة بأزمة ديون كارثية وما تبعها من إعسار اقتصادات أمريكا اللاتينية. مرة أخرى، فى نهاية القرن العشرين، أتاح التحرير الكوكبى للأسواق المالية، وظهور الكازينو الرأسمالى، حالات إعجازية من التعافى الاقتصادى، ومعها استثمارات قصيرة الأجل أساسها أموال المضاربات والخصخصة. والآن، وكنيجة للأزمة المالية العالمية، انتهت الفورة الثملة للسيولة المالية وستزح معظم دول أمريكا اللاتينية والبلدان المتخلفة تنمويا الأخرى تحت وطأة التوسع الحضرى غير المكبوح وما يرافقه من كساد وركود.

إن عدم القابلية للحياة هى السبب الجوهرى للتفسخ الاجتماعى فى الدول القومية المتخلفة تنمويا وانهارها فى نهاية المطاف. بيد أنه، ففى غالبية الحالات، لا تتدهور عدم القابلية للحياة اقتصاديا لتصبح أزمة نهائية قاتلة للدولة القومية مثل الأمراض الفتاكة التى تصاب بها الكائنات الحية. باستطاعة الاقتصادات غير القابلة للحياة أن تستمر حية لعقود فى حالة مستقرة (حالة اللاتنمية) وتمر بتأرجحات تاريخية نمطية تتراوح بين الأزمات وحالات التعافى الإعجازية، من دون القضاء على فيروس عدم القابلية للحياة، أو تقليص حجم الفقر على المستوى القومى بأية درجة ملحوظة.

يدعم مرحلة استقرار عدم القابلية للحياة هذه، التى فيها لا يتقلص حجم الفقر بأية درجة تُذكر، ولا تنهار الدولة القومية خلالها، هبوط ثروات مفاجئة مؤقتة تفشل فى تحديث الاقتصاد. لهذا الهبوط المفاجئ أسباب متنوعة: ارتفاع لحظى

فى أسعار بعض منتجات التصدير الأولية؛ تصدير منتجات جديدة بعد إخضاعها لقليل من المعالجة (صناعات تجميع أجزاء منتجة فى بلدان أجنبية)، استثمارات تجار المخدرات؛ تحويلات المواطنين العاملين بالخارج؛ والاستثمارات قصيرة الأجل القائمة على المضاربات، والخصخصة، أو من خلال عمليات الإنقاذ المالى على أيدى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، أيضا قد يُعاد تعويم اقتصادات هذه البلاد بواسطة اتحادات مالية تابعة للقوى الصناعية التى لا تريد لبعض البلدان أن تعاني من التفسخ الاجتماعى/ السياسى الذى قد يؤثر فى مصالح تلك القوى القومية.

وفى سياق هذا النمط من استقرار عدم القابلية للحياة اقتصاديا، فإنه من المحتمل لمجمل الناتج المحلى لبلد متخلف تنمويا أن يسجل فترات انتعاش إعجازية، وإن تكن قصيرة الأجل، مما يؤدي إلى تشوش المراقبين ورفع سقف توقعاتهم حيث يعتقدون أن ذلك البلد قد حقق انطلاقا بصفته بلدا صناعيا جديداً (NICs) وأنه على وشك أن يصبح «نمرا» جديدا سرعان ما يجوب السوق الكوكبى مع رفاقه. من المحتمل للسياح المقيمين فى فندق فاخر يقع فى أحد الجيتوهات مرتفعة الدخل النادرة فى إحدى البلدان المتخلفة أن يبعث بتقاريره عن وجود مطاعم ممتازة وسيارات جديدة وأسواق تجارية مليئة بالمنتجات الاستهلاكية والتحف الأجنبية، ولدى مغادرته ذلك البلد، سيكون على قناعة تامة أنه قطع شوطا كبيرا فى طريقه إلى التنمية. أيضا، تعمل بعض وسائل الإعلام القومية والدولية المولعة باكتشاف قصص اقتصادية «إعجازية» وإبرازها على زيادة تعميق هذا الوهم.

لا تمثل حالات الازدهار هذه النمو المستدام للاقتصاد الرأسمالى التنافسى المعاصر لأن المحتوى التكنولوجى لإسهاماتها فى الاقتصاد الكوكبى لم يشهد تحسنا، كما أنها ليست نتاجا لكميات كبيرة من الاستثمارات المثمرة القومية

وعبر/ القومية التي تخلق الوظائف وتحفز عملية التحديث، بل بالعكس فإنها في غالبية الأحوال وليدة تدفقات مضاربات مالية كوكبية سريعة التطاير ويمكن سحبها واستردادها بسهولة.

وفى النهاية، وحينما تنتهى دورات الاستقرار والنمو المحفوف بالمخاطر تلك، فإن الشيء الوحيد الذى ينمو بمرور السنين فى البلاد التى يستقر فيها عدم القابلية للحياة اقتصاديا هو نمو حجم سكانها منخفضى الدخل. أما الطريقة المثلى للتعرف على البلدان التى تبدى أعراض عدم القابلية للحياة، فليست هى مراقبة طفرات النمو المؤقت لمجمل ناتجها القومي، بل معرفة ما إن كانت الأبحاث التكنولوجية والعلمية فى سبيلها للتزايد، وما إن كان يجرى تحديث صادراتها، وما إن كان ثمة زيادة فى دخول الأفراد، وتقلص ملحوظ يطرأ سنويا بانتظام فى المعدلات القومية للفقر.

فى أثناء الفترة الممتدة من ١٩٦٠ وحتى ٢٠٠٨ لم تحقق سوى خمسة بلدان فقط - كوريا الجنوبية، هونج كونج، تايوان، سنغافورة، ماليزيا - نمواً فى متوسط الدخل عن كل فرد قدره ٥٪ مما أتاح لها القضاء على الفقر وخلق طبقة وسطى. وعلى الرغم من أن متوسط دخول الأفراد فى الصين قد نما أيضا بمعدل يربو على ٥٪، أى بأكثر من نمو البلدان الآسيوية الخمسة الأخرى، إلا أن التوزيع السيئ للدخل على المستوى القومى بالصين ترك ٨٠٠ مليون شخص يعانون الفقر، فيما يوجد ٣٠٠٠ مليون فرد فقط، يتركزون فى المدن الساحلية الكبرى، ويكسبون دخولا تكفى لاعتبارهم أعضاء فى الطبقة الوسطى ذات التوجه الاستهلاكى وعلى الرغم من ذلك، فمازالت دخول تلك المجموعة الأخيرة أقل بكثير عن نظرائهم الأمريكيين والأوروبيين.

وبالتقابل، يكشف تفحص نمو الدخل فى «البلدان النامية» الباقية والتى يبلغ عددها ١٣٤ بلد، عن نفس الفترة (١٩٦٠-٢٠٠٨) أن متوسط نمو الدخل عن كل

فرد في ٩٦ من تلك البلدان، أى في الغالبية العظمى منها، كان ٢,٦٪ فقط، أى بمعدل غير كافٍ بإطلاقه لمساعدتهم على الخروج بالكاد إلى الحد الأدنى المطلوب للتغلب على الفقر، أى إلى زيادة ٣٪.

في مطلع القرن الحادى والعشرين، ترك النمو جد المنخفض فى متوسط الدخول عن كل فرد البلاد المتخلفة تنمويا فى حالة مزرية من التنمية البشرية تصارع فيها طبقاتها الوسطى من أجل تحاشى الانزلاق إلى الفقر، ولا تتمتع فيها سوى أقلية جد صغيرة بأنماط استهلاكية ومستويات معيشية تناظر مثيلاتها فى البلاد الصناعية. فى البلدان ذات الاقتصادات غير القابلة للحياة، تعيش غالبية السكان فى الجحيم، والطبقة الوسطى الصغيرة فى منطقة الأعراف، ولا يتمتع بجنة الاقتصاد الاستهلاكي الذى يُرضى الاحتياجات بأسلوب فوري سوى الحد الأدنى من الأفراد.

والآن، فإن ثمة بلاداً فى إفريقيا وآسيا تُظهر خصائص الاقتصادات القومية غير القابلة للحياة (NNEs)، ومن ثم، تُترك مهمة على هوامش العولة من خلال عملية الانتقاء الداروينى التى يطبقها السوق والتكنولوجيا. يدخل ضمن تلك القائمة البائسة غالبية بلدان الجنوب الإفريقى التى تضم أنجولا، وبوركينا فاسو، وبوروندى، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وتشاد، وساحل العاج، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا الاستوائية، وإثيوبيا، وجامبيا، وغينيا بيساو، وكينيا، ولسوتو، وليبيريا، ومدغشقر، ومالاوي، وموريتانيا، وموزمبيق، والنيجر، وروندا، والسنگال، وسيراليون، والصومال، وتانزانيا، وتوجو، وأوغندا، وزامبيا، وزيمبابوي. وفى آسيا، تشمل القائمة أفغانستان وبنجلاديش وبوتان، وكامبوديا، وميانمار (بورما) ونيبال، واليمن. أما فى أمريكا اللاتينية فإن اقتصاد هيتى هو الوحيد الذى يبدى أعراضاً مؤكدة لعدم القابلية للحياة.

فى تلك القائمة من البلدان الإفريقية والآسيوية، فليس ثمة أثر فى أى من

اقتصاداتها لتحديث منتجاتها التي تصدرها تكنولوجياً، كما أنها لا تكاد تتلقى أية استثمارات عبر/ قومية منتجة. كما تعتمد جميعها تقريباً على منتج واحد أو على تصدير بعض المنتجات الأولية بأسعار غير مستقرة. أما معدل نمو سكانها السنوي فيبلغ حوالي ١,٣٪ ويتوقع أن يتضاعف المجموع الكلي لسكانها بحلول عام ٢٠٢٥ فيما يتراجع إنتاجها من الأطعمة. لذا، نجد أن الأمن الغذائي لسكانها يتقلص يوماً بعد يوم ويمثل حجم ما تستورده من أطعمة نسبة تتراوح بين ٢٥٪ و ٨٠٪ من مجموع وارداتها. علاوة على ذلك، فهي تفتقد أمن الطاقة ومصادر الوقود. يبلغ متوسط الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد في تلك البلاد ١٨٠ كيلو مقارنة بالـ ألف كيلو في البلاد الصناعية الحديثة (NICs). يلجأ السكان لتعويض نقص الطاقة هذا إلى استخدام الأخشاب للوقود مما يتسبب في التصحر السريع ويعمل على تآكل التربة ومن ثم يتقلص إنتاج الأطعمة. يبلغ متوسط ما تستورده تلك البلاد من الطاقة حوالي ٢٢٪ من مجمل استيراداتها. ينطبق هذا الوضع البائس أيضاً على أمن المياه حيث يفتقد أكثر من ٧٠٪ من سكانها مياه الشرب والصرف الصحي. وبما أن حوالي ٥٣٪ من سكان هذه البلاد يعانون الفقر، فليس باستطاعتها إقامة اقتصادات على أساس من الأسواق القومية.

إلى جانب مجموعة البلاد الآسيوية والإفريقية التي ذكرناها، فإن ثمة مجموعة أخرى من البلاد المتخلفة تنمو في أمريكا اللاتينية وآسيا والشرق الأوسط والتي تحتضن اقتصاداتها أعراضاً مثيلة تنبئ بعدم القابلية للحياة. تضم هذه المجموعة بلداناً مثل الجزائر، وبوليفيا، وجمهورية الدومينيكان، والإكوادور، ومصر والسلفادور، وجواتيمالا، وغيانا، وهندوراس، والأردن، والمغرب، ونيكارجوا، وباكستان، وباراجواي، وبيرو، والفلبين وسريلانكا، وسوريا وتونس. تعاني تلك البلاد من سوء توزيع الدخل بدرجة خطيرة، وبشكل أساسي، تقوم

بتصدير المواد الخام، ومنتجات مصنعة ذات محتوى تكنولوجى منخفض لا يتوقع أن ينمو الطلب عليها فى هذا القرن، من ثم، لن تُغلّ تلك المنتجات أرباحا تذكر، وتفشل بذلك فى توفير الموارد الضرورية للتغلب على الفقر والبطالة الناجمين عن الانفجار السكانى فى المناطق الحضرية ومثل البلاد الإفريقية والآسيوية التى تضمها المجموعة الأولى، لا تتلقى هذه البلدان استثمارات عبر/ قومية ضخمة تساعد على تحديث صادراتها، وتدفعها باتجاه البدء فى اكتساب ميزة تنافسية فى الاقتصاد الكوكبي.

يميز المجموعة الثانية أيضا معدل سنوى عالٍ لنمو سكانها الحضريين يتجاوز ٢,٥ ٪، كما أنها جميعها ستضاعف عدد سكانها بحلول ٢٠٢٥، وسيكون لدى كثير منها مدن مختلفة يتجاوز عدد سكانها مليون أو مليونى نسمة، فيما أن عددا من عواصم بعضها الكبرى مثل مانابلا، وليما، وداكا، والقاهرة، وكراتشي، سيزيد سكانها على ١٠ ملايين نسمة.

بدأ الأمن الغذائى فى غالبية تلك البلاد فى التراجع، وتعتمد الكثير منها على معونات الغذاء الدولية لتغطية نقص الأسعار الحرارية الذى يعانى منه سكانها، وتضم القائمة بلادا مثل الأردن وبيرو وبوليفيا ومصر وباكستان وجميع دول أمريكا الوسطى، وقد بدأت تلك البلدان جميعها أيضا تفقد قدرتها على تغطية احتياجاتها من الطاقة وستلجأ كثير منها إلى استيراد كميات متزايدة من النفط. هذا على الرغم من التدنى المفرط فى متوسط ما يستهلكه الفرد من الطاقة. وبالرغم من أن الإكوادور والجزائر مازالتا تصدران النفط والغاز، إلا أن معدلات نموها السكانى العالية تهدد أمن الطاقة لديهما فى المستقبل. علاوة على ذلك، فقد بدأت جميع تلك البلاد تعاني حالات شح مياه خطيرة نتيجة انفجار عدد السكان الحضريين فيها. وعلى الرغم من أن مشكلة الفقر فيها أقل حدة من البلدان الإفريقية والآسيوية التى تضمها المجموعة الأولى إلا أنها فى منتهى

الخطورة لأنها تؤثر في نسبة تتراوح بين ٣٠٪ و ٤٠٪ من السكان. نتيجة لهذا، ولأن كثيراً من السكان فقراء يقل دخل الفرد منهم عن دولار في اليوم، لا تستطيع تلك البلاد خلق اقتصاد سوق قويم حقيقي.

تتشارك بلدان المجموعة الأولى مع المجموعة الثانية في بنية للصادرات تعاني من الخلل الوظيفي التكنولوجي مقارنة بالسوق الكوكبي حيث إنها مازالت تقوم بتصدير نفس المنتجات الزراعية والمعدنية الأولية التي كانت تتمتع بروج كبير في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، وتماثل توجهاتها هذه التوجهات في الثورة الصناعية الرأسمالية الأولى التي كانت تعتمد على استخدام كميات هائلة من المواد الأولية وأعداد وفيرة من العمال غير المهرة. إلا أن نمط بنية الصادرات هذه لا علاقة له البتة بتوجهات الاقتصاد الرأسمالي الكوكبي الجديد.

لا يعنى وصفى لبلدان هاتين المجموعتين بإفريقيا وآسيا وأمريكا الوسطى، ومنطقة الإنديز والشرق الأوسط بصفتها حاضنة لأعراض عدم القابلية للحياة اقتصادياً أننى أرى أن مستقبل البلاد المتخلفة تنمويا والتي لم يرد ذكرها في المجموعتين هو مستقبل وردي بالضرورة. لكنه أيضا لا يعنى أن مصيرها المرتقب سيكون مثل تايوان أو كوريا الجنوبية أو سنغافورة. مثلا، فعلى الرغم من أن الأرجنتين وكولومبيا وكوستاريكا والمكسيك وأرجواى وفنزويلا قد زادت من حجم صادراتها، وقللت معدلات نموها السكانى ورسخت أمن الطاقة والغذاء والماء إلا أن السلع التي تصدرها مازالت هي المنتجات الأولية أو مصنوعات يقل محتواها التكنولوجي وميزاتها التنافسية الكوكبية كثيرا عن صادرات كوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورة وهونج كونج وتايوان.

ربما تكون الأرجنتين وفنزويلا البلدين الوحيديين في هذه المجموعة اللذين يعتبر اندماجهما في الاقتصاد الكوكبي أمرا مؤكدا بأسلوب أو آخر في غضون

العشرين عاما القادمة وذلك بسبب وضعهما كمُصدّرين عالميين هامين للبتترول والحبوب وهى منتجات ذات قيمة استراتيجية مستقبلية بالغة نظرا للانفجار السكانى فى المناطق الحضرية على مستوى العالم. وبالتقابل، فمازال الطريق أمام تشيلي وكولومبيا وكوستاريكا و المكسيك طويلا حتى تصبح بلادا صناعية جديدة NCIs، لكنها إذا لم تقم بتحديث صادراتها بأسلوب حاسم بحيث تُضفي عليها محتوى تكنولوجياً أكبر فقد ينتهى أمرها إلى الإقصاء عن السوق الكوكبى فى الأعوام القادمة.

أيضا، ليس ثمة ما يضمن أن تتمكن البلدان الكبيرة مثل الصين والهند والبرازيل من تقليص معدلات الفقر الهائلة ورفع مستويات التنمية الضعيفة بها إلى مستوى يقارب، على الأقل، مستوى البلدان الصناعية الحالية. فعلى حين أنه من الحقيقى أن اقتصادات تلك البلاد كبيرة. إلا أنها تعاني من مشكلات اجتماعية وبيئية عملاقة من بينها عملية الانفجار السكانى ومعها أنماط الاستهلاك البازغة التى تضع ضغوطا هائلة على البيئة وطلبا متعازما على المعروض من الموارد الحيوية مثل الطعام والطاقة والمياه، وستوجد فى تلك البلاد العواصم الحضرية الكبرى شديدة الكثافة السكانية فى القرن الحادى والعشرين، حيث سيعمل النمو الهائل لحجم المراكز الحضرية هناك إلى تحويل اقتصادات الصين والبرازيل والهند إلى اقتصادات استهلاكية عملاقة للطاقة والطعام والمياه. لا أحد يمكنه التنبؤ بالخطوات التى ستتخذها تلك البلاد لحل عدم توازاناتها الفيزيائية والاجتماعية، لكن اليقين الوحيد هو أن ذلك لن يكون بالأمر اليسير.

اللاتنمية:

يشير الواقع، بعد قرنين من ظهور الدول القومية الرأسمالية الحديثة، وخمسين عاما من هيمنة أسطورة التنمية أن القاعدة فى ١٤٤ بلد على الأقل هى اللاتنمية وأن الاستثناء هو ظهور أربعة بلاد حديثة التصنيع- تايوان، كوريا الجنوبية،

سنغافورة، وهونج كونج (الصين). وتحليل تفصيلات تلك النتيجة التاريخية، سيكون علينا الاعتراف بأنه طوال نصف قرن كامل لم تتمكن سوى دولتين قوميتين صغيرتين - كوريا الجنوبية وتايوان - ودولتين مدينتين - سنغافورة وهونج كونج - من أن تنمو لتصبح بلداً رأسمالية حديثة. وتمثل البلاد الأربعة مجتمعة ٢٪ من سكان ما يسمى خطأً «العالم النامي».

وهذه فقط هي الدول التي يمكن أن يقال إنها خاضت عملية تماثل تلك التي خبرتها منذ ١٥٠ عام القوى الصناعية الرأسمالية الحالية، أى أنها حققت تغيراً تكنولوجياً منتجاً وتحولاً كبيراً للطبقات الفقيرة بحيث شكلت طبقة وسطي. وعلى الرغم من ذلك، فما زالت تلك الدول الصناعية الجديدة NICs لا تتمتع بالدخول العالية والتنمية العلمية والثقافية ناهيك عن ترسيخ المؤسسات الديمقراطية والمجتمع المدني كمنظيراتها فى أوروبا والولايات المتحدة.

ونظراً للتغيرات الكبرى التى طرأت على السياق الاستراتيجى العالمى، سيكون من المستحيل إعادة إنتاج ظهور ذلك الأرخبيل الصغير المكون من أربعة اقتصادات شبه متقدمة الواقعة وسط محيط هائل من التخلف العالمى والذى يتكون من السكان الفقراء منخفضى الدخل فى آسيا وإفريقيا. أثناء السبعينيات، كانت الحرب الباردة تعنى الحرب فى آسيا، وكان تهديد التوسع الصينى/السوفييتى ملموساً فى فيتنام، أجبرت الولايات المتحدة واليابان، آنذاك، على دعم اقتصادات تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وهونج كونج بصفقتها حصوناً لاحتواء الشيوعية ولتحاشى ظاهرة الدومينو فى حال فُقدت بلدان جنوب شرق آسيا. من ثم، قامت، بإغراق تلك البلدان بوفرة من الاستثمارات الدولية والقروض وسمحت لها بإجراءات تعتبر اليوم من المحرمات: خلق رأسمالية تدعمها الدولة، وحماية المشاريع الخاصة مركزياً وتوجيهها نحو التصدير. أيضاً، تلقت تلك البلدان الأربعة استثمارات كبيرة من اليابان، التى كانت، وفى ظل حماية الولايات المتحدة لها، قد تجنبت التكلفة الهائلة لسباق التسلح.

أما اليوم، فقد اختلف الوضع جذرياً، حيث إن انتهاء الحرب الباردة والتهديد الشيوعي لبلاد كثيرة قد وضع أيضاً نهاية لفرص تلك البلدان الاستراتيجية لاجتذاب أموال الاستثمارات. بدلا من ذلك، فإن الرأسمالية الكوكبية بالغة التحرر تمنع الدول من القيام بدور إداري مركزي تدعم به الميزات النسبية للرأسمالية القومية. ومن جهة أخرى، فقد شهدت الأسعار الحقيقية للسلع المصنعة ذات المحتوى التكنولوجي المنخفض، كتلك التي كانت دول جنوب شرق آسيا الصناعية الحديثة تقوم بتصديرها في البداية، تدهورا كبيرا مقارنة بأسعارها في الستينيات مما يعنى أنه لم يعد من الممكن التنافس من خلال مثل تلك الصناعات مثلما كانت بلدان جنوب شرق آسيا التي أوردنا ذكرها تفعل في السبعينيات.

علاوة على ذلك، فمن غير المرجح بإطلاقه أن تتلقى بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا موجات كبرى من رأس المال الأجنبي من أجل الاستثمار في أنشطة تصدير منتجة كما كان حال دول آسيا حديثة التصنيع منذ أربعين عاما، إذ إنه، ليس ثمة سوى القليل من رأس المال في السوق المالي العالمي اليوم، أو مناخ للاستثمارات المنتجة التي تخلق الوظائف ويذهب معظم المتاح منه إلى الصين والهند والدول الصناعية ذاتها. غدت نفس الاستثمارات الأجنبية التي استخدمت في آسيا منذ بضعة عقود لإقامة المصانع وبرامج ضخمة للصادرات، غدت تتركز على المضاربات بشكل أساسي بدرجة أنها أدت إلى إفلاس وول ستريت والبنوك والمؤسسات المالية الرئيسية في الولايات المتحدة وأوروبا.

وعلى الرغم من هذا كله، فما زال ثمة قناعة بين كثير من قادة مجموعة السبع G7 وتكنوقراطى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية بأن بالإمكان حدوث عملية رأسمالية حديثة في البلدان المتخلفة تنموا والفقيرة من خلال مجرد لبرلة اقتصاداتها غير القابلة للحياة وخصخصتها. وعلى الرغم أن من المحتمل لبيرو ومصر والمغرب والجزائر وتايلاند والفلبين وإندونيسيا وكينيا

ونيجيريا وباكستان تحرير اقتصاداتها وخصخصتها، إلا أن هذا وحده، ومن دون تحديث صادراتها تكنولوجيا، وفي ظل عدم وجود مؤسسات ديمقراطية راسخة، لن يكون كافياً لخلق اقتصاد حقيقى وديموقراطى أو رأسمالية حديثة حيث يماثل هذا شراء كمبيوتر من دون البرمجيات المطلوبة الضرورية. ففى ظل وجود حكومات منتخبة لكنها غير ديموقراطية ولا تقبل إشراف الهيئات القضائية أو البرلمانية المستقلة، فإن النتيجة ستكون رأسمالية فظة مجردة من الديمقراطية وقودها رأسمال المضاربات، ومبتلاة بالمحاباة السياسية والرأسماليين المصابين بهوس السرقة والنهب. وعلى الرغم من احتمال نمو مجمل الناتج المحلى إلا أن الازدهار على المستوى القومى لن يتحقق.

إن التحديث السريع للإنتاج هو السبيل الوحيد المتاح لحماية البلاد الفقيرة من أن تصبح غير قابلة للحياة اقتصادياً، ولتمكينها من البدء فى تصدير مصنوعات وخدمات ذات محتوى تكنولوجياى يمضى فى التزايد. ينبغى عليها تحرير أنفسها من فخ اقتصار صادراتها على المعادن والمنتجات الزراعية والأخشاب وجلود الحيوانات والمشروبات والمنسوجات وعليها الاتجار فى منتجات رفيعة أكثر تقدماً مثل الأجهزة الإلكترونية، وشبه الموصلات، والتكنولوجيا الحيوية، والمنتجات الدوائية، والبتروكيماويات، وفوق كل ذلك، فى البرمجيات، وأجزاء الاتصالات الهاتفية عبر/ القومية، ووسائل النقل والصناعات الفضائية. ينبغى عليها أيضاً زيادة الاستثمار فى مجال الخدمات القومية الأكثر قدرة على التنافس، وفى البنى الأساسية الحديثة، وبشكل خاص فى الأبحاث العلمية والتكنولوجية والتنمية.

لا يمكن أن ينجز التحديث فى وجود رأسمال قومى غير كافٍ بدرجة مزرية، والموارد العلمية/ التكنولوجية غير الموجودة على أرض الواقع فى تلك البلاد. يقدر الخبراء أن هذا التحديث سيتطلب كمية هائلة من الاستثمارات والتكنولوجيات

عبر/ القومية لا تقل عن ٣٠٠ مليار دولار سنوياً. وكما ذكرنا من قبل، فإن فرص تلقى هذه الاستثمارات الضخمة المباشرة من الكوربوريشنات عبر/ الدولية من أجل تحديث الاقتصادات المتخلفة تكاد تكون غير موجودة. بيد أنه، وعلى سبيل الافتراض، فلو أن هذه الاستثمارات عبر/ القومية الضخمة وُجّهت للبلدان المتخلفة تنموياً، ولو أن تلك البلاد بدأت فى التحديث الذى طال انتظاره، فلا بد وأن تستخدم عمليات التصنيع الجديدة تكنولوجيات حديثة توفر العمالة، ومن ثم، لن تكون باستطاعتها خلق فرص عمل لحوالى ٣٠ مليون من العمال غير المهرة الذين يبحثون عن وظائف فى شوارع المدن الكبيرة بإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

وفى واقع الأمر، فإن البلدان الفقيرة إذا بدأت مسيرة التصنيع، وأعادت إنتاج أنماط استهلاك نموذج النمو الحالي، فإن التكلفة البيئية ستكون كارثية. ستلوث الأراضي والأنهار والبحار والبحيرات بدرجة مهولة وستكون للغازات المنبعثة مغباتها على مناخ الكوكب بأكمله. تمدنا البلدان الآسيوية وبلدان المحيط الهادى التى كانت تتلقى الجزء الأكبر من الاستثمارات القليلة المنتجة فى العالم المتخلف تنموياً فيما بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٩٠، تمدنا بمثال على مثل هذا الدمار البيئى. فى عام ٢٠٢٠ ستكون تلك البلدان وحدها قد أنتجت أكثر من ثلث انبعاثات الغازات فى المحيط الجوى فى العالم. ماذا سيحدث إذن لو قامت جميع الدول الفقيرة بتبنى نموذج التصدير هذا؟

بيد أن الواقع يشير إلى أنه يكاد يكون من المستحيل لهذا أن يحدث، حيث إن للمسعى إلى الثروة المرتقبة (إل دورادو) نتيجة نموذج للتنمية لاقتصاد قائم على التصدير حدوداً لا مهرب منها. لا تحقق مثل تلك النماذج نجاحاً إلا عندما يكون عدد اللاعبين على مستوى العالم محدوداً، كما كان الوضع فى حالة كوريا الجنوبية أو تايوان أو الصين. وبالتقابل، فعندما يتحمس العالم أجمع، بما فى

هذا البلدان الكبرى مثل الهند والصين والبرازيل، لممارسة لعبة النمر المصدرة، فلا أحد يكسب. كيف لكل تلك البلاد أن تزيد صادراتها السنوية بمعدل يصل إلى حوالي ٢٠٪ في وقت لن يتعدى معدل نمو الاقتصاد العالمي، في أفضل الأحوال، نسبة تتراوح بين ١٪ و ٣٪ سنوياً؟

في القرن الحادي والعشرين، سيكون ثمة حالات متكررة لدول تنهار وتصاب بأزمات اقتصادية عميقة، ثم تتعافى وتستقر على وضع من اللاتنمية، أما البديل الذي سيكون متاحاً أمامها فهو أن تنفجر داخلياً وتسودها أعمال العنف كما هو حادث بالفعل في أجزاء من أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا.

الفصل الخامس

التوحش والانعقاد على البشر والطبيعة

التعاطي مع «الآخرين» كأنواع مختلفة

تعودنا طوال النصف الثاني من القرن العشرين على سماع أنه بالإمكان تحقيق التنمية، والقضاء على العنف، وأن التاريخ سيصل إلى نهايته، وأن كل ذلك سيتم من خلال تغيير نُظْمنا الاقتصادية والاجتماعية، أو تغيير بُناها. بيد أنه، ينبغي علينا، فيما نبدأ الألفية الثالثة، أن نُذكر بقوة صدق تلك المعتقدات.

فإن كانت الأنظمة والبُنى مازالت مستمرة فى إنتاج الفقر والعنف، فذلك لأنها انعكاس للطبيعة الضارية لنوعنا البشري. تقودنا الدراسة المجردة من أية مشاعر نرجسية لتاريخ النوع البشرى للاستنتاج الحتمى بأن الإنسان مازال جنساً ينقض على نوعه ويُدمره ويقضى عليه، وهذا توجه ظل مستمرا، بدرجات متفاوتة، طوال العشرة آلاف سنة الأخيرة من الحضارة. ظلت هذه العمليات تحدث فى ظل أشكال عديدة من الأنظمة الاجتماعية/ السياسية بدءا من الرّق، والإقطاع، والحكم المطلق، وإلى نظم الحكم الشمولية النازية/ الفاشية والشيوعية، بل وحتى فى ظل الديمقراطية الرأسمالية ذاتها. الأدهى من ذلك، تعتمد جميع الثقافات والحضارات إلى إيجاد التبريرات المنطقية لكبرى الظواهر التى تقضى على البشر وتمجيدها، أى الحرب، حيث ظل هذا النشاط الضارى يُعتبر وسيلة مشروعة لتحقيق طموحات القبائل أو العشائر أو الدول القومية. ظل الانقضا

على البشر أحد الثوابت التاريخية الذى لم يتم ترويضه أو السيطرة عليه من خلال أى تيار دينى أو أخلاقى عظيم.

يتجذر الانقراض على البشر الآخرين كأحد ثوابت التاريخ الإنسانى فى النزوع المتأصل لدى النوع الإنسانى لاعتبار مجموعته (العائلة، القبيلة، العشيرة، المجموعة الإثنية الأمة أو الثقافة) مختلفة عن المجموعات البشرية الأخرى الأخرى وأسمى منها، ومن ثم، النزوع إلى تقسيم النوع البشرى إلى «هم» و«نحن». يعنى هذا أننا لا نتشارك مع البشر الآخرين ممن ينتمون إلى مجموعات إثنية، أو عقائد، أو ثقافات مختلفة فى سمات آدمية مشتركة؛ بل إننا نذهب إلى حد التعاطى معهم كنوع مختلف، ونؤكد بهذا مفهوم «العدو». يسمى عالم الأخلاقيات الألمانى إرناوس إيبيل - أيسفلدت هذا المنطق الضارى «التحديد الكاذب لأنواع الآخرين Pseudo-speciation» ومعاملتهم وكأنهم ينتمون إلى نوع آخر.

ثمة أمثلة شائعة طوال التاريخ البشرى على الحط من قدر البشر من خلال تلك الممارسة التى مازالت قائمة حتى اليوم فى مناطق مختلفة فى العالم وتتمثل فى الإقصاء الاجتماعى، والانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان، والإرهاب، أو حروب الإبادة، وأعمال القتل الجماعية فى الحروب الأهلية. واليوم، تعامل المجموعات البشرية التى تشعر بالاختلاف والسمو لأنها تسيطر على التكنولوجيا الجديدة، المجموعات الأقل تقدماً وكأنها تنتمى إلى نوع آخر. وبالعكس، تعتبر المجموعات البشرية ذات الثقافات التقليدية والتى تزعمها تلك الحداثة، المجموعات الأكثر تقدماً تكنولوجياً نتاجاً شيطانياً ينبغى التصدى له بعنف. وبدءاً من القبيلة، وحتى الأمة الحديثة، يستمر البشر فى عدم الثقة فى البشر الآخرين ممن لا يشعرون معهم بروابط مشتركة والتشكك فيهم.

بدءاً من عصر التنوير، زعمت العقلانية الغربية أن بالإمكان التحكم فى هذا النزوع الضارى الغريزى لدى الإنسان بإقامة مجتمعات على أساس العدالة. ومنذ آنذاك وحتى الآن، غدا المسعى إلى السعادة فى الغرب يرادف فن إقامة المجتمعات العادلة. كانت الثورة الفرنسية هى المحاولة الأولى التى وُلد من رحمها المفاهيم الحديثة للثورة، وللهندسة السياسية، والاجتماعية وكان لآخر تلك المفاهيم أن تلهم فيما بعد الثورة البلشفية الشمولية وكثيراً من الثورات القومية، وأيضاً تنظيم الدول القومية الحديثة بدءاً من الأنظمة الليبرالية وحتى الأنظمة الشمولية. من المفارقات أنه بمجرد ولادة الأفكار عن الثورة والهندسة السياسية والاجتماعية، غدا النزوع الضارى لدى البشر والذى كان مقصد تلك الأفكار هو السيطرة عليه، أكثر وحشية وقسوة، وذلك لأن المهندسين السياسيين والاجتماعيين أنفسهم كانوا ينظرون لبعضهم على أنهم أعداء ألداء وذلك لأنهم كانوا يتبنون مشاريع متنافسة متباينة للسعادة.

ولهذه الأسباب سألقة الذكر، مارست حضارتنا الغربية- الأكثر تقدماً تكنولوجياً بين الحضارات جميعها، ومهد حقوق الإنسان والديموقراطيين وفكرة

التقدم - مارست أكثر أعمال الانقراض والافتراس ضراوة وقسوة بدرجة لا تُدَانى فى كل الحضارات. باسم المجتمع العادل، قامت حربان عالميتان تحولت فيهما جميع القوى العلمية والصناعية للبلدان المشاركة إلى آلة جهنمية تُنزل الدمار والعدم. فى الحرب العالمية الأولى، تم تجنيد ٥٦ مليون جندي، أفنى منهم ٩ ملايين بفعل أعاصير القذائف والشظايا التى أنتجها تحديث الأسلحة النارية فى مطلع القرن. نجم عن الحرب العالمية الثانية، التى اشترك فيها ٩٢ مليون مقاتل، ٥٠ مليون من الضحايا العسكريين والمدنيين. كانت هذه هى النتيجة الإجمالية لعمليات القصف الجوى الهائلة، وللأسلحة الأتوماتيكية، وغرف الغاز، وقنبلتين ذريتين. وهكذا تم تحسين آلات الدمار الشامل، وأصبحت المدن، والسكان المدنيون أهدافا للتقدم الكبير فى التكنولوجيا القاتلة. وككل، أدى التعاطى مع الآخرين بصفقتهم «نوعا» آخر، تحت غطاء من القضايا العادلة والحماس الوطني، إلى نحو ١٥٠ مليون شخص من الوجود أثناء النصف الأول من القرن العشرين.

فى النصف الثانى من القرن العشرين، تبدت معاملة «الآخرين» كأنواع مختلفة كأيديولوجيا راسخة مدعومة. فعلاوة على ترويج الواجب الوطنى للدفاع عن المصالح القومية ضد الأعداء، تم شن الحروب «الصليبية» لتحقيق النصر إما للأيديولوجيا الرأسمالية أو الأيديولوجيا الشيوعية حيث إن هاتين الأيديولوجيتين كانتا النصيرتين البارزتين لمشاريع إقامة المجتمع العادل والوصول إلى حالة من الازدهار المادي. اندلعت سلسلة من الصراعات المحدودة التى تحكمته فيها الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى بصفقتهما ممثلي لمشروعى السعادة المتنافسين. لم تتوسع تلك الصراعات لتصبح حروبا عالمية وذلك خشية التأثير النووى الذى قد يؤدى إلى دمار القوتين العظميين ومعهما جزء كبير من الكوكب. وهكذا، تمت السيطرة ولأول مرة فى تاريخ العالم على تبعات التعاطى مع الآخر بصفته نوعا مختلفا والتى أدت إلى اندلاع الحربين العالميتين، ليس من خلال

العدالة، أو لاعتبارات أخلاقية، بل لوجود ٦٠٠٠ صاروخ نووى يبلغ قوة كل واحد منها مائة مثيل القنبلةتين اللتين ألقيتا على هيروشيما وناجازاكي ولأول مرة، أدى الخوف من الأسلحة النووية إلى ظهور شبح فناء النوع وجعلنا نرى أنفسنا كجنس آدمى واحد. ولأول مرة على مدى مئات السنين، منعنا هذا الخوف من اللجوء للحرب كوسيلة لفرض المجتمعات العادلة والمصالح القومية.

لم تكن الحرب الأيديولوجية بين الرأسمالية والشيوعية أثناء النصف الثانى من القرن العشرين صراعا بين أيديولوجيتين مختلفتين كلياً، بل الأخرى أنها كانت حرباً أهلية بين وجهتى نظر متطرفتين لنفس الأيديولوجيا الغربية: المسعى إلى السعادة من خلال التقدم المادى، تلك الأيديولوجيا التى ساعدت الثورة الصناعية على انتشارها. فالرأسمالية والشيوعية معا نتاج صناعات الثورة الصناعية، حيث تمثل الأولى النهج الفردانى الديموقراطى الذى يقوم على أساس السوق ويلهمه الفكر الأنجلو ساكسونى، وتجسّد الثانية، النهج الجماعى المتجذر فى الفلسفة السياسية الألمانية: وكلاهما تأويلات ضارية لأيديولوجيا التقدم المادية ذاتها. تعاطى كل من النهجين مع الطرف «الأخر» بصفته نوعاً آخر ومن ثم أنكر إنسانيتهم المشتركة. اتهمت الرأسمالية والشيوعية بعضهما، وهما محاطتان بالصواريخ النووية، وانتفخت أوداجهما بالبروباجندا والتضليل الإعلامى بمدى غير مسبوق، اتهمتا بعضهما بأنهما أنظمتا لا إنسانية، ومثلّتا نفسيهما كمدافعين عن نظام عالمى أخلاقى أكثر سمواً، نظام لا علاقة له البتة بالضراوة البشرية.

ليس ثمة شك فى أن النظام الشيوعى الشمولى كان الأكثر تجرداً من الإنسانية، لأنه لم يكن حتى يعترف بحرية الأفراد فى مساعاة مشروعه الأيديولوجى للسعادة. لم تعترف الاشتراكية الواقعية أبداً بأن المجتمع المدنى والقانون يحتلان مكانة تسمو على مصالح تراتبية الحزب الشيوعى. ولعل الحروب الإمبريالية التى شنها الطرفان قبل انتهاء الحرب الباردة توضح أكثر من أى شيء الدرجة الكبرى من اللاإنسانية التى تكمن فى ممارسات النظم الشيوعية

مقارنة بالنظم الرأسمالية، وتعتبر الحرب في أفغانستان مثلاً على ذلك، إذ إنه، ورغم أن غالبية الشعب السوفييتي كان يعارض تلك الحرب، فلم يجرؤ أحد على التعبير عن معارضته خوفاً من القمع في ظل غياب أية حرية للتعبير عن الرأي في الاتحاد السوفييتي. وبالمقارنة، لا يوجد وضع مماثل في الديمقراطيات الرأسمالية، فمثلاً، أجبرت معارضة قطاعات عريضة من الشعب الأمريكي التدخل في فيتنام، والتظاهرات الاحتجاجية التي اندلعت، الولايات المتحدة على الانسحاب في النهاية.

أثناء الحرب الأهلية الأيديولوجية تلك، كان للتضليل الإعلامي الذي مارسه السوفييت آنذاك أن يلقي بالذعر في قلوب المجتمعات الرأسمالية، حيث اعتقدوا، وعلى مدى أربعين عاماً، أن النظام الشيوعي كان في مثل كفاءة النظام الرأسمالي من حيث تحقيق الرفاه المادي، ومن ثم، عملت البروباجندا السوفييتية على الحد من ضراوة الأنظمة الرأسمالية بأساليب عديدة. مثلاً، أجبرت تلك الدعاية الديمقراطيات الرأسمالية على منح شعوب مستعمراتها في آسيا وإفريقيا الاستقلال، ووضع برنامج معونات للتنمية، وأيضاً على إدخال إصلاحات عملت على أنسنة الديمقراطيات الرأسمالية. ثم، وعلى المدى الطويل، بدأت ضراوة الشمولية الشيوعية في إنتاج التخلف التكنولوجي ومعه شح هائل في السلع المادية، مما أدى في النهاية إلى اقتناع قادتها بعدم قابلية النظام للحياة. وهكذا انهار الجانب الجمعي من أيديولوجيا التقدم الغربية بسبب عدم قدرته على إنتاج ذاك التقدم ذاته.

لا يعني انتصار الجانب الرأسمالي من أيديولوجيا التقدم أننا في سبيلنا للدخول إلى نظام أخلاقي جديد أو أننا قد تغلبنا على الضراوة والتوحش، بل على العكس، فنحن الآن نعيش الهيمنة العالمية في أكثر صورها توحشاً وفردانية. تسعى نسخة الرأسمالية المتوحشة هذه إلى السعادة كما لم يحدث من قبل، سعادة تتحقق من خلال أعلى درجات المراكمة المادية، وتنتشر، في سبيل تحقيق

هذا المسعى، أنماط استهلاك ضارة بالبيئة، تستخدم السوق والتكنولوجيا لنهب الأشخاص والمشاريع والأمم. والآن، وبعد أن خبا الخوف من الشيوعية، يتركز الاهتمام الأوحى فى تحقيق مكاسب أعلى، والحصول على الأموال بسرعة ويسر، دونما أى تفكير فى التكلفة البيئية والاجتماعية.

ربما رأى البعض أن المواقف المؤيدة للديموقراطية والحرية وحقوق الإنسان، تلك الأوجه الأكثر قيمة فى النسخة الرأسمالية من أيديولوجيا التقدم الغربية، لم تكن سوى تكتيكات معادية للشيوعية. ففى زمن ما بعد الحرب الباردة، شاهدنا الكثير الكثير من الحالات التى تتخلى فيها الرأسمالية الكوكبية عن دفاعها عن الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، مثلما حدث فى عدم مبالاة الغرب بأعمال الإبادة العرقية فى إفريقيا، والتحالف غير المقدس بين الغرب وشیوخ الخليج القامعين، والتسامح مع الأنظمة الفاسدة والسلطوية التى تتزيا بسمات قليلة من الديمقراطية فى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والبلقان وروسيا.

لم تكتف الديمقراطية الرأسمالية الغربية بالتخلى عن الدفاع عن الديمقراطية، بل إنها انضمت إلى أنظمة شيوعية لسلب البشرية والانقضاى عليها. أحد الأمثلة الفاضحة على هذا التلاقى هو التعاطى مع «الاشتراكية بالأسلوب الصينى» وهو نموذج يجمع بين قمع الأنظمة الشيوعية وأكثر الأساليب الرأسمالية لاستغلال العمال وحشية. تتقبل الحكومات والمستثمرون الغربيون هذا النموذج؛ بل ويمتدحونه، وذلك لنهمهم لاكتساب الثلاثمائة مليون مستهلك الذى بإمكان سوق الصين إمدادهم بهم.

تروج العولة الاقتصادية اليوم لنمط أولى من الرأسمالية يهتم ببيع موسيقى البوب والكوكاكولا وماكدونالدز أكثر من اهتمامه بنشر الديمقراطية ومعها المؤسسات الملزمة لها والمجتمع المدنى وحقوق الإنسان. بتعبير آخر، تتخلى العولة الاقتصادية اليوم تحديدا عن القيم التى مكنت الرأسمالية من هزيمة الشيوعية. تم تحرير الأسواق فى أمريكا اللاتينية وروسيا وآسيا وإفريقيا، كما

خُصِّصَت تلك الاقتصادات إلى حد كبير أيضا. بيد أن هذا وحده، ومن دون مؤسسات ديموقراطية ومجتمع مدنى وتكافل اجتماعي، لن يخلق أبدا ديموقراطيات رأسمالية حديثة حقيقية، حيث إن الظواهر الجديدة الوحيدة التى تشهدها هذه الأماكن هى زيادة الواردات التى لا قبل للغالبية العظمى من السكان على شرائها، وتعمق عدم المساواة وتزيدها، ومعها الاحتكارات الجديدة، وتزايد أعداد الرأسماليين الذين يسيطر عليهم هوس النهب والسرقة.

تحتل حقوق الأفراد السياسية، والمؤسسات الديموقراطية والحقوق الاجتماعية - أى جوهر الحضارة الغربية الآن - مكانة أدنى من لبرلة السوق وتحريره. يعتبر انتصار الرأسمالية، فى شكلها الأكثر توحشا وضراوة، عقبة فى سبيل ظهور أخلاقيات كوكبية جديدة ومجتمع عالمى يتراجع فيه معدل الإقصاء الاجتماعى وتزيد فيه الجهود لحماية البيئة والحرص عليها. تجرى عولة الاقتصاد لا عولة الأخلاق، وغدت الموضة اليوم هى الربح السريع والإرضاء المادى الفوري، وهوس المشاركة فى وليمة الاستهلاك المادى بأى ثمن وأى أسلوب. هذه كلها مكونات سلوك داروينى تنافسى ضار، حيث نجد جميع العلوم والتكنولوجيات والنظريات الاقتصادية فى خدمة جنون الربح السريع والإرضاء المادى الذى يعمل على التهام الحقوق الاجتماعية وتدمير البيئة.

أتاح سقوط الشيوعية للنسخة الأكثر تطرفا من أيديولوجيا التقدم المادى الانتشار فى جميع بقاع الأرض، وهذه النسخة تختلف كلية عن النماذج الرأسمالية الناجحة لإعادة الإعمار، والتعاون، والتى طبقتها فرنسا وبريطانيا واليابان وألمانيا أثناء الحرب الباردة، أما نموذج العولة الاقتصادية والمالية الراهنة فهو عملية ضارية متوحشة تجعل الأثرياء أكثر ثراء والفقراء أكثر فقرا إلى حدٍ خطير. هذا علاوة على أنها تقوض التقدم الاجتماعى الذى حققته الرأسمالية أثناء القرن العشرين، وتخضع تطور الديموقراطية للمصالح الاقتصادية، وتدمر الرأسمالية الوطنية، ولا تخلق سوى أقل القليل من الوظائف.

من الشائع تفسير التوحش الاقتصادي والاجتماعي منطقياً بصفته عملية انتقاء طبيعي، تلقى بنا في حلبة للتنافس والقتال من أجل بقائنا، وبقاء أنشطتنا وأعمالنا في السوق بغض النظر عن أية معايير أخلاقية أو اجتماعية أو بيئية. اعتاد السير جوليان هاكسلي، ذو التوجهات الإنسانية والذي تولى الدفاع عن أطروحات داروين بجامعة أكسفورد، القول بأنه ليس باستطاعتنا تعلم الدروس الأخلاقية من الطبيعة لأن الطبيعة «لا أخلاقية» تماماً. قال في إحدى مناظراته: إذا أخذنا الطبيعة أمام محكمة الأخلاق، لابد وأن يصدر الحكم بإدانتها بسبب عدم مبالاتها أخلاقياً. ومن ثم، يتوقف تقدم المجتمع البشرى وسلامته، تحديداً، على عدم محاكاة قوانين الانتقاء الطبيعي الداروينية في العلاقات الإنسانية. وكترياق لتلك القوانين، اقترح هاكسلي أننا، وبدلاً من فرض التدمير والنهب، علينا ممارسة مبادئ التحكم في الذات والاستفادة من مساعدة أقراننا من البشر. رأى هاكسلي، ومن منطلق توجهاته الإنسانية أنه ينبغي علينا توجيه اهتماماتنا الأخلاقية، ليس باتجاه البقاء للأصلح، بل لجعل أكبر عدد من البشر على درجة من الصلاحية تمكنهم من البقاء.

واليوم، يكتسب الإنسان ككائن ضارٍ متوحش اقتصادياً وبيئياً مشروعية بأسلوب غير مسئول. تعتبر الأيديولوجيا المهيمنة أن الحاصل الكلي لهذا التوحش هو مصدر الرخاء المادي للمجتمع، ويعتبر الخط الفكري هذا نقطة الضعف في قشرة المشروع الأخلاقية والسياسية والبيئية البراقة الهشة، التي تتخفى تحتها هذه النسخة بالغة التوحش من رأسمالية ما بعد الحرب الباردة التي تنسى أن الأساس الوراثي للنوع البشرى يجبر الإنسان على أن يكون حيواناً أخلاقياً واجتماعياً وإلا يكون هدفاً لثأر أقرانه من البشر الذين يعانون من توحشه.

إن تشجيع النزوع الضاري الغريزي للإنسان هو مغامرة فلسفية وسياسية ستؤدي في النهاية إلى مزيد من العنف. لا يماثل الإقصاء الاجتماعي للبشر

الافتراس الطبيعي في عالم الحيوان للحصول على الطعام، حيث يفترس أحد الأنواع نوعاً آخر كما في حالة الأسود والحمير الوحشية، لأن المجموعات البشرية التي تتعرض للافتراس لا تنتمي إلى نوع آخر، كما أنها لا تسلك دائماً مسلك الحمار الوحشى المستسلم، حيث إن أية مجموعة بشرية تشعر بإقصائها الدائم عن ضروريات الحياة، وبوقوعها فريسة للسوق والحادثة، ستنتقلب في النهاية على مفترسيها وتلجأ إلى أشكال مختلفة من ردود الأفعال التي تتراوح بين الانحراف والخروج على القانون، وبين التعصب الإرهابي.

لا يمكن الاستمرار في تطبيق قانون الغاب في أوساط البشر بدون حدوث مغبات خطيرة على المجموعة بأكملها. تبدأ جينائنا، المبرمجة للبقاء في مجتمع، في الاحتجاج معلنة أننا نتعرض للإقصاء وأن عائلتنا أو مجموعتنا الاجتماعية معرضة للخطر. وحينما نصل إلى هذه المرحلة، نقوم نحن أيضاً بنزع صفة البشرية عن مفترسينا وتجريدتهم من آدميتهم، ونلجأ إلى استخدام أعمال وإجراءات لا عقلانية وعنيفة ضدهم وكأنهم ينتمون إلى نوع آخر. حينما يتم تخطى حدود معينة للضراوة البشرية، يغدو الجميع خاسرين بما في ذلك المهاجمون الضواري، وينجم عن ذلك اضطرابات اجتماعية وسياسية هائلة.

يعمل المنطق المتوحش لعولمة اليوم، والذي يبرر المضاربات المالية على حساب الاستثمارات التي تخلق الوظائف، والذي يقوض الإنجازات الاجتماعية ويستخدم، علاوة على ذلك، تكنولوجيا توفر العمالة، يعمل على زيادة الإقصاء الاجتماعي، بأسلوب خطير، في البلاد المتخلفة تنموياً، والتي تعاني أيضاً من انفجار سكاني في المناطق الحضرية. عرضت التليفزيونات في السنوات الأخيرة مشاهد ضارية لا تحصى لأعمال النهب والتوحش على المستويات القومية، والحروب الأهلية، وحروب العصابات التي تمولها المخدرات، والإرهاب، والجنوح المتطرف، والخروج على القانون. بل إننا نشهد الآن أشباه الدول القومية في

العالم المتخلف تنمويا وهى تنفجر داخليا فى حالات من العنف ككيانات لا يمكن التحكم بها أو حكمها، وتحول نفسها إلى مشاريع دول قومية مجهزة، تعمها الصراعات الجهنمية وتتفشى فيها أوبئة الأحقاد العاطفية وإنكار الجماعات المتنافسة أدمية بعضها.

الكيانات الغوضوية غير الممكن حكمها (UCES)

لم يكن ثمة مجال للشك، أثناء الحرب الباردة، فى أن الصراعات المدنية وأعمال العنف المحلية فى البلدان المتخلفة كانت تحفزها السياسات الإمبريالية للقوتين العظميين المتنافستين بل وتخلقها. من ثم، حينما كانت تتدلع اضطرابات داخلية كانت تُعزى إلى حوافز أيديولوجية، وغدا يُنظر إلى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية على أنها ساحات يتنافس فيها لاعبون يمثل كل فريق منهم أيديولوجيا إحدى القوتين العظميين.

والآن، وعلى الرغم من انتهاء الحرب الباردة، فإن المعارك المسلحة والأعمال الإرهابية فى البلدان المتخلفة تنمويا مازالت مستمرة، بل إنها تضاعفت، وعمت جميع القارات موجة من الصراعات المسلحة. منذ سقوط جدار برلين عام ١٩٨٩، اندلعت (أو عاودت الاندلاع) حوالى أربعة وعشرين من الصراعات المسلحة اشترك فيها أكثر من خمسين مجموعة فى يوغسلافيا السابقة وأفغانستان والجزائر وبروندى وكامبوديا وساحل العاج وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسلفادور وتيمور الشرقية وهيتى وجواتيمالا والهند والعراق وكوسوفو وليبيريا والمكسيك وباكستان وبيرو والفلبين ورواندا وسيراليون والصومال والسودان.

ليس لأى من تلك الصراعات المسلحة الداخلية علاقة بالأيديولوجيات الأجنبية. بل على النقيض، فإن كثيرين من مقاتلى البلدان المتخلفة الجدد هم مخلوقات ضارية، نتاج الانفجار السكانى والبطالة والعداوات الإثنية والدينية والاجتماعية. فاقم كل الصراعات المذكورة أعلاه زيادة سوء حال الاقتصادات غير القابلة

الحياة لبلادهم فى مواجهة الاقتصاد الكوكبى الجديد. يؤدى الإقصاء الاجتماعى إلى إطلاق مشاعر الاستياء الاجتماعى والإثنى والدينى والثقافى ويتسبب فى اندلاع المعارك التى تدمر ما تبقى من الدولة أو الأمة. أوجدت أعمال العنف هذه ١٠٠٠٠ لاجئ فى أمريكا اللاتينية، وهـ ٧ مليون لاجئ فى إفريقيا، و٦ ملايين لاجئ فى آسيا.

فى مطلع القرن الحادى والعشرين، وصل عدد ضحايا وباء التوحش والضرارة الذى تفشى فى أنحاء العالم إلى ما يربو على ١٧ مليون رجل وامرأة وطفل.

فى واقع الأمر، فإن الصراعات الداخلية فى أشباه الدول القومية هى صراعات انقراض وتدمير ذاتية على المستوى القومى لا وجود فيها لأى احترام أو مراعاة لأبسط المبادئ الإنسانية الأساسية، وهى مزيج من الحروب الأهلية والأعمال الإجرامية البشعة. مثل تلك الصراعات المتوحشة الضارية لا تؤدى إلى تحرير أحد أو اكتساب أية كرامة، بل إنها فقط تتسبب فى معاناة جسيمة ودمار عاطفى وأعمال إبادة عرقية جماعية.

وعلى حين أن بعض البلدان التى شهدت مثل تلك الصراعات تحتاج إلى تدخلات إنسانية من قبل الأمم المتحدة، أو المنظمات الإقليمية من أجل إعادة إقامة الحياة المتحضرة أو إغاثة حالات الكوارث البشرية التى ينجم عنها آلاف اللاجئين والمقتلعين، كما حدث مثلا، فى حال جمهورية الكونغو الديموقراطية والسودان وهيتي، تمكنت بعض البلدان الأخرى التى عانت أو مازالت تعاني من حالات التمرد، والصراع المسلح والإرهاب، مثل سريلانكا والجزائر وبيرو من التحكم فى الأوضاع دونما تدخل دولي. بيد أنه ليس ثمة ضمان فى أن أعمال التدمير والعدوان الضارية على المستوى القومى ستختفى تماما، فقد أصبحت فى كثير من تلك البلدان، مثل المكسيك، إحدى خصائص الحياة القومية التى تمتزج

فيها الممارسات الإجرامية المتنامية، والاتجار بالمخدرات، وأعمال العنف الإرهابية المسلحة لتجعل الواقع قاتماً منذراً.

في البلدان التي شهدت اندلاع أعمال العنف، مثل الجزائر، وبيروني، وكولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسلفادور، وهيتي، والهند، وليبريا، والمكسيك، ونيكاراجوا، وباكستان، والفلبين، ورواندا، وسييراليون، والصومال، وسريلانكا، ازدادت أعراض عدم القابلية للحياة اقتصادياً في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين. شهدت تلك البلدان التي كانت اقتصاداتها تعتمد على صادراتها من المنتجات الخاضعة لمعالجة تقنية طفيفة تباع بأسعار زهيدة، انفجارات سكانية ولم يستطع إنتاجها من الأطعمة أو معدلات استهلاك الطاقة والمياه لكل فرد مواكبة النمو السكاني. وهكذا، نما عدم التوازن بين السكان والموارد الفيزيائية الضرورية للتلاحم الاجتماعي بشكل متسارع. وتفاقم عدم الأمن الغذائي فيما زادت تلك البلدان من صادراتها من الأطعمة وغدت تعتمد على المعونات الغذائية. وفي نفس الوقت، أصبح عدم الأمن في مجال الطاقة خطيراً، إذ إن بعض تلك البلاد فقدت اكتفائها الذاتي من النفط فيما زادت أخرى من معدلات ما تستورده منها. نجم عن هذا معدلات نمو شديدة الانخفاض - أو لا نمو بإطلاقه - في معدلات الدخل الواقعية لكل فرد في الفترة السابقة على اندلاع أعمال العنف.

مثلاً، سجلت السلفادور، في السنوات الخمس وعشرين التي سبقت الحرب الأهلية فيها، معدل نمو صفري في متوسط دخول الأفراد فيما بلغت نسبة زيادة السكان ٥٠٪ سنوياً، ولمدة ثلاثين عاماً، سجلت هيتي والصومال نقصاً متوسطاً ١٪ في الدخل مع معدل نمو للسكان نسبته ٢٪ و٣٪ على التوالي. وفي غضون العشرين عاماً التي سبقت الزيادة الهائلة لأعمال العنف الإرهابية في بيرو التي ترتكبها منظمة شابينينج پاث وحركة تويك أمارو الثورية (MRTA) شهدت بيرو

معدل نمو في متوسط الدخل قدره ٠,١٪ وزيادة سكانية قدرها ٢,٣٪، وسجلت نيكاراغوا انخفاضا في معدل الدخل قدره ١,٣٪ أثناء العشرين عاما التي سبقت اندلاع الحرب الأهلية في جميع البلاد التي تعاني الآن بعض درجات أعمال العنف المسلح، لم يرتفع متوسط دخل الأفراد طوال أكثر من ثلاثين عاما (١٩٦٠-١٩٩٠) سوى أقل من ٣٪ وهو الحد الأدنى من النمو المطلوب للهرب من الفقر. وعلى مدى أكثر من ثلاثة عقود، وصل معدل نمو متوسط دخل الأفراد بالجزائر ٥,٠٪ وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية ٢,٠٪ وفي سيراليون ١٪ والسودان ١,٠٪ والمكسيك ٨,١٪ وكولومبيا ٢٪ وبيرو ٢,٠٪؛ وبالمثل، شهدت ليبيريا ورواندا وبروندي والهند والفلبين وسريلانكا وبلدان أخرى كثيرة نفس معدلات النمو الطفيفة. بيد أن العنف لم ينجم فقط عن معدلات النمو المنخفضة في دخول الأفراد، بل أيضا عن عدم عدالة توزيع الدخل القومي، وقد نجم عن كلتا الظاهرتين ظاهرة إقصاء اجتماعي ضخمة.

يمكن أن تستقر الصراعات المسلحة التي يتسبب فيها الإقصاء الاجتماعي في هيئة أوضاع عنف متقطع تنتهي بهدنة مسلحة يعقبها اندلاعات جديدة للقتال، وفي تلك الأوضاع، يتقاسم لوردات الحرب احتكار العنف الذي كان سابقا حصريا للدولة أو يتشاركون فيه معها. حينما يحدث ذلك، يكون البلد قد أصبح كيانا فوضويا لا يمكن إخضاعه للحكم (Ungovernable Chaotic Entity (UCE). يتسم مثل هذا الكيان بانهايار تحكم الدولة في أرضها وسكانها، وهو كيان عنيف لا يسود فيه النظام العام في المدن أو المناطق الريفية، ويتمرد البلد بأكمله ضد السلطة المركزية، ولا تسيطر على الأوضاع في جميع المناطق، والأقاليم والمدن أية حكومة تمثيلية، بل يهيمن عليها قادة الجيش أو أمراء الحرب أو تجار المخدرات أو حتى اللصوص، أو مجموعة من كل هؤلاء. تتبخر العملية السياسية ويختفى الالتزام بالقانون وتحل القوات المسلحة محل المؤسسات التمثيلية، أو

تتولى جماعات المتمردين، ومافيات المخدرات زمام الأمور. فى بعض تلك الكيانات، غدا السكان المدنيون مواطنين لدى منظمات مثل الصليب الأحمر الدولية، أو كاريتاس، أو أطباء بلا حدود، أو مئات المنظمات غير الحكومية، أو الرعاية المركزة التابعة للأمم المتحدة.

فى لحظتنا الحالية تضم صفوف هذه الكيانات أفغانستان، كولومبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، هيتي، العراق، باكستان، الصومال، والسودان، ويعتبر تكاثرها منذ عام ١٩٩٠ الدليل القاطع فى الواقع الكوكبى على أن التنمية مجرد أسطورة. ففى لحظتنا التاريخية هذه، لا يقتصر الأمر على أن هذه البلاد لن تصبح بلاداً صناعية جديدة، بل إنها أخذت فى التحلل والتدهور.

إذا ظل الوضع الحالى للإقصاء الاجتماعى فى كثير من بلاد آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية دونما أن يتغير، مع استمرار الانفجار السكانى فى المناطق الحضرية، ستأتى اللحظة التى يعمل فيها عجز الشعوب عن إرضاء حاجاتها الأساسية على تمزيق النسيج الاجتماعى الهش، وعلى زيادة كبيرة فى عدد الكيانات التى لا يمكن إخضاعها للتحكم UCE.

فرض السلام والرعاية المركزة:

ليس لدى المجتمع الدولى الميكانيزمات الفاعلة للتعاطى مع انفجار البلاد الفقيرة من الداخل وتحولها إلى كيانات لا يمكن إخضاعها للتحكم. والآن، فقد تم تقبل عدم فاعلية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وقواتها ذات الخوذات الزرقاء كحقيقة لا مهرب منها. فى عام ١٩٤٥، كان المقصد من إنشاء الأمم المتحدة هو التعاطى مع الصراعات الدولية بين الدول، لكنها لم تُمنح الوسائل لفرض السلام على حالات الأناكرية المعاصرة الأخذة فى الانتشار والتكاثر فى أنحاء العالم.

تنجم عدم فاعلية المنظمة من عدم الالتزام السياسى الجاد للقوى العظمى، ومن ثم، تقوم الأمم المتحدة بإرسال قوات سلام لا تحقق السلام. لم يتدخل ذوو

الخوذات الزرقاء فى أى من الصراعات المدنية لفرض وقف لإطلاق النار ونزع أسلحة الجماعات المتقاتلة، وكل ما فعلوه هو محاولتهم ضمان وصول المساعدات الإنسانية الدولية إلى السكان المدنيين من ضحايا الصراعات. ومن المفارقات أنهم أوصلوا المعونات لكنهم لم يفعلوا شيئاً لحماية الضحايا، وفى نفس الوقت الذى كانوا يقومون فيه بتوزيع الأطعمة والدواء وخيام الإيواء، وكانوا يشهدون أعمال القتل دونما أن يفعلوا أى شيء لوقفها. وتعتبر إخفاقاتهم الذريعة فى الصومال والبوسنة ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ودارفور أمثلة جلية على هذا المزيج السورىالى من تقديم المساعدات وعدم توقف أعمال الإبادة العرقية.

ثمة جذور لغياب الإرادة السياسية من جانب القوى العظمى للتدخل العسكرى من أجل حماية حقوق الإنسان والتي ما فتئت تلك القوى تتنادى بها، جذور مترسخة فى الطبيعة الاستهلاكية لمجتمعاتها التى تقوم على أساس الإرضاء المادى حيث إن مواطنى تلك القوى غير مستعدين للتضحية بمواردهم وحياتهم فى سبيل قضايا لا علاقة مباشرة لها برخائهم. والآن، وقد انطفأت جذوة توترات الحرب الباردة، فليس ثمة أحد فى البلاد الغربية المتقدمة يريد أن يرى جنود بلاده يموتون فى «أراضٍ بربرية» وحروب غير مفهومة. يهيمن على حكومات القوى العظمى الديمقراطية خوف هاجسى من إرسال كتائب مسلحة أو تعريض جنودهم للموت والإصابة، وما قد يعقب ذلك من مغبات انتخابية. تقوم القيادات العليا لجيوش تلك البلدان، لدى دراستهم لأى تدخل، بحسابات إمكان فعل ذلك مع تحاشى سقوط ضحايا فى صفوفهم، وإذا جاءت تقديراتهم عكس ذلك، يمتنعون عن المشاركة، وهذا هو السبب الرئيسى لرفض هذه القوى تشكيل قوة حفظ سلام دائمة تابعة للأمم المتحدة. من ثم، نجد أنه فى كل مرة تتدخل فيها أعمال العنف الداخلية فى بلد ما، تبدأ النقاشات من جديد حول التدخل بمجلس

الأمن، حيث يكتفى المجلس فى معظم الحالات بمنح المساعدات الإنسانية من أجل إراحة ضميره الجمعي، ومع عدم إرسال قوات لحفظ السلام [الاستثناء الوحيد هو إرسال قوات إلى الجنوب اللبناى لحفظ سلام إسرائيل - الترجمة].

إحدى الإمكانات المطروحة لإنشاء قوة حفظ سلام دائمة تابعة للأمم المتحدة، مع تبديد مخاوف القوى العظمى الهاجسية من وقوع ضحايا بين صفوف جنودها، هى تجنيد قوات مرتزقة تمويلها الأمم المتحدة وتوضع فى خدمة المنظمة بصفتها من فيالق نوى خوذات زرقاء، مكونة من الجنود المحاربين، الذين يتم تجنيدهم والتعاقد معهم من بلاد العالم، مع تزويدهم بأحدث التكنولوجيا العسكرية وتدريبهم على أحدث أساليب القتال مع ضمان الدعم اللوجستي، والمساندة الجوية والبحرية من قبل القوى العظمى. تتبع القيادة العليا لمثل تلك القوات لسلطة مجلس الأمن، كما ستتركز قواعدها فى أماكن الكوكب الاستراتيجية، ومعها وحدات انتشار سريع من أجل نزع فتيل الصراعات، ووقف أعمال القتال الداخلية، وإلقاء القبض على من يرتكبون جرائم ضد الإنسانية وإرسالهم للمثول أمام المحكمة الجنائية الدولية.

علينا التمييز بين اقتراح فكرة الخدمة فى قوات مرتزقة تابعة للأمم المتحدة وبين ذكرياتنا عن مجموعات المرتزقة العنصريين الذين قاتلوا منذ زمن ليس بالبعيد ضد استقلال البلدان الإفريقية. الأحرى، ينبغي الربط بين قوة المرتزقة هذه وبين الحاجة إلى قوة عسكرية من المحترفين تكون فى خدمة القضايا الدولية العادلة، مثل الدفاع عن حقوق الإنسان، والجرائم الوحشية ضد الإنسانية. تكشف لنا مراجعة التاريخ العسكرى العالمى أنه قد تم استخدام المرتزقة فى بلاد كثيرة للدفاع عن قضايا اعتبرت تلك البلاد عادلة. خدمت الفصائل السويسرية المحترفة ملوك فرنسا، ونابليون، والبابا، وقاتلت بشرف وجدارة وكفاءة. كانت لدى بريطانيا وفرنسا وحدات كاملة من المرتزقة الأجانب، مثل «الفيلق» الأجنبي،

وفرق الجوركا [بالجيش البريطاني]. أيضا، اشترك بحارة بريطانيون وقوات من المرتزقة فى حروب استقلال بلدان أمريكا اللاتينية.

واليوم، فإن لدى البلدان ذات التقاليد العسكرية العريقة، مثل بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا، قوات مسلحة مكونة بالكامل من المحترفين، والذين يمكن القول إنهم مرتزقة ينتمون إلى قومية واحدة ويقدمون خدماتهم مقابل رواتب ومناصب عسكرية. علاوة على ذلك، فالأوضاع العالمية فى سبيلها للتغيير جذريا بدرجة نشهد معها الآن الحكومات الإفريقية تستأجر قوات مرتزقة من أجل استتباب النظام فى مجتمعاتها التى تعمرها الفوضى والعنف. مثلا، ثمة كوربوريشن عبر/ قومية تسمى إكزكيوتيف أوتكامز مركزها جنوب إفريقيا تقوم بتزويد كثير من الدول الإفريقية بفرق مسلحة مهنية لفرض الأمن بها، وتتقاضى الثمن بالموارد الطبيعية أو العملات الصعبة. وأعضاء تلك الفرق ليسوا مغامرين، لكنهم مهنيون أكفاء منظمون يحرصون كل الحرص على عدم انتهاك حقوق الإنسان.

فى الولايات المتحدة، تم إنشاء منظمة تدعى مليتارى بروفشنال رسورسز إنك (MPRI) Military Professional Resoucces Inc. يعمل بها أكثر من ألفى من الجنرالات والخبراء العسكريين الأمريكيين المتقاعدين، ومن الممكن لأى بلد فى العالم أن يطلب خدماتهم. قامت هذه الشركة، والتى تعتبر أكبر شركة مرتزقة عسكرية فى العالم متخصصة فى الاستشارات والتدريبات العسكرية، بتقديم استشاراتها لجيوش كرواتيا والبوسنة وتدريبهم أثناء حربهم ضد الصرب. لن يكون من المستغرب، إن لجأت الولايات المتحدة فى السنوات التالية من القرن الحادى والعشرين إلى الشركات الخاصة ووحدات المرتزقة فى تدخلاتها العسكرية بالخارج وبذلك تتجنب حدوث ضحايا بين المواطنين الأمريكيين وإثارة الرأى العام الداخلى.

ليس ثمة سبب يدعو الولايات المتحدة لإقصاء نفسها عن نمو الطلب المتزايد

على الخدمات العسكرية المهنية؛ إذ إن بإمكان صيغة «المرتزقة الزرق» تبديد مخاوف القوى العظمى من وقوع إصابات بين مواطنيها الجنود، وعلاوة على ذلك، ستوفر هذه الصيغة سيفاً في يد الأمم المتحدة تستطيع به فرض السلام في مناطق النزاعات الداخلية بأسلوب سريع وحاسم. بيد أن المرجح هو أنه لن يتم دعم المنظمة الدولية وتقويتها وإمدادها بفرع عسكري، بل سيستمر تدهورها كمنظمة دولية لم تتكيف مع مهمة حفظ السلام وإنهاء الحروب الداخلية في المناطق التي تجتاحها عمليات التدمير الذاتي القومي الضارية.

في واقع الأمر، فإن الإرادة السياسية لتقوية الأمم المتحدة تتراجع يوماً بعد يوم في الدوائر العليا للقوى العظمى، حيث إن قادة المجتمعات الشمالية الغنية ومواطنيها قد استنفدوا تعاطفهم مع ذلك الكم الهائل من الضراوة وأعمال القتل في البلدان المتخلفة تنموياً، وتعودوا على مشاهدة مظاهر الفقر والعنف والإبادة العرقية كل ليلة على شاشات التليفزيون.

وفي مواجهة عدم وجود قوة دائمة في خدمة حفظ السلام الدولي، مع عدم كفاية القوات الحكومية في كثير من البلدان الفقيرة، فمن المحتمل أن تبدأ الشركات عبر/ القومية في تقديم الخدمات العسكرية الخاصة، ثم تقوم فيما بعد باستئجار وحدات مرتزقة خاصة لحماية منشآتها والعاملين بها. وهكذا، فمن المتوقع للشركات عبر/ القومية أن تقوم بتوظيف فيالق من «الجنود العالميين» مدربين على أحدث التكنولوجيا وأكثرها تقدماً، يقومون بتوفير الخدمات العسكرية لمختلف البلدان وبحماية مصالح الشركات عبر/ القومية في أرجاء العالم. والآن، وبسبب إفلاس سلطة الحكومات وقدرتها في كثير من البلاد الفقيرة، فإننا نشهد الآن توجه خصخصة القوات المسلحة وقد بدأ يترسخ، حيث غدت حكومات إفريقية كثيرة تتعاقد مع الخدمات عبر/ القومية لتوفير الأمن العام ولتقديم الاستشارات حول الأمن الداخلي.

ونظرا لأنه من شبه اليقيني أنه لن يتم تقوية الأمم المتحدة أو إمدادها بالقوات العسكرية اللازمة لقمع الصراعات الداخلية، فالسبيل الوحيد للتعويض عن هذا النقص سيكون إقامة نظام وقائي للرعاية المركزة للبلدان الفقيرة التي تبتدى أعراض عدم القابلية للحياة اقتصادياً أو تحلل نسيجها الاجتماعى واندلاع حروب السلب والإبادة القومية الذاتية الضارية.

ينبغي أن تهدف الرعاية الاقتصادية المركزة هذه إلى إلغاء جزء كبير من الديون الأجنبية لتلك البلدان المهددة، وتقديم قروض جديدة، وتقديم المساعدة لزيادة «تنظيم الأسرة» على نطاق واسع، ورفع إنتاج الأطعمة والطاقة والإمداد بالياه، وتفعيل الإجراءات لتحاشي التحلل المجتمعي. أيضاً، وعلى نفس الدرجة من الأهمية، لابد لبرنامج العناية المركزة هذا وضع استراتيجية لتحديث المشاريع والشركات القومية، وزيادة المحتوى التكنولوجى فى الإنتاج والصادرات. ويجب أن تهدف تلك الإجراءات إلى جعل الاقتصاد أكثر قابلية للحياة، كما أنه ليس بالإمكان تحقيق هذا التحديث من خلال أساليب التعاون الدولى التى كانت متبعة فى القرن العشرين، بما فى هذا المعونات الدولية وبرامج إعادة الهيكلة التى كان يفرضها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، بل سيكون أسلوب حل مشاكل التحديث الأكثر كفاءة هو أن تمنح الاقتصادات غير القابلة للحياة للكوربوريشنات عبر/ القومية ولدرائها من ذوى الخبرة الهائلة فرصة الاشتراك فى الاضطلاع بتلك المهمة.

بالطبع، فلابد من التعاطى مع مشاركة الكوربوريشنات عبر/ الدولية على أنها مشاريع بيزنس لا عمليات معونة دولية وإلا لرفضت تلك الشركات الإسهام. أما الشق الأكثر صعوبة فهو العثور على صيغ تجتذب تعاون تلك الشركات، ويمكن عمل ذلك، مثلاً، من خلال مؤسسة استشارية باستطاعتها تحديد الشركات ذات الميزات التنافسية المحتملة التى يمكن تشجيعها واجتذابها للعمل فى بلد معين.

بالإمكان أيضا، إناطة اتحاد عبر/ دولى شركاتى مهمة تطوير برنامج لتحديث إحدى الصناعات، مقابل جزء من الإيرادات حينما يبدأ المشروع فى إدراج الأرباح، أو منح مثل هذا الاتحاد نسبة من الأرباح نظير الإدارة الكفاء لأحد قطاعات الخدمات، أو دفع جزء من أرباح صادرات المنتجات الجديدة التى يشرف عليها اتحاد كهذا. ثمة صيغ كثيرة بالإمكان تجربتها، فيما نبقى نصب أعيننا أن الهدف هو البدء فى تحديث الاقتصاد، وتحسين مستويات الدخل ومعدل العمالة بقدر ملموس. لم تبدأ الكوربوريشنات عبر/ القومية بعد فى تخيل هذا الأمر كإمكانية بيزنس مستقبلية، وقد يستغرق منها التحقق من تلك الإمكانية بعض الوقت، وذلك لأنها مازالت تتمتع بأفضل الظروف الممكنة فى ظل وجود سوق حر فى جميع أنحاء العالم خالٍ من أية مسئولية كوكبية. ترى غالبية الكوربوريشنات عبر/ القومية بوضوح أن للقوة العالمية اليوم بعدا اقتصاديا وتكنولوجيا يحابى أنشطتها فى البيزنس من دون أن يجبرها على تحمل أية مسئوليات اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية دولية. علاوة على ذلك، ونظراً لعملية اللبرة الكوكبية الجارية الآن، تعتقد كثير من الكوربوريشنات عبر/ القومية أنها سيكون لديها كفايتها من الأسواق فى المستقبل، حيث يوجد فى الصين والهند وحدهما حوالى ٥٠٠ مليون مستهلك محتمل، أى ما يعادل، تقريبا، سوق أوروبا والولايات المتحدة مجتمعين. من ثم، فإن شح الأسواق الكوكبية على المدى القصير ليس ضمن ما يقلق الشركات عبر/ القومية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن استمر الإقصاء الاجتماعى والبطالة يستشريان فى العالم أثناء العقد الثانى من القرن الحالى، سيكون لدى ٢ مليار فقط من مجموع سكان الكوكب الذين سيبلغ عددهم ٧,٦ مليار نسمة عام ٢٠٢٠، دخول كافية ليصبحوا مستهلكين فى الاقتصاد الكوكبى الذى سيكون عملاؤه طبقة عالمية صغيرة مكونة من قطاع رئيسى من سكان نصف الكرة الشمالى بالإضافة إلى

مجموعات صغيرة من نوى الدخول الكبيرة فى البلاد الفقيرة. آنذاك، وفى مواجهة حدود السوق وأوجه قصوره هذه، قد تؤدى قدرة الرأسمالية على التكيف بكثير من مدراء وتنفيذى الشركات عبر/ القومية إلى إدراك أن المسعى للأرباح لا يتعارض مع مشاركة البيزنسات فى مشاريع الرعاية المركزة الدولية التى تهدف إلى تحديث الاقتصادات غير القابلة للحياة وخلق عملاء كوكبيين.

لكن الشركات عبر/ القومية، فى الوقت الحالى، لا تهتم سوى بالعملاء الذين يملكون أكبر قدر من الأموال ولا تبو مهتمة بالأغليات الساحقة من نوى الدخول المنخفضة، واليوم، لا يعلم أحد على وجه اليقين إن كان ثمة علاقة بين الدخول المنخفضة للغالبية الساحقة من سكان العالم وبين توسع الأسواق أمام الكوربوريشنات عبر/ القومية، وقد يصبح من الضرورى تفحص هذا الأمر، لأن ذلك قد يساعد على معرفة ما إن كانت تلك الكوربوريشنات ستهتم يوما ما، بالفقر العالمى أم لا.

لا يشعر غالبية المسئولين التنفيذيين عبر/ القوميين، مثلهم مثل معظم القادة السياسيين، وأيضا تكنوقراطى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، لا يشعرون بتهديد الفقر، والاضطرابات الاجتماعية/ السياسية، والكوارث البيئية التى تقع فى أنحاء العالم الأخرى. إنهم مقتنعون بقوة أن الاقتصاد الكوكبى سيتعافى وسيحقق الرخاء فى جميع أنحاء العالم.

وفى وجود هذه الرؤية التبسيطية، يصبح من المستحيل فى الوقت الراهن إقامة أى نظام رعاية مركزة وقائى لتوفير المساعدة العاجلة للاقتصادات غير القابلة للحياة المهددة بأن تصبح كيانات فوضوية لا يمكن إخضاعها للتحكم UCES. ليست العقبة الرئيسية اليوم هى عدم وجود القدرة المالية أو التكنولوجية، بل هى عدم وجود أخلاقيات تعتبر البشرية وحدة واحدة. وعلى الرغم من أن المصالح قد تكون كوكبية إلا أن الأخلاقيات محدودة ضيقة الأفق، والسبب هو أن

مواطنى القوى العظمى وسياسيها لا يشعرون بآثار عدم القابلية للحياة اقتصاديا والتي يعانى منها غالبية سكان العالم؛ وفى هذا الصدد، فليس العالم كوكبيا بالقدر الكافي، ولا يُعتقد فى وجود أية رابطة معقدة راسخة بين البلىا التى يعانى منها الجنوب والرخاء الذى ينعم به الشمال. فالرابطة الوحيدة التى نراها اليوم هى تعاطف حفنة من الأشخاص والمنظمات غير الحكومية، لكن ليس بإمكان هذا خلق ضمير أخلاقى كوكبى جديد.

ستستمر القوى الكبرى، فى هذا السياق الدولى، فى دراسة كل حالة من حالات الصراعات القوية الضارية وتفجر البلاد من الداخل لتصبح كيانات تعمها الفوضى لا يمكن التحكم بها، دراسة كل حالة منها على حدة. سيتم التخلّى عن بعض البلدان، كما فى حالة الصومال، فيما يتم الإشراف على بعضها من دون تحديثها، مثل هيتي. أما الرعاية المركزة الوقائية، فسيُحتفظ بها لبلاد يسميها بعض المنظرين، «دولا محورية» - أى بلاد مثل أفغانستان والجزائر وكولومبيا ومصر واندونيسيا والعراق والمكسيك والمغرب وباكستان والسعودية وجنوب إفريقيا وغيرها، والتي يجب الحفاظ على استقرارها لأن سقوطها فى حال من الفوضى لابد وأن يمثل تهديدا لمصالح القوى العظمى.

عصر المناخ المصنّع بشرياً Anthropocene

لا يكتفى النوع البشرى بالانقراض على غيره من أفراد نوعه وافتراسهم وكأنما ينتمون إلى نوع آخر، بل إنه يقوم بنهب الموارد الطبيعية لبيئته والتي لا يمكن تعويضها، ويتسبب بذلك فى احترار المناخ - دافعه فى هذا الأيديولوجيا التى مؤداها أنه ينبغى ألا يكون ثمة حدود للتقدم المادى.

وفقا للعلماء البالغ عددهم أربعة آلاف من المشاركين فى المنتدى الدولى عن تغيير المناخ التابع للأمم المتحدة (IPCC) فقد غدا الاحترار الكوكبى حقيقة راسخة. أثناء القرن العشرين، ارتفعت درجة حرارة الأرض بنسبة قدرها ٠,٧٤ ٪ مما سارع من الدورة الهيدرولوجية [المائية]. ويعتبر تواتر حدوث

الأعاصير الاستوائية والدوامات والزوايع، والسيول والفيضانات وتزايد قوتها، وما يقابلها من موجات جفاف حول العالم شواهد على تلك الحقيقة الكارثية. يرى پول كروتزن، الحائز على جائزة نوبل، أننا لم نعد نحيا في العصر المناخى الحديث Holocene الذى تلى العصر الجليدى بل فى عصر مناخى جديد أسماه كروتزن العصر المناخى البشرى Anthropocene والذى يحدد بدايته بعام ١٧٩٠ حينما أتم جيمس وات اختراع آله البخارية بدون أن يدرك أنه من خلالها كان فى سبيله إلى تغيير التاريخ المناخى للكوكب. كانت الآلة البخارية التى كانت تعمل بالوقود الملوث للبيئة، مثل الفحم والبتروىل هى التى أطلقت الثورة الصناعية. ومنذ آنذاك، مضت كمية ثانى أكسيد الكربون فى التراكم فى الجو، وأوجدت بذلك ظاهرة انبعاث غازات الدفيئات التى تعمل على احترار مناخ كوكبنا بأسلوب خطير منذر.

تنبأ العلماء الذين شاركوا فى ذلك المنتدى الدولى عن تغير المناخ أنه إن لم تُتخذ إجراءات صارمة لتقليل تلك الانبعاثات، فقد ترتفع درجة حرارة الكوكب، وفقا لأفضل التقديرات، ما بين ١,٨ درجة مئوية، و٤ درجات بحلول عام ٢١٠٠، ويرون أن مجرد زيادتها بمقدار ٢,٤ درجة مئوية سيكون بالغ الخطورة على ازدهار جميع البلدان، وسيمثل كارثة للبلدان المتخلفة. وبناء على هذا التقدير العلمى طالب العلماء بإجراءات فورية لتقليل الانبعاثات بنسبة كبيرة جدا بحلول عام ٢٠١٥ على أبعد تقدير.

من الجلى أن التأثيرات الأكثر خطورة لتغير المناخ ستكون من نصيب البلاد النامية التى لا تمتلك الموارد اللازمة لتلطيف آثار الكوارث المائية التى تحل بها. قدر البنك الدولى أن ارتفاع الحرارة درجتين مئويتين سيكلف البلاد النامية انخفاضا فى نمو مجمل ناتجها المحلى مقداره حوالى ٥٪، وكثير من تلك البلاد لديها بالفعل اقتصادات قومية غير قابلة للحياة، وذلك بسبب افتقادها

للتكنولوجيا، وأيضاً حقيقة أنه، وعلى مدى الخمسين عاماً الأخيرة، فلم يرتفع متوسط دخل الفرد فيها سوى بمعدل ٢٪ فى أفضل الحالات. ومع تعرضها للمصائب التى تتسبب فيها التغيرات المناخية، فستفقد قدرتها على النمو، بل وسيهدد الكثير منها خطر الانهيار والتحول إلى كيانات فوضوية من غير الممكن التحكم فيها. سيتسبب الاحترار الكوكبى فى وجود أحوال مناخية ضارة وغير مواتية كلية لن يمكن فى ظلها للبلدان التى تحاول الهروب من الفقر تحقيق أية تنمية بإطلاقه.

وطالما استمرت انبعاثات الغازات تتراكم فى الجو، ومع ما تسبب فيه من احترار مناخى، ستصبح الأعاصير، والدوامات، ووابل الأمطار والسيول الغزيرة والفيضانات، وظاهرة إل نينو El Nino وغير ذلك من الظواهر المتسببة بالفعل فى إقفار البلدان الفقيرة، ستصبح كلها أشد تدميراً. ستؤدى حالات الجفاف والتصحر الناجم عنها إلى مزيد من الآثار السيئة على إنتاج الطعام فى أنحاء العالم، هذا علاوة على أنه، وفى غضون عقدين، سيتقلص حجم الكتل والأنهار الجليدية فى جبال الإنديز والهمالايا مما سيؤدى إلى نقص خطير فى المياه المتاحة ونقص كبير فى إنتاج الأطعمة. وفى نفس الوقت، ستتعرض الجبال الجليدية فى القطب الشمالى وجرينلاند والقطب الجنوبى لقدر كبير من الذوبان مما سيؤدى إلى رفع مستوى مياه المحيطات وتهديد بلدان صغيرة، مقامة على جزر كثيرة ومصبات الأنهار والشواطئ والمدن الساحلية كثيفة السكان - والتى تؤوى غالبية البشر -، تهديدها بالإغراق الدائم.

أما أكثر تلك النتائج خطورة والتى تمثل التهديد الأعظم لقابلية ما يسمى البلدان النامية للحياة فهو شح المياه المتزايد. إن المياه فى سبيلها لأن تصبح مورداً استراتيجياً كالنفط. يتوالى شح المياه فى التزايد بالهند والصين، أكثر مناطق العالم كثافة سكانية، وذلك بسبب ارتفاع عدد سكانهما الحضريين،

إضافة إلى نوبان الكتل والأنهار الثلجية بالهيمالايا والتي في سبيلها للتلاشي، وما ينجم عن هذا من قلة منسوب المياه في النهر الأصفر، ونهر يانجتز وبراها ماپورتا والجانجز. من المحتم أن تثار التساؤلات حول الكيفية التي ستتعاطى بها الصين والهند للتغلب على تلك المشكلة العملاقة المتمثلة في تقلص مواردهما من المياه وفي مواجهة انفجار السكان الحضريين في البلدين. لا يبدو وأن أحدا يعرف الإجابة. لكن المؤكد هو أن تراجع منسوب المياه في تلك الأنهار الكبرى سيؤدي إلى انهيار بيئى هائل، يهدد إمكانية التحكم في هذين البلدين الكبيرين المسلحين نوويا واللذين يضمن ربع سكان العالم.

وكما ذكرنا، لا يقتصر الأمر على تلاشي أنهار الهيمالايا الجليدية بل إن الأنهار الجليدية بجبال الأنديز أخذة أيضا في النوبان، ويرى الخبراء أن بإمكانها أن تختفي في غضون فترة تتراوح بين خمسة عشر عاما وخمسة وعشرين عاما تاركة حوالي ٤٠ مليون شخص بدون مياه في كبريات مدن بوليفيا وكولومبيا والإكوادور وبيرو ومناطقها الزراعية. تنتهي إحدى الدراسات التي أجرتها «المجموعة الإندونيسية Andean Community» إلى أن اختفاء تلك الأنهار الجليدية سيكلف البلاد حوالي ٣٠ مليار دولار ويؤدي إلى انخفاض حاد في مجمل الناتج المحلي لبلاد الأنديز.

ستكون إحدى العقبات الأخرى التي تسهم في أسطورة [خلق أسطورة] التنمية هي تقليص متوسط نصيب الفرد من الأرض المزروعة بالكوكب مما سيعمل حتما على شح الطعام وارتفاع أثمانه. تعاني جميع الأراضي الزراعية اليوم من التآكل حتي في أكثر البلدان ثراء مثل الولايات المتحدة وكندا اللتين تعتبران مخازن حبوب العالم. وفقا للبنك الدولي فقد تراجع إنتاج الطعام في ٨٠ بلداً متقدماً وهو وضع لابد وأن يزداد سوءا بسبب موجات الجفاف والفيضانات الناجمة عن التغيرات المناخية. سيكون لتزايد تكلفة إنتاج الضعاف وشحه أخطر النتائج علي

البلدان الفقيرة التي تعتمد كلية علي استيراد الأغذية وبخاصة تلك التي تشهد بالفعل حالات جفاف وتصحر مثل مناطق شرق إفريقيا والساحل والمغرب والانديز وآسيا الوسطي والصين والهند.

أحد أكثر آثار الاحترار الكوكبي تدميرا هو ارتفاع درجة حرارة المحيطات مما سيأتي بمزيد من الأعاصير والدوامات والعواصف الاستوائية المدمرة. زاد إلي حد كبير عدد الأعاصير من الدرجة الرابعة والخامسة أي التي تزيد سرعة الرياح المصاحبة لها عما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ كيلو متر في الساعة، ولا يتوقع العلماء أن تتراجع شدتها في المستقبل أيضا، فاقم الاحترار الكوكبي من شدة الظاهرة التي تعرف بالنينو Nino حيث ذكرت تقارير الإدارة القومية للمحيطات والظواهر الجوية بالولايات المتحدة حدوث ثلاثة وعشرين نينو في القرن العشرين وكانت الأربعة الأكثر عنفا قد حدثت بعد عام ١٩٨٠، وقد بلغت حدة تلك الظاهرة درجة أنها غدت اليوم كوكبية تتأثر بها مناطق جزر المحيط الهادي وآسيا بكاملها وسواحل القارة الأمريكية المطلة علي المحيط الهادي وتصل توابعها إلي إفريقيا.

غدا تقلص الأنهار الجليدية في المناطق القطبية وجرينلاند ومعه القوة التدميرية المتنامية للأعاصير والدوامات والسيول والعواصف الاستوائية والنينو تهديدا لقابلية غالبية سكان العالم الذين يعيشون في البلدان المتخلفة للحياة. ستكون للتغيرات المناخية في بعض تلك البلاد آثار تماثل الحرب النووية لأنها ستبيدهم فيزيقياً، إذ يحتمل أن يكون هذا هو مصير كثير من الدول الصغيرة الموجودة علي جزر محيطى والتي بدأت بالفعل تتأثر بارتفاع منسوب المياه في المحيطات.

لن يقتصر الأمر علي أن التغيرات المناخية ستثبت، وبشكل قاطع، أن التنمية كانت إحدى كبريات أساطير القرن العشرين، بل إن تلك التغيرات ستغدو تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. أصبح وضع الكوكب البيئي عنصرا يُطبق علي

الدراسات الاستراتيجية وذلك لأن تواتر حدوث الظواهر الجوية المدمرة، وذوبان الأنهار الجليدية وارتفاع منسوب المياه في المحيطات ستعمل معاً علي زعزعة الأوضاع في كثير من البلاد الفقيرة مما يؤدي إلي اندلاع صراعات داخلية ودولية.

جاء بدراسة أجراها مركز أبحاث ألرت Alert الدولي أن حوالي ستة وأربعين بلداً في إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية تضم ٢,٧ مليار نسمة ستعرض في المستقبل للدخول في صراعات مسلحة نتيجة للتغيرات المناخية وستكون الأسباب الجذرية لهذه الصراعات وحالات الزعزعة السياسية هي الشح الخطير للطعام والمياه نتيجة للمتتاليات المتواترة من موجات الجفاف والفيضانات التي تتسبب فيها الأعاصير والدوامات الاستوائية والسيول. أيضاً تنبأ دراسة أجراها الباحثون بعنوان «التغير المناخي والأمن القومي للولايات المتحدة» بأن شح المياه الهائل وموجات الجفاف الكبيرة نتيجة التغيرات المناخية ستؤثر علي إنتاج الطعام وتتسبب في عدد غير قليل من التوترات والصراعات القومية والدولية تؤدي إلي موجات من اللاجئين. وفي نفس السياق، تري دورية ناشونال جيوغرافيك أنه إذا استمر ذوبان الجليد في جرينلاند فمن المحتمل لمستويات المياه في المحيطات أن تشهد ارتفاعاً قدره ثلاثة أمتار بحلول عام ٢١٠٠. وفقاً للدورية، فإن هذا الارتفاع سيغير خريطة العالم الجيو/سياسية لأنه سيمحو عدداً من الدول الصغيرة المقامة علي جزر ويغرق بنجلاديش ودلتا نهر النيل بمصر. وكنتيجة حتمية لهذا، ستنتقل أعداد هائلة من اللاجئين إلي المناطق المجاورة ذات الكثافة السكانية العالية مما سيولد صراعات حتمية.

إن البلاد الأكثر هشاشة التي تواجه التغيرات المناخية، والتي من المرجح لها أن تشهد اضطرابات اجتماعية/سياسية نتيجة لهذا، هي الدول الإفريقية والآسيوية والأمريكية اللاتينية والتي تتعرض بالغمر موجات جفاف مدمرة. ولا بد

أن نضيف إلي هذه المجموعة ستاً وأربعين دولة صغيرة مقامة علي جزر في الكاريبي والمحيط الهندي والمحيط الهادي والتي تعاني بالفعل من زيادة تواتر الأعاصير والعواصف الاستوائية والدوامات والسيول، وأكثر مما كانت تتعرض له في الماضي، مع توقع حدوث فيضانات هائلة وإغراقها بسبب ارتفاع مستوي مياه البحار. كما أنه ثمة مناطق أخرى معرضة لتهديدات خطيرة بسبب ارتفاع منسوب المياه والفيضانات المتزايدة وتلك مناطق تستوطنها كثافة سكانية هائلة وهي دلتا النيل ودلتا نهر الجانج ونهر البراهماپوترا ونهر الميكونج. وبالتقابل، سيتسبب المناخ المتغير في حالات شح مياه حادة أثناء القرن الحالي في بلاد منطقة الإنديز، ولأعداد هائلة من سكان الصين والهند والبلاد الآسيوية الأخرى فيما تمضي تلك التغيرات في إذابة ثلوج جبال الإنديز والهملايا.

تؤكد كتلة البلدان هذه والتي يُعد سكانها بالمليارات، علي الرابطة الآخذة في التبدل بين التغيرات المناخية والاضطرابات الداخلية والدولية. حينما كنت سفيراً لبيرو لدي الأمم المتحدة، أطلقتُ بناء علي تلك الرؤية، مبادرة للتنسيق مع زملائي من البلاد المعرضة للأخطار والتهديدات البيئية - وبخاصة سفراء الدول الصغيرة المقامة علي جزر والمتخلفة تنموياً- كي نضع أمام مجلس الأمن اقتراحاً باعتبار التغير المناخي تهديداً جديداً للسلام والأمن وذلك لأن تأثيره علي البلدان المعرضة للأخطار البيئية لا يقل تدميراً عن تأثير الحروب.

واليوم، فقد أدخل مجلس الأمن علي أجندته مسألة التغيرات المناخية بصفتها تهديداً للأمن والسلام في العالم، ويعتبر هذا خطوة عظيمة للأمام، وذلك لأن المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة تمنح مجلس الأمن السلطة لاتخاذ إجراءات لمجابهة هذا الخطر المنذر، بوضع حدود لانبعاث غازات الدفيئات لكل بلد، ثم النص، في النهاية، علي عقوبات للبلاد التي لا تلتزم بتلك المعايير. بيد أنه في الوقت الحاضر، فإن الخمس دول دائمة العضوية بمجلس الأمن- والتي تنتج أكبر قدر في العالم من تلك الانبعاثات - تقف في سبيل تحقيق هذا الهدف وتمنع أية

محاولة للحد من انبعاثات الغازات فيها. وعلي الرغم من ذلك، فإن حقيقة وجود هذا الاقتراح علي أجندة مجلس الأمن مهمة في ذاتها، حيث إنه إذا استمر فشل المحاولات لتقليل انبعاثات غازات الدفيئات، فالطريق أصبح مفتوحاً أمام البلاد النامية لمطالبة مجلس الأمن باتخاذ الإجراءات لتقليلها ولتعويض تلك البلاد عن الأضرار التي تتسبب فيها تلك الانبعاثات.

بالإمكان القول إن الكارثتين الطبيعيتين الخالصتين هما الزلازل والتي لا يمكن التنبؤ بها، والانفجارات البركانية التي لا يمكن تحاشيها. وباستثناء تلك الكارثتين، فإن التفاقم الحالي في الكوارث المائية هو نتيجة الأنشطة البشرية التي لا يمكن الدفاع عنها والتي أدت إلي إفساد الدورة المائية لكوكب الأرض واختلالها. منذ عام ١٩٨٠ وقعت حوالي ١٢٠٠٠ كارثة مائية ذهب ضحيتها ٦١٨٢٠٠ شخص. زاد المتوسط السنوي لتكلفة هذه الأحداث من ٢٦ مليار دولار في الثمانينيات ليصبح ٦٧ مليار دولار في العقد التالي، فيما ارتفع عدد من لاقوا حتفهم في تلك الكوارث من ٢٢٠٠٠ في الثمانينيات إلي ٢٣٠٠٠ في التسعينيات. قَدَّر برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة أنه بنهاية عام ٢٠١٠ كان ثمة ٥٠ مليون لاجئ نتيجة للأحداث البيئية.

طوال القرن العشرين، قام الفكر الاقتصادي علي أساس الفرضية القائلة أن بإمكان الكوكب الوفاء بمتطلبات النمو الاقتصادي الدائم، لكن اليوم فقد ثبت أن هذا الاعتقاد خاطئ، لا علاقة له البتة بواقع الأرض البيئي. وإن كان لنا، في قرننا الحالي، أن نفهم مصير العالم، فينبغي أن تحل التنبؤات البيئية محل التنبؤات الاقتصادية للاعلامية، أي أننا سنكون بحاجة لأن تحل البيانات العلمية حول تدمير الكوكب ونهبه محل أسطورة النمو الاقتصادي.

مؤشر علي البربرية:

يكمن خلف عصر التغيرات المناخية التي تسبب فيها البشر والمغبات الكارثية لتلك التغيرات أيديولوجيا التقدم المستدام الذي يتحقق من خلال تنامي مجمل

الناتج المحلي. لا يأخذ هذا المؤشر، الذي يحسب معدل نمو مجمل الناتج القومي، في الاعتبار عامل تدمير الموارد الطبيعية اللامتجددة ونهبها. وهكذا، تتضمن حسابات تقدم الأمم ونموها الاقتصادي أنشطة تعمل علي احترار الكوكب، وتلويث الهواء والأنهار والمحيطات، وتدمير الغابات، وتحويل الأراضي الزراعية الشحيحة إلي مناطق حضرية، وإنتاج مقالب هائلة للنفايات، والقضاء علي التنوع الحيوي. وعلي الرغم من أن نمو مجمل الناتج المحلي يقتضي تدمير موطن الإنسان، فإن معظم الاقتصاديين، ويسبقهم إلي ذلك معظم السياسيين، يجلون هذا الشكل من النمو بصفته طوطم التنمية والبرستيج القومي. إن تبجيل تدمير موطن البشر غير منطقي يماثل تبجيل الخلايا السرطانية التي تتكاثر من خلال القضاء علي الكائن الحي الذي هي جزء منه. واليوم، فقد وصلت أيدولوجيا تدمير الذات هذه إلي حدودها القصوي. فبعد مائتي عام من التصنيع والإهمال قالت الأرض «كفي» لبربرية عبادة النمو علي أساس مجمل الناتج المحلي وما يلزمها من الكوارث البيئية الآخذة في التضخم؛ وهي بهذا تذكر البشر أن مواردها وقدرتها علي استيعاب التلوث ليست غير محدودة.

واليوم، فإن النمو علي أساس مجمل الناتج المحلي في سبيله لأن يصبح كذبة عملاقة لدي مقارنته بالدراسات التي أجريت مؤخرا في مجالات علم المناخ والتنوع الحيوي وعلم الأنهار والجبال الجليدية. وفي واقع الأمر، فقد بدأ الاقتصاديون الذين يؤدون مهمة كبار كهنة نمو مجمل الناتج المحلي المستدام يبدون للعلماء الحقيقيين وأنهم زائفون ودجالون، يسيطر عليهم هاجس فكرة النمو المادي اللامحدود الذي لاعلاقة له بقدرة الأرض الجيولوجية والحيوية والمناخية.

لا يحسب الاقتصاديون مجمل الناتج المحلي لكل بلد علي حدة، بل مجمل الناتج العالمي (GWP)، والذي هو المجموع الكلي لمجمل الناتج المحلي لجميع بلاد العالم. وإذا أخضعنا مؤشر النمو الاقتصادي الكوكبي لنفس أوجه النقد التي تطبق علي النمو المستدام للناتج القومي، سنجد أن من الواضح أن مجمل الناتج

العالمي GWP قد ينمو، لكن الكوكب لا ينمو. من ثم، فإن مجمل الناتج العالمي، ومجمل الناتج المحلي مؤشرات زائفة علمياً، أساسها فقط إنتاج السلع والخدمات على المستويات القومية أو العالمية بونما أي اعتبار لاستهلاك موارد الأرض ذاتها أو قدرتها على التحمل أو أية فكرة للحفاظ عليها.

وجد تحليل معهد وورلدووتش لاستهلاك الموارد أن سرعة استهلاك البشر للموارد تبلغ واحداً وعشرين ضعفاً من السرعة التي تستغرقها الأرض لتجديد هذه الموارد. وينطبق هذا الوضع على الموارد المائية وعلى الاستخدام الزراعي للأراضي. واليوم، فإن متوسط ما يستخدمه الفرد من الأرض المنتجة هو ٢,٢ هكتار (عشرة آلاف متر مربع) لكن المساحة الواقعية المتاحة كوكبياً لكل فرد هي فقط ١,٨ هكتار. وبالمثل، توسع استهلاك النفط بنسبة ٧٠٠٪ ما بين عامي ١٩٦١ و٢٠٠٧ وإذا استمر هذا المعدل فإن الاحتياطي العالمي من النفط سينضب بحلول عام ٢٠٣٠ تقريباً.

وفقاً لدراسة أجراها ١٣٠٠ خبير من ٩٥ بلداً بعنوان «تقييم الأنظمة البيئية للألفية»، فإن ٦٠٪ من الأنظمة البيئية التي تتيح الحياة على الكوكب يجري تدميرها والإضرار بها. تنتهي الدراسة إلى أنه، وعلى مدي الأعوام الخمسين الأخيرة، أحدثت الأنشطة البشرية تغييرات سلبية في الأنظمة البيئية بأسرع وأعظم من أي وقت آخر في التاريخ. وعلى الرغم من ذلك، فإن الاقتصاديين يُصنفون عملية تدمير البيئة هذه بأنها «التنمية الاقتصادية والاجتماعية» للبشرية. كيف لتدمير موطننا الأوحـد أن ينظر إليه على أنه تـمـمـيتنا الاقتصادية والاجتماعية؟ هل أدي تطور النوع البشري - وبدلاً من إلهام الإنسان لكيفية التكيف مع بيئته الكوكبية - إلى إدماج عيب ما في بنيته مما أدي به إلى تدمير الكوكب الخاص به وتبرير ذلك بالقول إنه مسعى إلى خير الإنسان وسعادته؟ إذا كنا مازلنا نعتقد في عدم وجود مثل هذا العيب التطوري فعلياً الإسراع للعثور

علي مؤشر جديد وأكثر واقعية نقيس به خير البشرية - معيار جديد ليس خاطئاً علمياً أو مقترنا بمفهوم عن السعادة البشرية لا يتسق مع الأخلاقيات.

ومن حسن الحظ أن الجهود تبذل الآن لإحلال رؤية أخلاقية واقعية جديدة عن ثروة الأمم محل مؤشر مجمل الناتج المحلي اللاأخلاقي واللاعقلاني. مثلاً أثبت هرمان إي. دالي وچون بي. كوب الأستاذان بجامعة ماريلاند إمكانية إحلال مقياس جديد للازدهار يسمى «دليل الرفاه الاقتصادي المستدام» (ISEW) محل مجمل الناتج المحلي. وفقاً لهذا المقياس الجديد يتم طرح الخسائر الاقتصادية التي يتسبب فيها تلوث المياه والهواء، وتدمير الأراضي الزراعية، وتدهور طبقة الأوزون، واستهلاك الموارد الطبيعية اللامتجددة، طرحها من مجمل الناتج المحلي. ولدي إجراء هذه العملية الحسابية تغيرت صورة الرخاء في أمريكا الشمالية إذ وُجد أن متوسط الدخل عن كل فرد قد نقص، بخلاف ما تبينه الإحصاءات الرسمية.

وفي إطار هذا المنظور الجديد لثروة الأمم، طورت مجموعة أخرى من الإحصائيين الأمريكيين دليلاً يسمى «مؤشر التقدم الحقيقي (GPI)»، وبموجب هذا المؤشر يتم طرح محصلة التكلفة الاقتصادية الناجمة عن تدمير الموارد اللامتجددة، وتلوث الهواء، ونفايات الطاقة التي تطلقها السيارات نتيجة الاختناقات المرورية، ونتائج الانحراف والخروج عن القانون، طرحها من مجمل الناتج المحلي. يوضح حساب متوسط الدخل عن كل فرد بالولايات المتحدة عن الفترة ما بين عامي ١٩٨٢ و ٢٠٠٢ وفقاً لمعايير مقياس GPI أن الزيادة لم تتجاوز ٢٪، وليس ٦، ٥٪ كما جاء بالإحصاءات الرسمية.

من بين المقترحات الجديدة من أجل العمل علي اتساق الاقتصاد مع البيئة، كان ذلك المشروع الذي تصوره البروفسور هيرويوكي يوشيكاوا من جامعة طوكيو وأسماه «المصنع العكسي»، والذي يتمثل في إقامة نظام صناعي في

أنحاء العالم يتكون من صناعات تقوم علي توفير المنتجات وصناعة منتجات قابلة للتدوير، أي صناعات لا تُنتج النفايات، بل تنتج مُدخلات للسلع الأخرى القابلة للتدوير، وبهذا، تحمي تلك المصانع البيئة وتخلق أيضا فرصا للعمل لأنه بالإمكان إقامتها كنظام صناعي جديد في مناطق العالم الفقيرة.

كان أمارينا سن، الحائز علي جائزة نوبل، من أوائل الاقتصاديين الذين ذهبوا إلي أن النمو لا يقرره مجمل الناتج المحلي بل قناعة الناس بأنهم حققوا احترام الذات وأنهم يحيون حياة كريمة مكتملة. ولتحقيق هذه الغاية، فإن إتاحة التعليم والرعاية الصحية والثقافة من الأمور الأكثر أهمية. وبالمثل يؤكد جوزيف ستجليتزن، الاقتصادي الحائز علي نوبل أيضا، أن مجمل الناتج المحلي مخادع لأنه لا يقيس نوعية حياة المواطنين. وفي هذا الصدد، يستشهد ببلده أي الولايات المتحدة كمثال، ويرى عن صواب، أنه علي الرغم من ارتفاع معدلات نمو مجمل الناتج المحلي، فقد تنامت عدم المساواة الاجتماعية في فترة التسعينيات وذلك لسوء توزيع الدخل. يبين أيضا أنه لو تُرك للناس حرية اختيار البلد الذي يعيشون فيه، لما اختاروا البلد ذا الأعلى معدل لنمو مجمل الدخل القومي، بل لفضلوا بلدا يحصلون فيه علي دخل شخصي متوسط، به خدمات ضمان اجتماعي جيدة، ومعدل الجريمة والانحرافات فيه منخفض.

يصر پول كروجمان، الاقتصادي الحائز علي نوبل أيضا، علي أن ثمة تناقضا في بلده بين معدل نمو مجمل الناتج المحلي المرتفع ومعدل النمو الهزيل لمتوسط دخل ٩٠٪ من مواطنيه، ويرى أن نمو مجمل الناتج المحلي بالولايات المتحدة في العقود الأخيرة، ظل يحابي الأثرياء فقط، وقد دعم هذا وجود طبقة ثرية حاكمة. يوضح كتاب World Factbook [الحقائق العالمية] الذي تصدره السي آي إيه، وبأكثر من أية دراسة أخرى، الانفصال التام بين معدل نمو مجمل الناتج المحلي، وبين زيادة الدخل، أو المساواة الاجتماعية في الولايات المتحدة، كما تكشف هذه

الدراسة عن أنه، ومنذ عام ١٩٧٥، فقد تركزت زيادة الدخل في الولايات المتحدة في العشرين بالمائة الأكثر ثراء بين مواطني البلاد. منذ عام ٢٠٠٠، كسب نادي الملياديرات ٧٦ عضوا جديدا، فيما تراجعت أعداد ذوي الدخل المتوسطة، وأضيف خمسة ملايين شخص إلى صفوف الفقراء والآن، ونتيجة لانتهاء عام ٢٠٠٨، فقد ارتفع عدد الفقراء مرة أخرى، وذلك لأن العائلات الأمريكية فقدت ٢٠٪ من دخولها، كما فقد الكثير منهم منازلهم أيضا.

يعتقد الاقتصاديون التقليديون، خطأ، أن النمو الاقتصادي يُثري الأمم، ويجعل الناس أكثر سعادة أيضا. لكننا الآن، لدينا براهين إحصائية ودراسات نفسية كافية، تُثبت أن الأمم المتقدمة ليست هي الأكثر سعادة بالضرورة، حيث نجد في كثير من المجتمعات الثرية، أن معدلات الضغوط والاكتئاب، وأيضا نسبة الانتحار بين الشباب أعلى منها في كثير من البلاد المتخلفة تنمويا. توضح الدراسات التي أجريت مؤخرا بالولايات المتحدة أن الغالبية الكبرى من الشباب ليسوا سعداء كما كان أبائهم وأجدادهم وهم في مثل أعمارهم علي الرغم من أنهم كانوا أكثر فقرا من هؤلاء الشباب.

لكن هذا لا يعني أن السكان الفقراء الذين يعيشون علي دولار واحد أو دولارين في اليوم سعداء، بل يعني أنه، بعد الوفاء بالاحتياجات الأساسية تتوقف السعادة علي تقدير الذات والأخلاقيات الشخصية التي تضمن الحياة الكريمة، بأكثر مما تعتمد علي نمو البيئة الاقتصادية. ولهذا السبب، بدأ كثير من الاقتصاديين المعاصرين، وبخاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا، يفقدون الثقة في القيمة التبسيطية للنمو الاقتصادي. قام عالم النفس البارز الدكتور إدجار ديينر، من جامعة إلينوي، بالتعاون مع عدد كبير من العلماء، بإعداد بيان رسمي (ما نيفستو) بعنوان «خطوط إرشادية للمؤشرات القومية للسلامة الذاتية للأفراد أو بؤسهم». تتضمن هذه المؤشرات المشاعر الطيبة والخبيثة، المدركات عن سلامة

الصحة أو سوءها، الإرضاء الشخصي من بعض الأحداث الراهنة أو عدمه، وعدم وجود وقت لممارسة الاهتمامات الشخصية. وبإيجاز، يقدم هذا المانيفستو دليلا أخلاقيا كاملا لتقرير نوعية الحياة ومدى جودتها، يختلف كثيرا عن معايير معدل نمو مجمل الناتج المحلي المخادعة.

وفي واقع الأمر، فما زالت أيديولوجيا التقدم المادي المستدام التي ظهرت أثناء الثورة الصناعية، والتي تشكل خلفية «عبادة» نمو معدل مجمل الناتج المحلي ما زالت حية. روجت تلك الأيديولوجيات الاعتقاد بأن البشر يهيمنون على الطبيعة، وأن مستقبل البشرية لا يعتمد على العوامل الطبيعية بل على العناصر الإنتاجية. مازال كل الفكر الاقتصادي الذي يتخذ من تلك الأيديولوجيا ركيزة ومنطلقا له، تهيمن عليه فرضية أن لكوكبنا القدرة على إمدادنا بمقتضيات النمو المادي المستدام وما يستلزمه من موارد، وتلك فرضية أصبحت اليوم ضربا من الأوهام والأكاذيب تتناقض تماما مع الواقع المناخي لكوكبنا. قد يحدث، بعد سنوات طويلة من زماننا، وحينما تدرس أجيال المستقبل أسلوب حضارتنا لقياس ثروة الأمم، سيصنفون مجمل الناتج المحلي بصفته المؤشر الأكثر وضوحا على همجيتنا.

الفصل السادس

أزمة نموذج كاليفورنيا

عدم التوازن الغيزيقي / الاجتماعي

تتمتع مدن كاليفورنيا بأعلى معدل للنمو في الولايات المتحدة، بل في العالم الصناعي بأكمله. ظل معدل نمو السكان الحضريين في كاليفورنيا أثناء العقود الأخيرة هو نصف مليون شخص سنوياً بسبب المواليد الجدد والهجرة. والآن، يعيش ما يربو على ٨٠٪ من أهالي كاليفورنيا في مدن كبيرة يزيد عدد سكان كل منها على مليون شخص. أما ملك هذا التوسع الهائل فهو السيارات الخاصة حيث يملك كثير من أهالي كاليفورنيا سيارتين لكل فرد. أتاحت مملكة السيارات توسع مدن كاليفورنيا وظهور مزيد من الضواحي النائية التي تصل الآن إلى تخوم ولاية أريزونا. ونظراً للزيادة الضخمة في عدد السيارات يعاني المرور في تلك المدن وحولها من اختناقات هائلة حيث تنبعث أطنان من ثاني أكسيد الكربون، الغاز الرئيسي الذي يلوث الجو ويعمل على احترار الأرض.

يعمل هذا التوسع الحضري الذى شمل وادى كاليفورنيا المركزى الزراعى الذى تبلغ مساحته حوالى ١٠٠٠ كم مربع على دفن إحدى أكثر مناطق العالم الزراعية خصوبة وأكثرها إنتاجا تحت طبقات من الإسمنت والأسفلت. بين عامى ١٩٩٢ و١٩٩٩، تمت إقامة المبانى على ٢٤٪ من أراضى كاليفورنيا الزراعية. أصبح شح المياه قضية فعلية فى هذه الولاية، وإذا استمرت الزيادة السكانية فى المناطق الحضرية على حساب الزراعة، سيمثل هذا تهديدا للأمن الغذائى للولاية - وهو أمر لم يحدث من قبل أن أثار مخاوف أهالى كاليفورنيا، ويحتمل لهذا أن يقوض الحياة المنتجة فى هذه الولاية الأمريكية الكبيرة والتى يُعدّ اقتصادها بين العشرة اقتصادات التى تحتل المرتبة العليا فى العالم.

يمثل الوليد الذى يولد فى كاليفورنيا ضعف العبء البيئى على الكوكب الذى

يتسبب فيه الوليد بالسويد، وثلاثة أمثال الوليد الإيطالي، وثلاثة عشر ضعفا لذاك الذى يولد بالبرازيل، وخمسة وثلاثين ضعفا لمولود الهند؛ ومائة وأربعين ضعفا لمولود بنجلاديش، و٢٨٠ ضعفا لمولود تشاد ورواندا وهيتى ونيبال . أنملك إذن أن نعيد إنتاج عبء كاليفورنيا، والذى يعتبر نموذجا لأنساق الاستهلاك التى تنشرها العولة، ونُعمِّمه على السبعين مليون طفل الذين يولدون سنويا فى أرجاء الكوكب؟

تسبب التوسع الحضري الهائل المضر بالبيئة فى كاليفورنيا فى إثارة القلق والانزعاج. يتفق الحزبان الديموقراطى والجمهورى على أن نوعية الحياة فى كاليفورنيا وما تتمتع به من ازدهار يمثل تهديدا، لكنهما لا يتفقان على أسلوبٍ للعثور على بديل قابل للحياة. اقترحت آلاف من منظمات المجتمع المدنى حُلولا

بديلة وذكرت أن النموذج الحالى لم يعد قابلاً للحياة لأنه لا يمكن دعمه مالياً أو بيئياً. واليوم، تعاني ولاية كاليفورنيا الإفلاس حيث وصل العجز فى موازنتها ٦٢ مليار دولار. اضطلع حاكمها، الممثل السابق أرنولد شوارزجر بلعب دور «المهلك Terminator» [اسم فيلم قام ببطولته] مرة أخرى، حيث اجتث كبرى البرامج الاجتماعية المتعلقة بالصحة العامة والتعليم والرفاه الاجتماعى فى ولايته.

لا تقتصر مشكلة نموذج كاليفورنيا على كونه التعبير الأكثر تطرفاً لأسلوب الحياة الأمريكى، بل هو أيضاً النموذج الكوكبى للمدينة - نموذج معيارى للحياة الحضرية يقابل بالحماس من الأثرياء والفقراء معاً. يحلم العالم بأكمله بالعيش على غرار مواطن كاليفورنيا - يمتلك سيارة أو اثنتين، ويشتري منزلاً بحديقة وحمام سباحة ويعيش فى الضواحي الراقية، وأيضاً، أن يكون ثمة مركز تجارى ضخم على مقربة منه، مع عضوية فى أحد النوادي، وامتلاك منزل على الشاطئ أو فى الريف لقضاء عطلة نهاية الأسبوع.

واليوم، غدا نموذج كاليفورنيا للتوسع الحضرى، بدرجة أو أخرى، النموذج الكوكبى للعيش الحضرى والحضارة. تتسع المدن فى العالم من خلال صب الإسمنت، وتدمير الأراضى الزراعية والتنوع الحيوى، والاستهلاك الجشع للمياه والطعام والنفط، وتحويل السيارات الخاصة إلى ملوك للنقل والانتقال، تنفث أطنانا من ثانى أكسيد الكربون وغيره من غازات الدفيئات فى الجو فتلوث الهواء وتضاعف احترار الكوكب.

ستتذكر الأجيال القادمة ٢٠١٠ عاماً تاريخياً: لأول مرة منذ العصر الحجرى الحديث غدا أكثر من ٥٠٪ من سكان الكوكب يعيشون بالمدن. فى عام ٢٠٥٠، سيزدحم الكوكب بالمناطق الحضرية حيث سيعيش أكثر من ٨٠٪ من سكانه فى ستين عاصمة كبرى، وفى مئات من المدن يبلغ عدد سكان كل منها حوالى المليون. يحدث الجزء الأكبر من تحول الكوكب إلى مناطق حضرية فى البلدان

المتخلفة تنمويا. وهكذا، ومثل المدن في كاليفورنيا، تشهد الآن مدن أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وآسيا وإفريقيا توسعا على حساب الأراضي الزراعية والغابات، وتستهلك، مثل كاليفورنيا، كميات هائلة من المياه ينبغي استخدامها في الزراعة، وتسد شوارعها السيارات التي تلوث الهواء وتضيف المزيد من ثاني أكسيد الكربون وغازات الدفيئة الأخرى إلى تلك التي مازالت تتراكم في الغلاف الجوي منذ قيام الثورة الصناعية في الدول المتقدمة.

وفقا لإحصائيات الأمم المتحدة، يضيف التوسع الحضري في البلاد المتخلفة تنمويا نصف مليون شخص كل أسبوع إلى سكان المدن، وتتكون معظم الهجرات الداخلية من فقراء الفلاحين الذين يبحثون عن عمل ومن اللاجئين نتيجة الحروب الأهلية أو الكوارث الطبيعية، وبخاصة موجات الجفاف والفيضانات. تعمل معظم تلك الهجرات على خلق العشوائيات أو توسيع مساحة الوجود منها بالفعل، مما ينجم عنه وجود مدن مدقعة الفقر، ملوثة، تعمها الفوضى وتتفشى فيها البطالة والانحراف والجريمة. سيحتاج هذا الانفجار في عدد المدن الفقيرة دعما هائلا من الإمدادات بالطعام والطاقة والمياه - وهي موارد ثلاثة غدت شحيحة ومكلفة بتزايد في جميع أنحاء العالم، وبدونها ستصبح تلك المدن الكبرى مناطق بشرية جهنمية حقيقية وقنابل بيئية موقوتة.

هذه الزيادة الكبرى في المناطق الحضرية في البلدان المتخلفة تنمويا ظاهرة جديدة؛ ولا تتبع نموذج مسيرة لندن ونيويورك وباريس وبرلين - تلك المدن التي دعمتها ثورة صناعية أوجدت وظائف لأعداد كبيرة من العمال وأفادت من موارد الفحم والبتروال الرخيصة. كان بإمكان العمال، في القرن التاسع عشر، إن هم ضاقت بهم السبل، أن يلجأوا للهجرة الشرعية إلى المستعمرات أو إلى أى مكان آخر في العالم. أما المدن التي تنمو وتتوسع في البلدان المتخلفة اليوم فلا تتوفر لها مثل تلك الميزات، بل إنها مبتلاة بالبطالة أو البطالة المقنعة لمن يعملون فيما يسمى

بالقطاع غير الرسمي، وبالانحراف والجريمة، وشح المياه والطاقة وندرة الطعام، فيما يعامل من يحاولون الهجرة إلى العالم المتقدم كمجرمين، أو كعمال غير شرعيين في أفضل الأحوال.

بحلول عام ٢٠٢٠، سيكون عدد سكان البلدان المتخلفة تنمويا قد وصل إلى ٦ مليارات نسمة معظمهم من سكان المدن.. ستستهلك مثل تلك الكتلة البشرية ملايين اللترات من المياه، وأطنان من الأطعمة، وكميات لا تُقدَّر من الطاقة. لدى هذه النقطة، سيظهر ما أسميه عدم توازن فيزيقي/ اجتماعي بين الكميات المتاحة من المياه والأطعمة والطاقة من جهة، وبين الزيادات في عدد السكان الحضريين بالبلاد الفقيرة من جهة أخرى.

أحد أفضل أمثلة عدم التوازن الفيزيقي/ الاجتماعي الذي يولِّده نموذج كاليفورنيا بين السكان وبين إمدادات المياه والطعام والطاقة، هو النمو المتفجر للمناطق الحضرية بالصين. منذ عام ١٩٩٠ زاد عدد السكان الحضريين بالصين ثلاثة أضعاف، وزاد عدد المدن الصينية أربعة أضعاف؛ ظهرت سبعمائة مدينة جديدة فيما تمددت المدن الموجودة بالفعل. واليوم تعاني أكثر من أربعمائة مدينة صينية من شح المياه. أيضاً أوجدت الزيادة الموهولة في عدد السيارات الخاصة بالصين، على غرار ما حدث بكاليفورنيا، أكبر مصدر لتلوث الهواء في العالم. زاد عدد أسطول السيارات بالصين ١٣٠ ضعفا مما اقتضى إقامة ١٠٠٠٠٠ كم من الطرق السريعة. إن مضي هذا النموذج ينمو في الصين بنفس قوته الحالية وأصبح نصف سكان الصين من مالكي السيارات، سيبلغ عدد السيارات المستخدمة في الصين ٦٠٠ مليون سيارة - أي أكثر من عدد السيارات الموجودة اليوم في جميع أنحاء العالم. ستبتلع الطرق السريعة، وساحات الانتظار، ومحطات الوقود التي يتطلبها مثل هذا العدد من السيارات أجزاء كبيرة من الأراضي الزراعية قليلة المساحة التي تعتمد عليها الصين لإنتاج الطعام، وسيجعل تلوث الهواء المدن الصينية غير قابلة للسكني.

وعلى الرغم من وجود عديد من الثقافات فى العالم، إلا أنه لا يوجد سوى حضارة واحدة، أى نموذج كاليفورنيا الحضرى الكوكبى الموجود، بدرجة أو أخرى، فى جميع بلاد العالم. لكن نموذج حضارة المدن هذا يشهد أزمة الآن، إذ إنه، وحتى لحظتنا الحالية لم يستطع، وبسبب عوامل أخلاقية وسياسية وتكنولوجية إيجاد حل لمشكلتين تتعلقان باستدامة وجوده، أولاً، لم يستطع أن يجد بديلاً لمصادر الوقود القذرة التى يعتمد عليها مثل الفحم والنفط والغاز، والتى تتسبب فى احترار الكوكب، وثانياً ليس بإمكانه تغيير أنساقه الاستهلاكية التى تعمل على نهب موارد كوكب الأرض وتحويله إلى مقلب عملاق للنفايات. لا يدرك العديد من الاقتصاديين والسياسيين أن الأزمة الحالية التى يعانى منها العالم لا تقتصر على الركود الاقتصادى الضخم، بل إنها أيضاً أزمة حضارة. إنها أزمة أسلوب الحياة الحضرى - الاستهلاكى، المُسرف، المدمر للبيئة - على غرار نموذج كاليفورنيا، الذى تم دعمه من خلال الائتمانات الوفيرة، والديون الضخمة والعجوزات. انتهى كل هذا باحترار الكوكب، والأزمة المالية التى ولدت الركود العالمى.

لا يدرك السياسيون الذين يحاولون إعادة تنشيط الاقتصاد خطورة تطبيق توصيات جون ماينارد كينز فى القرن الحادى والعشرين، وذلك لأن هذا الاقتصادى البارز لم يتخيل أبداً أنه ستوجد مجتمعات استهلاكية ثرية تنفث الغازات التى تسبب الاحترار الكوكبى، وتذيب قمم الجبال الجليدية القطبية، وغيرها من الأنهار الجليدية مما يرفع منسوب مياه المحيطات، وإضافة إلى هذا كله شح المياه الهائل فى العالم. لا يدرك سوى القليلين أن هذه الأزمة مختلفة، وأن كوكبنا، ومع احترار مناخه المستدام، يحذرنا من أنساق الاستهلاك المدمرة هذه التى تعتمد على موارد الطاقة التى ينجم عنها انبعاث غازات الدفيئات

(الفحم والنفط والغاز). لا شك أن الثمن الذي سندفعه سيكون باهظا من حيث الكوارث المستقبلية، إذ إن الكوكب نفسه سيشترك في تلك الكوارث، كما أن للآزمة الحالية بعدا بيئيا لم يكن موجودا عام ١٩٢٩. من ثم، لكي نعرف إلى أين تتجه حضارتنا اليوم ينبغي علينا أن نلم بمعلومات عن البيئة بأكثر مما نعرفه عن علم الاقتصاد. في القرن الحادي والعشرين، لم يعد من الممكن إعادة إنتاج الحلم الأمريكي مغلفا بسحابته من غازات الدفيئات، وذلك لأن الأرض قد قررت استحالة استدامة هذا النمط الحضري من الاستهلاك والنفايات، والذي تم دعمه من خلال القروض الميسرة والمضاربات المالية مما أدي، بأسلوب حتمي، إلى الإعسار المالي الكوكبي.

وعلى الرغم من ذلك، فمن الشائع اليوم أن نسمع بتوصيات لمفهوم «التنمية المستدامة» بصفته الدواء الناجع لحل أزمة الحضارة هذه. وفي واقع الأمر، فإن تعبير «التنمية المستدامة» المقترحة هو نوع من «الإرداف الخلفي، أى اجتماع لفظين متناقضين» وذلك لأنه لا يمكن استدامة التنمية، حيث إنه ليس ثمة مصدر للطاقة المتجددة أو حتى مجموعة من المصادر، كى تحل محل ما تتطلبه حضارتنا في الوقت الراهن من النفط وقدره ٩٠ مليون برميل يوميا من أجل توليد ٣٢٠ مليار كيلو واط ساعي [فى الساعة] لإنتاج ما قيمته ٥٨ تريليون دولار من سلع الاقتصاد الكوكبي وخدماته.

مصدر أكثر من ٧٥٪ من الطاقة المستخدمة كوكبيا اليوم هو النفط والفحم والغاز. وفي اللحظة الراهنة، فما زالت حضارتنا بعيدة كل البعد عن أن تستطيع العيش من دون مصادر الطاقة الملوثة تلك، وذلك لأن أنواع الطاقة المتجددة التى يمكن أن تحل محلها بحيث يمكن الحفاظ على مسيرة التنمية ما زالت غير متاحة إلى حد كبير. وحتى اللحظة فلا تتعدى نسبة مصادر الطاقة المتجددة ٧٪ من مجموع الطاقة الاستهلاكية فى العالم. وعلى الرغم من أن طاقة الشمس والرياح

تستخدم بالفعل إلا أن ثمة مشكلتين: التكلفة العالية وصعوبة التخزين للأيام التي تغيب فيها الشمس أو الرياح. أما المصدر الآخر للطاقة المتجددة الذي يجري حالياً تطويره باكتمال فهو الكتلة الحيوية التي تُنتج الإيثانول [الكحول الإيثيلي]. بيد أن أسلوب استخدام ذلك المصدر يقتضى وجود مساحات واسعة من الأراضي الزراعية وكميات كبيرة من المياه، وهذان العنصران، حالياً، شحيحان، يشهد عليهما الطلب المتنامي نتيجة لعملية التحول إلى إنشاء المراكز الحضرية التي لا تتوقف.

أما المصدر الوحيد للطاقة المتجددة النظيفة تماماً، والتي لا تنضب، فهو تلك التي يمكن استخلاصها من دمج الهيدروجين hydrogyn Fusion، وسيمثل إنجاز هذا العثور على «الكأس المقدس the holy grail» للطاقة النظيفة التي لا تنضب، أو إنتاج طاقة شمسية، بدون خطر الإشعاع، على الأرض. مازالت طاقة الدمج Fusion energy مشروعاً بحاجة إلى إجراء عدد هائل من الأبحاث وإلى مليارات الدولارات. يعتقد الخبراء أن الأمر يقتضى عشرين عاماً من الأبحاث كي يصبح المشروع متخيلاً التحقق.

على أية حال، فإذا أردنا التخلص من مأزق حضارتنا، فمن الضرورة القصوى أن نستمر في تطوير مصادر طاقة متجددة أقل تكلفة وعلى درجة عالية من الكفاءة، ليس فقط لأنه ينبغي وقف احترار الكوكب، بل أيضاً لأن النفط الذي يحرك الاقتصاد العالمى حالياً من المحتم أن ينضب. تبين الدراسات وآراء الخبراء المؤهلين أن احتياطات العالم من النفط آخذة في التراجع: وصل الإنتاج ذروته بالفعل وسيبدأ اضمحلاله الحتمى فى غضون خمسة عشر عاماً.

بيد أنه فمن غير الكافى أن نغير أنماط استخدام الطاقة للتغلب على مأزق حضارتنا فقط، إذ إن علينا أيضاً أن نغير أنساقنا الاستهلاكية التي تعمل على تلوث الهواء والمدن والمحيطات والأنهار، وتقضى على التنوع الحيوى وتدمر

الغابات وتحول الكوكب إلى مقلب نفايات عملاق. ماذا سيحدث لو وصل معدل استهلاك سكان البلاد الفقيرة وعددهم ٥ مليارات نسمة إلى معدل استهلاك أهالي كاليفورنيا الذى يُقدر بأكثر من اثنين وثلاثين ضعفا من متوسط استهلاك جميع البلاد المتخلفة تنمويا؟ يرى البروفسور جيرد دياموند أن هذا سيضاهى الوضع الذى يبلغ فيه عدد سكان العالم ٧٢ مليار نسمة - وهو ما لا تستطيع الأرض تحمله، وسيكون علينا أن نشترى لأنفسنا كوكبا آخر أو ربما كوكبين.

وعلى حين أن العلماء يتوافقون على وجوب تغير الأنساق الاستهلاكية فلا يملك أحد الوصفة السحرية. يضمّر التغيير فى أنماطنا الاستهلاكية تغييرا أخلاقيا قبل كل شيء. نحن بحاجة إلى نهضة أخلاقية نعدّل بمقتضاها علاقتنا بكوكبنا، وهذا أمر بعيد المنال، لا يمكن أن يتحقق بين عشية وضحاها. وعلى أية حال، فإن التاريخ يعلمنا أن النوع البشرى لا يتغير من خلال انحيازه للفضيلة، بل من خلال الخوف والمعاناة فى مواجهة تهديدات كبرى أو كوارث تعرّض الوجود البشرى للخطر. ويمكن لهذا أن يحدث لدى مواجهتنا بالكوارث البيئية المتواترة التى تنجم عن انتقام الكوكب لنفسه.

بحلول ٢٠٥٠، سيكون ثمة ١٠ مليارات نسمة يعيشون على الكوكب ومعظمهم من سكان المناطق الحضرية. آنذاك، إن لم نكن قد عدّلنا اعتمادنا على الطاقة الأحفورية [الفحم والبترو..] ولم نغير أنساق استهلاكنا المدمرة، ستتفاقم أزمة حضارتنا الكوكبية الحضرية كنتيجة لعدم التوازن الفيزيقي/ الاجتماعى بين المتاح على الكوكب من مياه وأطعمة و طاقة، وبين سكان المدن فى العالم الذين سيكون عددهم وقتئذ قد وصل إلى ٦,٥ مليار نسمة.

العوامل الحاسمة:

فى التحليل الأخير، ما يجعل أية دولة قومية قابلة للحياة؟ وصلت، بعد استعراض لتاريخ الحضارات، إلى نتيجة مفادها أنه، ومنذ بدايات البشرية، فإن

المتطلب الجوهري للحياة المتحضرة والرخاء هو توفر الموارد الأساسية مثل المياه والطعام والطاقة وإتاحتها للسكان.

كل الحضارات التي تمكنت من البقاء، فعلت ذلك من خلال توفير القدر الكافى من المياه والطعام والطاقة لسكانها. أما تلك التي لم تتحقق ذلك، فقد تدهورت بها الحال إلى أوضاع عدم التوازن الفيزيقي/ الاجتماعى بين تلك الموارد الحيوية وبين السكان، ونجم عن ذلك اضطرابات عظمى أدت فى النهاية إلى انهيار الدولة والحياة المتحضرة. يلوح احتمال مثل تلك الانهيارات فى الأفق بقوة الآن بسبب الاحترار الكوكبى والتوسع الديموجرافى الحضرى الكوكبى الذى لا يتوقف. يعمل هذان العنصران معاً على جعل الموارد الحيوية من المياه والطعام والطاقة والتي بدونها لا تستطيع البشرية البقاء، أكثر شحاً وتكلفة.

إذا استمر تنامى أعداد السكان الحضريين فى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بما يفوق إنتاج الطعام والطاقة والمياه، سينجم عن ذلك المزيد من الفقر الناتج من الضغط الديموجرافى الهائل على هذه الموارد الحيوية الثلاثة. سيبتلع الانفجار السكانى فى المناطق الحضرية الأراضى الزراعية وبهذا يجعل انعدام الأمن الغذائى أكثر حدة. سينجم عن شح المياه وتلوثها فى المدن تفشى الأوبئة وتوطنها. وفى مسعاهم للحصول على الطاقة، سيلجأ السكان إلى قطع أشجار الغابات، وسيؤدى هذا إلى تآكل التربة والمزيد من اضمحلال إنتاج الأطعمة. ومع الانفجار السكانى فى المناطق الحضرية وشح الطعام والطاقة والمياه لن يكون ثمة أمل فى تحقيق أية تنمية بدون المياه لن يتمكن أى بلد من إنتاج الطعام؛ ولن تكون للمدارس أية جدوى إذا كان التلاميذ يعانون من نقص التغذية وسوءها؛ وبدون المياه والطاقة لن يتمكن أى مصنع من تحقيق إنتاج عالٍ؛ ولن تكون ثمة حياة أسرية سليمة بدون توفر القدر الكافى من الغذاء والماء والطاقة. وبدون تلك العناصر الحاسمة لن يكون هناك سوى حالة مستدامة من الفقر والبطالة

والمرض، وارتفاع مطرد في معدل الانحراف والجريمة، وسيزداد تفسخ النسيج الاجتماعي في البلدان الفقيرة.

أجرت المنظمة شمال الأمريكية Carrying Capacity Network عدة دراسات لافتة متعددة المباحث عن السكان والموارد في العالم نشرت في جزئين مؤلفين من ٢٦٠٠ صفحة. تنتهي تلك الدراسات إلى أن الموارد الحيوية مثل المياه والطعام والطاقة تزداد شحاً وتكلف مع الازدياد الهائل في عدد السكان الحضريين في كثير من البلاد. أيضاً ثمة دراسة مهمة من تأليف جاك جولد ستون بعنوان «الثورة والتمرد في العالم الحديث المبكر» (١٩٩١) تبين كيف أن الثورة الإنجليزية عام ١٦٤٠ والثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ وثورات وسط أوروبا عام ١٨٤٨ وتمرد شعوب الإمبراطورية العثمانية والصين الإمبراطورية اندلعت جميعها نتيجة عدم القدرة السياسية على مواجهة المشاكل الخطيرة التي تسببت فيها زيادة السكان وتقلص الموارد المتاحة.

يرى جولد ستون أن الزعزعة السياسية التي تنجم عن التباين المتزايد بين تنامي عدد السكان وتقلص مستويات الموارد تناظر الزعزعة التي تتعرض لها طبقات القشرة الأرضية، والتي، ورغم أنها تؤدي إلى حدوث الزلازل، لكن لا أحد بإمكانه التنبؤ بالموعد المحدد لوقوعها وبالمثل، فليس من الممكن لأحد التنبؤ بالموعد الذي تنفجر فيه أعمال العنف الداخلية في بلد تجاوز حدود تحمل الفجوة بين عدد السكان المتزايد والموارد المتقلصة، بل من غير الممكن أيضاً التنبؤ بما إن كان ذلك العنف سيتخفى وراء أيديولوجيا ما، أو عقيدة دينية، أم نزاعات إثنية، أم سيكون مجرد مزيد من الأناركية والانحرافات والجرائم الشائعة. يذهب البروفيسور هومر - ديكسون من جامعة ترونتو، والذي أجرى أعمق الدراسات على العلاقة بين شح الموارد وأمن الموارد، إلى أنه، وحتى الآن، فقد ظلت بؤرة التركيز على مشاكل العالم المتخلف تنمويا تفترض أن الأسباب الاجتماعية/

الاقتصادية هي التي تقرر مستقبل البلاد الفقيرة بأكثر ما تقرر الأسباب الطبيعية، ويضيف أن هذه النظرة التقليدية هي نتاج أيديولوجيا التقدم التي ومنذ الثورة الصناعية، قد تناسست الطبيعة. يشعر الباحث أن الطبيعة الآن قد عادت لتنتقم لنفسها في هيئة شح الموارد والتغيرات المناخية في ذات اللحظة التي فيها يتهدد انفجار السكان في المناطق الحضرية الكوكب. يرى هومر - ديكسون أن ثمة حاجة لتطوير نظرية فيزيقية واجتماعية من أجل فهم أفضل لما سيحدث اجتماعيا وسياسيا في العالم، وهذا يعنى تطوير رؤية تعتبر تدمير البيئة وتضائل المتاح من الموارد الفيزيكية التي تستلزمها الحياة في علاقتها مع نمو السكان، أهم من النظريات الاجتماعية/ الاقتصادية التقليدية.

بحلول عام ٢٠٢٠، سيكون عدد سكان البلدان الفقيرة قد أصبح أكثر من ضعف ما كان عليه في ستينيات القرن العشرين حيث سيصل إلى ٦ مليارات نسمة معظمهم من سكان المناطق الحضرية. وإذا لم يحدث تراجع كبير غير مسبق في معدل المواليد مقرونا بزيادة غير مسبوقه في المتاح من الطعام والطاقة والمياه والوظائف، سيعيش الجزء الأعظم من سكان العالم المتخلف تنمويا في مدن تعمرها الفوضى وحواضر كبرى بها ملايين الفقراء والعاطلين عن العمل، ممن لا تتوفر لهم دخول كافية - ويعانون من سوء التغذية والتلوث والعنف.

لن تكون التنمية القومية هي التحدى الأكبر الذى تواجهه معظم إفريقيا، وبعض بلدان أمريكا الوسطى، ومنطقة الإندين، والشرق الأوسط وآسيا في مطلع القرن الحادى والعشرين، بل الأخرى سيكون التحدى هو بقاؤها القومى ذاته. بتعبير آخر سيكون التحدى هو قضية تحاشى المزيد من تفسخ النسيج الاجتماعى والحيلولة دون انهيار مشروع الدولة القومية. سيكون على حكومات هذه البلاد ومنظمات المجتمع المدنى البازغة بها بذل جهود هائلة لإيجاد توازن

بين المتاح من الطعام والمياه والطاقة وبين حجم أعداد السكان الحضريين. ومن ثم، ستصبح زيادة المتاح من الطعام والمياه والطاقة، وتقليص معدل نمو السكان، والحصول على ميزات استراتيجية هي العوامل الحاسمة للبقاء القومى فى القرن الجديد.

المياه:

المياه اللازمة لإنتاج الطعام والوفاء بما تستهلكه الصناعة والبشر شحيحة ومن الصعب الحصول عليها فى مناطق كثيرة ومساحات واسعة من العالم. حوالى ٩٧٪ من مياه الأرض مالحة ٢ و ٣٪ من المياه العذبة مركزة فى مناطق جغرافية غير متاحة مثل المناطق القطبية والأنهار الجليدية. من ثم، فإن كسرا صغيرا فقط من مياه الكوكب يمكن الحصول عليه من الأنهار والبحيرات والمناطق الجوفية. لكن، وفقا للدراسات التى أجرتها الأمم المتحدة ومعهد استوكهولم للبيئة فإن هذا الكسر الصغير أخذ فى التضاؤل، بحيث إنه بحلول عام ٢٠٢٥ سيؤثر شح المياه فى ثلثى سكان العالم، وذلك بسبب التقلص الذى تشهده الدورة المائية للأرض نتيجة للانفجار السكانى فى المناطق الحضرية. يمكن بالفعل مشاهدة أعراض أزمة المياه: تتناقص مستويات مياه البحيرات والأنهار والمياه الجوفية فى جميع أنحاء العالم.

بدأ الأمن المائى، الذى ظل دائما شرطا لوجود أية حضارة أو أية دولة قومية، يختفى فى بلاد كثيرة. وفقا لتقرير الأمم المتحدة الذى استشهدنا به أعلاه، فإن أكثر من ٢ مليار شخص فى أكثر من أربعين بلدا، يعانون بالفعل من شح المياه. يقدر البنك الدولى أن ثمة مليار شخص يعيشون بدون ما يكفيهم من مياه الشرب وأن ١,٧ مليار شخص يعيشون بدون تجهيزات صحية ويؤدى هذان العاملان إلى إصابة الملايين من سكان المدن المتخلفة بالأمراض وإلى الموت المبكر.. غدا توفر الإتاحة الآمنة للمياه عاملا حاسما للبقاء القومى.

وحتى فى حالة توفر المياه المتاحة فإن المشكلة الحاسمة هى صلاحيتها للشرب حيث إن مياه معظم الأنهار والبحيرات والقنوات التى تتدفق اليوم وسط المستوطنات البشرية الآخذة فى التوسع غدت ملوثة بالمبيدات الحشرية الزراعية والنفايات الصناعية والفضلات البشرية، كما أن عملية نضوب المياه المتاحة وتلوثها هذه هى أكثر حدة بدرجة كبيرة فى البلدان الفقيرة. واليوم يعانى نصف سكان البلاد المتخلفة تنمويا من شح المياه ومن الأمراض المتعلقة بتلوثها، أمراض ينجم عنها حوالى ٢٥٠٠٠ حالة وفاة يوميا، ولا تخضع سوى نسبة ٢٪ من الغائط البشرى والنفايات الصناعية لأى نوع من المعالجة فيها، فيما يتم التخلص من بقيتها، أى من حوالى ٢ مليون طن يوميا بأساليب تلوث الأنهار والبحيرات والمجارى المائية ومستودعات المياه الجوفية.

ونتيجة لانفجار عدد السكان فى المدن، وموجات الجفاف الناشئة عن احترار الكوكب، سيكون على المزارعين فى البلاد الفقيرة إنتاج المزيد من الأطعمة باستخدام كميات أقل من المياه. ستواجه البلاد الفقيرة التى تعانى من عدم الأمن المائى صعوبة عظمى فى تحقيق هدف إنتاج تلك الأطعمة إذا استمر توجيه كميات متزايدة من مياه أنهارها وبحيراتها، ومخزوناتا الجوفية إلى أنابيب المياه الصحية والاستخدامات الصناعية وحمامات السباحة والمنزهات والاستادات، وملاعب الجولف.

تعتبر الأمم المتحدة أن الحد الأدنى من مياه الشرب الذى تتطلبه الحياة الصحية النشطة هو ٢٠٠٠ متر مكعب لكل فرد سنويا. والبلاد التى قاربت مواردها المائية الحدود الدنيا اللازمة للبقاء هى: الجزائر، بروندي، الصين، مصر، إثيوبيا، هيتي، الهند، الأردن، كينيا، عُمان، باكستان، بيرو، رواندا، سريلانكا، اليمن وزيمبابوي. فى عام ٢٠٠٢، كان على كثير من مدن تلك البلاد الاعتماد على نصف الكمية التى كانت متوفرة لها فى عام ١٩٧٥، وكانت المدن الكبيرة مثل

الجزائر، وعمان، والقاهرة، والدار البيضاء، وليما وتونس هي الأشد تأثراً. ليس شح المياه فى تلك البلاد المتخلفة تنمويا هو مجرد مشكلة كمية فيزيقية، بل أيضا مشكلة تتعلق بالدخول الشخصية وبتكيف الاستهلاك بحيث يعادل الواقع البيئى القومي. ليس بإمكان المدن التى يتركز غالبية سكانها فى مناطق مقفرة أن تستمر فى النمو بأسلوب أخضر ظليل على غرار بيقرلى هيلز.

سيكون على البلاد التى تعاني من شح مياه مزمن استيراد الطعام الذى لا تستطيع أن تنتجه فى ظل عدم وجود مياه، بل إنها أيضا ستكون عرضة للأوبئة. ستكون العواصم الكبرى المقامة فى مناطق قحلة مثل القاهرة وليما هى الأولى فى القرن الحادى والعشرين التى ستعانى من الآثار المدمرة لشح المياه على نوعية حياة سكانها؛ وسرعان ما ستلحق بها مدن ضخمة أخرى، إذ إنه، وبحلول عام ٢٠٢٠ سيكون ٧٠٪ من سكان الكوكب يعيشون فى مناطق حضرية ولن تكون دورة مياه الكوكب كافية لسد احتياجاتهم. عندئذ، أى فى عام ٢٠٢٠، سيصل عدد من يعيشون فى بلاد شحيحة المياه حوالى ٣ مليار شخص.

ليس ثمة شك فى أن مشكلة المتاح من المياه، للاستخدام فى الزراعة ولسد احتياجات المناطق الحضرية، قد غدت مشكلة سياسية فى القرن الحادى والعشرين بأكثر مما كانته قبل ذلك، وهذا نتيجة للظلم المتعذر إرواؤه الناجم عن الانفجار السكانى فى مناطق العالم الحضرية واحتياجات الرى من أجل إنتاج المزيد من الطعام للمدن. علاوة على ذلك، فإن احترار الكوكب سيعمل على زيادة شح المياه ويرفع من وتيرة حدوث موجات الجفاف فى أنحاء العالم.

بحلول عام ٢٠٢٠، ستصبح المياه عنصرا حيويا استراتيجيا ضروريا من أجل الحياة يناظر النفط. من ثم، لن يكون من المستغرب أن يحفز شحها اضطرابات قومية ودولية على غرار ما أثارته أزمات النفط فى القرن العشرين، بل إنه من المحتمل جدا أن يصبح الاستيلاء على مصادر المياه أو تلويث

مستودعاتها أهدافا استراتيجية فى مخططات الحروب والهجمات الإرهابية. إذا لم تبدأ البلدان التى تشهد قدرا كبيرا من التوسعات الحضرية، وتعانى من موجات الجفاف والتصحر وشح المياه، فى علاج أوضاعها أثناء العقود الأولى من القرن الحادى والعشرين، فمن المؤكد لها أن تواجه أزمات مائية متنامية، وستكون أسوأها هى أوضاع تلك البلاد التى لا تملك بالفعل سوى معدل منخفض من استهلاك المياه لكل فرد، والتى تتركز غالبية سكانها فى المدن الكبرى الواقعة بمناطق مقفرة كما هو الحال فى الجزائر ومصر والعراق والأردن وكينيا ولبنان وبيرو وسوريا. أيضا، فمن المحتمل جدا لنقص المياه أن يتسبب فى اضطرابات داخلية بكبرى البلدان، مثل الصين والهند، والتى مازال التوسع الحضرى يتزايد فيها ببالغ عنفوانه. تشهد الصين حاليا شحا قاسيا فى المياه فى حوالى اثنتين وعشرين مدينة كبيرة، ويقوم ملايين الصينيين بالهجرة إلى المدن الساحلية، مما يُفرغ الريف من المزارعين، ويعمل على استهلاك المدن لكميات من المياه كانت تستخدم فى إنتاج الطعام. وليست الهند فى وضع أفضل، حيث تتواصل موجات الجفاف وعدم وجود المياه مع تآكل التربة الذى يتسبب فيه التصحر الناجم عن قطع الأشجار لاستخدام أخشابها وقودا. يتسبب شح المياه هذا فى مشاكل خطيرة للقطاع الزراعى، وللمدن الكبرى بالهند، مما يجعل من الضرورى اللجوء إلى زيادة استهلاك كميات أكبر من مياه نهري براهماپوترا والجانجى المستنفدة بالفعل.

يمكن للخلافات حول استخدام مياه الأنهار الكبرى الدولية التى تمر بعدة بلدان أن تولد صراعات دولية. تبنى تركيا السدود على مياه دجلة والفرات وذلك كى تروى أراضي منطقة الأناضول. لكن مياه هذين النهرين ضرورية لبقاء العراق وسوريا، وإذا لم تتوصل البلدان الثلاثة لاتفاقية ثلاثية تنظم استخدام المياه فقد يودى ذلك إلى صراع فى المستقبل. وبالمثل، فثمة وضع قابل للتحويل

إلى صراع حول مياه النيل فى مصر وإثيوبيا التى تخطط لبناء سد [سد الألفية] الذى سيحرم مصر من جزء من نصيبها فى مياه النيل الذى ظل يمثل مصدر الحياة لمصر منذ العصور الفرعونية.

ينبغى أن يكون الأمن المائى هدفا استراتيجيا للبقاء بالنسبة للبلاد التى تسجل فى الوقت الراهن امتلاكها للحد الأدنى فى العالم من استهلاك المياه عن كل فرد، وتلك التى تشهد انفجارا سكانيا فى مناطق مقفرة شاسعة، وأيضا تلك التى تعاني من موجات الجفاف المستعصية ومن عدم وجود أمن مائى، مثل الهند ومصر والأردن وكينيا والمغرب وبيرو. وليس أمام هذه البلاد أى خيار آخر سوى تبنى سياسات أمن مائى على الفور إن أرادت الحفاظ على تماسكها الاجتماعى الهش. عليها البحث عن مصادر جديدة للمياه، واتخاذ الإجراءات من أجل توفير المياه المتاحة، وتنقيتها وإعادة تدويرها وأن تقتسم المصادر القومية بعدالة وفقا لواقعها البيئى.

ليس ثمة أدنى شك فى أن الكمية شديدة الانخفاض ومتدنية الجودة من المياه المتاحة لكل فرد فى القرن الجديد ستمثل مؤشرا دوليا واضحا دالا بشكل قاطع على أى البلاد هى غير القابلة للحياة لعدم امتلاكها أهم مصدر جوهري للبقاء على الكوكب.

الطعام:

ينبغى على كل بلد يستورد الطعام أن يتذكر أن متوسط مساحة الأرض الزراعية عن كل فرد فى أنحاء الكوكب قد تقلص بنسبة ٧٪ منذ عام ١٩٧٩، كما أن ما تنتجه التربة لم يعد كما كان وذلك نتيجة تشبعها بالأسمدة والأملاح وبسبب أساليب الرى السيئة والتصحر الناجم عن اجتثاث أشجار الغابات. هذا علاوة على عملية التهام المناطق الحضرية الجديدة فى أنحاء الكوكب للأراضى الزراعية بأسلوب لا يتوقف.

بدأ الإنتاج الزراعى فى الاضمحلال فى جميع البلاد تقريبا . وكما يبين البنك الدولي، عجز إنتاج الطعام، فى حوالى ثمانين بلدا فقيرا، عن مواكبة تزايد عدد السكان فى المناطق الحضرية، ويؤكد التقرير أنه فيما سيزيد الطلب على الطعام بنسبة ٣٪ فى قرننا الحالى، فلن ينمو إنتاج الطعام سوى بنسبة ٢,٨٪ فقط. واليوم، فقد تباطأ معدل النمو العالمى فى إنتاج المواد الأساسية للطعام - القمح ، الذرة، حبوب الصويا، والأرز. ومنذ عام ١٩٨٤، ظل معدل إنتاج الحبوب على مستوى العالم يتراجع عن معدل النمو السكانى بنسبة ١٪ سنويا. حذر معهد وورلدوتش من أنه حتى لحظتنا الحالية، فليس ثمة تكنولوجيا جديدة لاستعادة المعدل المعتاد فى زيادة إنتاج الحبوب ليصبح ٣٪ بحيث يحدث ثورة خضراء جديدة كتلك التى أنقذت الهند وبلادا أخرى من خطر المجاعة فى العقود السابقة. أما العامل الآخر الذى سيؤثر فى الكمية المتاحة من الطعام وفى أسعاره فهو التراجع المتوقع فى إنتاج أكبر مصدر للبروتين على مستوى العالم، أى الأسماك، حيث يتم، فى الوقت الراهن، تنضيب البحار التى تشهد انقراض أنواع كثيرة من الأسماك. منذ عام ١٩٨٩، تقلص المتاح بنسبة ٨٪ عن كل فرد، كما قلت الكمية التى يجرى اصطيادها ابتداء من أيسلندا وحتى ناميبيا، ومن تشيلى حتى كاليفورنيا. تكاد أساطيل الصيد التى تبلغ طاقتها الاستيعابية ٢٣ مليون طن، وتستخدم ١٥ مليون صياد، والمزودة بأجهزة سونار عالية الكفاءة ووضوح الرؤية وبشبكات صيد عملاقة، تكاد تفرغ البحار من الأسماك.

أيضا، سيتأثر الأمن الغذائى فى كثير من البلاد المتخلفة تنمويا بالتغيرات المناخية. انتهت دراسة أجراها معهد كارنيجى إلى أن الاحترار الكوكبى سيلحق الأضرار بمحاصيل الحبوب فى العالم، حيث ستراجع ما تغله المحاصيل ما بين ٣٪ و٥٪ عن كل ارتفاع فى درجة الحرارة مقداره ٥، مئوية، وسيؤثر ذلك بخاصة فى الأمن الغذائى للدول المستوردة للحبوب. علاوة على ذلك، ستقوم أكثر

بلدين كثافة سكانية على وجه الأرض، أى الصين والهند، باستيراد المزيد والمزيد من الأغذية وذلك لتوسع المناطق الحضرية وما تواجهه من مشاكل بيئية مثل تآكل طبقات التربة، وزيادة الملوحة والاحترار الكوكبي. سيعمل ارتفاع معدل الواردات تلك على زيادة الطلب العالمى ورفع أسعار تلك المنتجات، مما سيؤثر بدوره على البلاد الأخرى التى تستوردها، بحيث تضطر كثير من البلاد الفقيرة إلى استجداء مزيد من معونات الغذاء الدولية من أجل تحاشي الاضطرابات السياسية الداخلية الخطيرة.

جميع تلك التوقعات تشير عميق القلق: بحلول عام ٢٠٢٠ سيصبح من الضروري أن تصل الزيادة فى حجم الإنتاج الزراعى إلى معدل يبلغ ٧٥٪ وذلك من أجل إطعام ٧,٦ مليار جائع فى أنحاء الأرض. بيد أن هذا لا يعنى أننا فى طريقنا لحدوث مجاعة فى أنحاء العالم، وهو موضوع يثير مناقشات خلافية بين الإخصائيين، الذين، وبالرغم من ذلك، يتوافقون على أن العالم قد ولج عصرا جديدا سيصبح فيه الوفاء باحتياجات الطعام لحوالى ٧٠ مليون نسمة يولدون سنويا فى البلدان الفقيرة، أكثر صعوبة وأعلى تكلفة مما كانه فى الماضى.

يرى الخبراء فى منطقة الفاو التابعة للأمم المتحدة أن الأمن الغذائى لأى بلد يقوم على أساس توفير معروض دائم ومؤكد من الأطعمة كاف لحياة نشطة سليمة: أى أنه يكفى لعدم حدوث سوء تغذية (أقل من ٢٤٠٠ سعر حرارى فى اليوم). فى نهاية القرن العشرين لم يكن لدى ٨٠٠ مليون إنسان فى القسم الجنوبى من إفريقيا، وجنوب آسيا، وأمريكا الوسطى، ومنطقة الإنديز، أمن غذائى وكانوا يعتمدون على معونات الغذاء العالمية.

أما البلاد التى تعاني حاليا من انعدام الأمن الغذائى بأكثر من غيرها فهي: أفغانستان، أنجولا، بنجلاديش، بوليفيا، الكاميرون، إثيوبيا، جواتيمالا، هيتي، هندوراس، ليبيريا، منغوليا، موزمبيق، نيكاراغوا، كوريا الشمالية، بيرو، رواندا، سيراليون، الصومال، السودان، وزامبيا.

وفى مواجهة ارتفاع أسعار الغذاء فى المستقبل، ستعمل البلاد الصناعية، والبلاد الصناعية الجديدة فى آسيا مثل كوريا الجنوبية وهونج كونج وسنغافورة، على انخفاض معدل نمو عدد سكانها، وتحقيق أرباح ضخمة فى السوق الكوكبية من خلال صادراتها المتنامية من سلع التكنولوجيا الرفيعة المصنعة، ولن تواجه مشاكل فى استيراد الأطعمة بأسعار أعلى. وبالمثل، لن تواجه كبرى البلاد المصدرة للنفط مثل السعودية والكويت وليبيا مشاكل فى ارتفاع أسعار الطعام، حتى إذا شهدت نموا كبيرا فى عدد السكان، وذلك لأنها ستمول وارداتها من الأطعمة من إيراداتها الضخمة من تصدير النفط. ستكون البلاد التى تواجه مشاكل خطيرة هى التى ذكرناها أعلاه والتى لديها أقل استهلاك فى العالم للسعرات الحرارية عن كل فرد، والتى لا تملك سوى الاعتماد على دخولها غير المستقرة من تصدير منتجاتها الأولية الخام أو المعالجة جزئيا. لن تستطيع تلك البلاد استيراد كميات متزايدة من الطعام، وسيجعلها هذا أكثر اعتماداً على المعونات الغذائية الأجنبية، ومن ثم، ستصبح بلدانا معوزة، تكاد تكون بلا سيادة، وتظل تحت رحمة البلاد المانحة.

لن يكون تحقيق الأمن الغذائى بالأمر الهين لتلك البلاد وذلك لأن إنجازاتها لا تعتمد، حصريا، على سياساتها القومية. وفى واقع الأمر، فإن التوجه العالمى اليوم فى مجال تجارة المحاصيل الزراعية هو العمل على تعريض المزارعين المحليين للتنافس العالمى. منحت عولة تجارة المحاصيل الزراعية ولبرلتها الشركات عبر/ القومية المنتجة للأطعمة إمكانات هائلة لاختراق السوق، وغدت أسعارها التنافسية تعمل على اقتلاع مزارعى البلاد الفقيرة من مجال المنافسة وتآكل سياسات الأمن الغذائى القومى لتلك البلاد. علاوة على ذلك. تنعم تلك القوة عبر/ القومية بالقواعد التى تروجها منظمة التجارة العالمية لتحرير تجارة المنتجات الزراعية حيث تنزع تلك القواعد إلى فرض العقوبات على أى تدخل للدولة لمساعدة

المزارعين المحليين، وضمان إتاحة الطعام. من ثم، يتم تعزيز برامج معونات الطعام الأجنبية لتحل محل سياسات الأمن الغذائي القومية الداخلية، وبذلك تصبح الدول الفقيرة أقل قدرة على إنتاج ما تحتاجه من أطعمة.

غدت المواد الغذائية، ونتيجة لانفجار السكان في المناطق الحضرية وازمحلل مساحة الأراضى المزروعة وتعثر ربيها، غدت موارد استراتيجية حقيقية للسياسة الخارجية، وفيما تشهد مزيدا من الشح، وارتفاع الأسعار، ستستخدم هذه المواد رافعات لتبنى المصالح القومية للبلاد المصدرة. لا تكاد الدول التى تعاني من انعدام الأمن غذائى تتمكن من أن تكون دولا ذات سيادة قابلة للحياة، كونها تحت رحمة الضغوط الخارجية من البلاد التى تمدها بالمعونات الغذائية، وستتحول تدريجيا إلى دول مستجدة متسولة. سيكون الأسلوب الوحيد لتلافى هذا المصير هو الاضطلاع بحملة قومية ضخمة لزيادة إنتاج المواد الغذائية وتقليص الواردات والمعونات منها إلى الحد الأدنى المستطاع. وبهذا المعنى، فإن الحد الأدنى للهدف القومى للبلاد التى لم يعد لديها اليوم أمن غذائى، مثل بنجلاديش وإثيوبيا وجواتيمالا وهيتى وبيرو والصومال وغيرها، هو أن تتوقف عن كونها مستوردة خالصة للمواد الغذائية.

الطاقة:

تحاول جميع البلدان الفقيرة محاكاة الأنساق الاستهلاكية للأمم الصناعية الثرية. يضممر نموذج كاليفورنيا للحدثة الحضرية الذى تحاول تلك البلاد محاكاته استهلاكاً متزايداً للنفط، وهو مصدر للطاقة ملوِّث للبيئة وغير متجدد. وكتبعة لهذه الأنساق الاستهلاكية، ولزيادة عدد السكان بالمناطق الحضرية، ازداد نهم البلاد المتخلفة تنمويا للنفط بدرجة أن تلك التى كانت تتمتع بالاكفاء الذاتى، بل وكانت مُصدرة من الحجم المتوسط للنفط، أصبحت مستوردة خالصة له مما يعرض أمنها فى مجال الطاقة للخطر. وصل الأمر إلى أنه حتى تلك البلاد التى

لديها مخزونات من الغاز ومصادر أخرى للوقود لا تستطيع التوقف عن استيراد النفط، وذلك للصعوبات التي يقتضيها تحويل جميع صناعات البلد ووسائل النقل بها إلى استخدام موارد أخرى للطاقة. من ثم، تقول الحسابات إن استهلاك النفط في البلدان المتخلفة تنمويا سيستمر في الارتفاع بمعدل سنوي قدره ٥٪، مما سيصل بالطلب على النفط من قبل مناطق العالم الفقيرة إلى ٥٠٪ من مجموع الطلب العالمي.

وعلى الرغم من الارتفاع الكبير على الطلب، فليس ثمة مؤشرات على أي تخفيض محتمل من المعروض من النفط في العالم، وذلك لأن الاحتياطات العالمية منه ستكفي حتى منتصف هذا القرن، إلا في حالة اندلاع صراع بولي كبير يؤثر على احتياطات الخليج. وعلى الرغم من ذلك، ستواصل أسعار النفط والطاقة ارتفاعها التدريجي في المدى الطويل، ليس فقط لتزايد الطلب عليه، بل أيضا بسبب ارتفاع تكاليف استخراجِه. أيضا، ستنجم تكلفات إضافية بناء على المواقع الجغرافية والأوضاع الجيولوجية للمخزون منه، وأيضا نتيجة استخدام تكنولوجيا صديقة للبيئة في عمليات معالجة أنواع الوقود، وفي جميع أنظمة النقل المحلية والصناعية.

من المرجح أن زيادة الأسعار لن تكون مفاجئة، ولن ينتج عنها أزمات طاقة عالمية كتلك التي حدثت في عامي ١٩٧٣ و١٩٨٠ الأخرى أنه سيكون ثمة سلسلة من حالات الشح وأزمات الطاقة القومية المحلية التي ستتأثر بها كثير من البلاد الفقيرة، وستكون قاسية بخاصة على تلك البلاد التي تشهد زيادة كبيرة ومتسارعة في المناطق الحضرية، والتي وعلى الرغم من زيادة وارداتها من النفط، ستستمر في تسجيل أقل معدل سنوي لاستهلاك الطاقة عن كل فرد، أي ما بين ٢٠٠ كيلو و ٦٠٠ كيلو (يصل استهلاك النفط عن كل فرد في البلاد الصناعية الآسيوية الجديدة NICs إلى حوالي ٢٠٠٠ كيلو سنويا). تذكر تقارير الأمم

المتحدة البلاد التالية بصفتها تلك التى ستعانى من شح الوقود: بنجلاديش، أفغانستان، كمبوديا، الكونغو (زائير سابقا)، ساحل العاج، كوبا، إيسلفادور، إثيوبيا، غانا، جواتيمالا، غيانا، هيتي، هندوراس، الهند، كينيا، لاوس، المغرب، موزمبيق، نيبال، نيكاراغوا، باراجواي، بيرو، السنغال، سريلانكا، السودان، تنزانيا، تونس، زامبيا، وزيمبابوي.

بدون شك، فإنه يحتمل أن تكون لدى تلك البلاد مصادر كهرو/مائية أو مخزونات من اليورانيوم أو الغاز الطبيعي. بيد أن الاستثمارات الضخمة التى تلزم لإقامة السدود، والمنشآت الكهرو/مائية والنوية لا تكاد تسمح لهذه البلاد بالاستغناء عن وارداتها من النفط فى المستقبل القريب. وفقا لمعهد موارد العالم، فإنه، ونتيجة للنمو السكانى فى المناطق الحضرية - ستقتضى متطلبات الطاقة فى المستقبل لهذه البلاد المستوردة للنفط استثمارات ضخمة فى قرننا الحالى قد تصل إلى تريليون دولار. ومن الجلى أن هذا المبلغ يتخطى بكثير رأس المال الأجنبى المتاح للاستثمار فى معامل جديدة للتكرير، وفى خطوط الأنابيب، والسدود، ومحطات الطاقة المركزية أو فى مصادر بديلة للطاقة. أيضا، فإن البلاد التى لديها أدنى معدل فى العالم لاستهلاك الطاقة عن كل فرد تستورد أيضا الطعام، وجميع أنواع السلع الاستهلاكية، ورأس المال، وسيجعل هذا من الصعب عليها، وبأكثر من أى وقت مضى، الاستمرار فى استيراد كميات أكبر من النفط كى ترفع من معدلات استهلاكها عن كل فرد، إذا أخذنا فى الاعتبار القيمة الآخذة فى الازمحلال لصادراتها (التي تقوم على أساس المنتجات الأولية، والمصنوعات ذات المحتوى التكنولوجى المنخفض). عندئذ، سيصبح شح الطاقة أزمة بنوية، مما ينجم عنه تحول كثير من تلك البلاد، تعريفياً، إلى اقتصادات قومية غير قابلة للحياة. سيستمر سكان الريف فى الاعتماد على الحطب وقودا محليا، الأمر الذى سيفاقم عملية التصحر وتآكل التربة ويؤدى إلى تعميق مشكلة

انعدام الأمن الغذائي. لا تستطيع تلك البلاد، بدون إمدادات كافية من الطاقة توفير المياه، والتجهيزات الصحية ووسائل النقل لمدنها الآخذة في التوسع، ناهيك عن تمكّنها من اجتذاب الشركات الأجنبية لزيادة محتوى صادراتها التكنولوجية، وتحسين وضعها العتيق في الاقتصاد الكوكبي.

سيحوّل شع النفط وتكلفته الآخذة في الارتفاع حالة عدم المساواة الاجتماعية اللافتة بالفعل إلى هاوية سحيقة، وذلك لأن شريحة صغيرة من المجتمع سيكون لديها من الدخل الشخصي ما يمكنها من الحفاظ على الأنماط الاستهلاكية التي تحاكيها عن مجتمعات الشمال الثرية. وبالتقابل لن تستطيع غالبية سكان البلاد ممن يقل دخل الفرد منهم عن دولار يوميا، أو المجموعات ذات الدخل جد المنخفضة أن تواكب الاستهلاك المتزايد للطاقة التجارية، وستتهوى أحوالها المعيشية المادية إلى مستويات أكثر انخفاضا وبأسلوب لا يتوقف.

ينبغي على البلاد التي لديها حاليا أكثر مستويات استهلاك الطاقة عن كل فرد انخفاضا في العالم، وعدد متزايد من السكان الحضريين، مثل السلفادور والهند وكينيا والمغرب وباكستان وبيرو، العمل على التغلب على حالة الشح هذه، وإلا ستحكم على سكانها بالفقر الوراثةي وتصبح بلادا غير قابلة للحياة. ثمة حاجة ملحة لأن تضع تلك البلاد سياسة قومية فاعلة لأمن الطاقة، وهذا يعنى أن تضمن لسكانها إتاحة كميات من الطاقة التجارية تكفى للوفاء، على الأقل، باحتياجاتهم الأساسية في مجالات الطعام والإسكان والاتصالات ومياه الشرب.

للوصول إلى أمن الطاقة، لابد أولا من ترشيد استخدامها وتوفيرها، والعمل، بأقصى درجة ممكنة للبحث عن مصادر للطاقة المتجددة وغير المتجددة محليا في تلك البلاد واستخدامها. أما المتطلب الآخر، فهو الإقلاع عن حلم محاكاة المجتمعات الاستهلاكية في البلاد الصناعية الغنية. وعلى المدى الطويل، ستعمل مسألة أمن الطاقة القومية كحافز ينتج نمطا آخر من المجتمع لا يستطيع أحد

التنبؤ بكنهه. بيد أنه من الواضح أنه سيكون نقيضا للنموذج المعيارى للمجتمع الاستهلاكي الذى مازال الفقراء والأثرياء معا فى جميع بلدان العالم على غير استعداد للتخلى عنه.

وعلى الرغم من أنه بالإمكان فهم حقيقة أن لا أحد فى البلدان الفقيرة يريد التخلي عن حلم نمط الاستهلاك فى البلدان الثرية، فلا بد من الاعتراف بأنه ليس ثمة ما هو أكثر لا عقلانية من محاولة عولة هذا المثال والذى يقوم على أساس الاستخدام المكثف لمصادر الطاقة التى تتسبب فى أعلى معدل من التلوث، أى استخدام أنواع الوقود الأحفورية. ستريد المجتمعات الفقيرة أن يصل معدل استهلاك مصادر الوقود الأحفورية عن كل فرد فيها إلى ما يقارب المعدلات شمال الأمريكية أو الأوروبية. ولنتخيل معا جزءا كبيرا من القارة الإفريقية، وآسيا، بما فى ذلك بلدان كبرى مثل الصين والهند وإندونيسيا، علاوة على جميع بلدان أمريكا اللاتينية، أى ثلاثة أرباع سكان العالم، نتخيلهم وهم يستهلكون ما بين ٤ أطنان و٧ أطنان من النفط عن كل فرد سنويا وينفثون فى الغلاف الجوى ملايين الأطنان من غازات الدفيئات التى تضاف إلى تلك الماضية فى التراكم منذ الثورة الصناعية. عندئذ سيحملُ الغلاف الجوى بمزيد من ثانى أوكسيد الكربون، والميثان، وأكسيد النتريك وكربونات الكلورفورم بأكثر كثيرا مما هو محمل به الآن، وستستمر حرارة الكوكب فى الارتفاع. سنشعر بآثار هذا على شكل تغيرات مناخية أكبر مما عليه الحال اليوم. ينجم عنها موجات جفاف أكثر، ومزيد من هطول السيول، مما سيكون له أسوأ الآثار على الإنتاج الزراعي. علاوة على ذلك، سيعمل نوبان القمم الجليدية القطبية على رفع منسوب المياه فى البحار، وإغراق البلدان الساحلية، ومحو جزر كثيرة من الوجود.

وفى وجود تهديدات التغير المناخى هذه، فمازال حل الطاقة المتجددة باهظ التكلفة بالنسبة للبلاد المتخلفة تنمويا. تقع معظم تلك البلدان فى النصف الجنوبي

للكرة الأرضية حيث تبرز كمية الطاقة الشمسية المتوفرة لجميع الأنواع المتاحة من الطاقة المتجددة. وعلى الرغم من ذلك، فما زالت إمكانيات استخدام هذا المصدر اللامحدود من الطاقة كى يحل محل الفحم والنفط والغاز بعيدة كل البعد، ليس فقط بسبب تكلفتها الباهظة، بل أيضا لوجود المشاكل التكنولوجية العسيرة التى لابد من حلها من أجل تخزين تلك الطاقة أثناء الليل وفى الأيام الغائمة.

واليوم، فقد واجه نموذج كاليفورنيا الكوكبى للمجتمع الاستهلاكي، الذى يقوم على الاستخدام المكثف لمصادر الطاقة الملوثة والتى من الصعب تعويضها أو إحلال أخرى محلها، واجه حضارتنا بإحدى أكثر المعضلات خطورة التى خبرتها فى مسعاها نحو التقدم المادي: يؤدى الاستهلاك المنخفض عن كل فرد لأنواع الوقود الأحفورية إلى عدم قابلية البلدان للحياة اقتصادياً، فيما يؤدى استهلاك جميع البلدان المرتفع عن كل فرد إلى عدم قابلية الحضارة بأكملها للحياة. ولأول مرة فى التاريخ تضع معضلة الطاقة، وبأسلوب لا لبس فيه، القضايا البيئية فى مركز المصير الاجتماعى/ السياسى، ليس فقط لبلدان بعينها، بل للنوع البشرى بأكمله.

استقرار عدد السكان:

يتضخم عدد سكان البلدان الفقيرة بزيادة يومية تبلغ حوالى ١٥٠٠٠٠ نسمة وبحلول عام ٢٠٢٠، سيكون عدد سكان غالبية تلك البلدان قد وصل إلى ضعف مستويات ١٩٦٠، أى إلى ما مجموعه ٦ مليارات نسمة، سيكون حوالى ٧٠٪ منهم من سكان المدن. ستقام، فيما يسمى بالعالم النامي، أكثر من خمسمائة مدينة يزيد عدد سكان كل منها عن مليون شخص، إضافة إلى حوالى أربعين حاضرة كبرى يتراوح سكان كل منها ما بين ٧ ملايين و٢٠ مليون نسمة، سيصل عدد سكان كينشاسا إلى ١٤ مليوناً، وليما إلى ٩ ملايين، ومانىلا ١٤ مليوناً، والقاهرة ١٤,٥ مليوناً وداكا ١٨ مليوناً، ودلهى ٢٠ مليوناً، وكراتشى ١٧ مليوناً، وشنغهاى ١٨ مليوناً.

سيقتضى انفجار السكان الحضري هذا دعم اقتصادات كبرى ذات قدرات هائلة على إنتاج المواد الغذائية والطاقة والمياه. وبدون تلك الموارد الثلاثة ستصبح المدن كوابيس بشرية حقيقية وقنابل بيئية موقوتة. حينما وصل عدد سكان لندن إلى خمسة ملايين فقط، أو عدد سكان نيويورك إلى سبعة ملايين، كان وراء كل من هاتين الحاضرتين الكبريين تنمية صناعية فاعلة استوعبت أعدادا كبيرة من العمالة، واقترن بها سوق قومي ودولي ضخم. أيضا، دعم هذا النمو قطاعات زراعية مزدهرة، وطاقة وفيرة رخيصة مصدرها الفحم والبتترول. وأخيرا، كان لدى الفقراء والعاطلين فى تلك المدينتين خيار الهجرات بأعداد كبيرة إلى المستعمرات ومنطقة الغرب القصية بحثا عن الثروة.

وبالتقابل، فليس وراء المدن من أمثال الدار البيضاء، أو لاباز، أو لواندا، أو مابوتو، ومعها حواضر المستقبل العملاقة مثل القاهرة وداكا وكراشى وليمبا ومانبلا، أنشطة قومية حديثة، تقوم بالتصدير وتستوعب العمالة. والأدهى أنه لا يوجد لدى أى منها قطاعات زراعية تنتج كميات كافية من الغذاء، أو احتياطات نفطية كبيرة. لا تمتلك تلك الحواضر الكبرى المتخلفة تنمويا سوى موارد غير كافية مشتقة من صادراتها التى لا تكاد تخضع إلا لمعالجة طفيفة. تعتمد تلك الأماكن على معونات الطعام الأجنبية وتعانى من شح المياه وتجد نفسها مجبرة على استيراد كميات متزايدة من النفط والغذاء.

البلاد التى تشهد أكبر نمو للمناطق الحضرية فى العالم، والتى لديها أدنى مستوى من استهلاك الطعام والطاقة عن كل فرد، هي: بنجلاديش، بوليفيا، الصين، إسلقادور، إثيوبيا، غانا، جواتيمالا، هيتي، هندوراس، الهند، كينيا، ليبيريا، المغرب، نيكاراغوا، باكستان، بيرو، الفلبين، رواندا، سيراليون، وتونس. وضمن هذه المجموعة، فإن لدى الصين، وإسلقادور، وإثيوبيا، وغانا وهيتي، والهند وكينيا، والمغرب، وباكستان، وبيرو، ورواندا، إضافة إلى تنزانيا وأوغندا

وزيمبابوى علاوة على ذلك، أقل معدل لاستهلاك المياه عن كل فرد فى العالم. وباستثناء الصين والهند، فهذه البلاد جميعها أسيرة مصيدة التخلف التكنولوجي، والصادرات التى لا تكاد تخضع للمعالجة، والمعدلات المنخفضة للاستثمارات الأجنبية المنتجة؛ كما يعمل توسع المناطق الحضرية بها على زيادة، وإلى حد خطير، عدم التوازن الذى تعانيه تلك البلاد بالفعل بين عدد السكان وبين الموارد الحيوية من طعام ومياه وطاقة، وسيصبح عدم التوازن هذا، فى المستقبل القريب، أكثر حدة بسبب نمو عدد السكان إذا استمر هذا الوضع دونما تغيير، ستظل البلاد المذكورة أعلاه بين المجتمعات الأكثر فقرا على وجه الأرض، بل إن الكثير منها قد يُدفع بها إلى حالة عدم القابلية للحياة اقتصادياً.

تحتاج البلاد المتخلفة تنمويًا التى تشهد انفجارًا سكانيًا فى المناطق الحضرية والتى لديها معدلات منخفضة لاستهلاك الطعام والطاقة والمياه عن كل فرد - إلى أن ينمو مجمل ناتجها القومى باطراد بمعدل سنوى قدره ٧٪ على الأقل أثناء السنوات العشر القادمة إن كان لها أن تواكب الانفجار السكاني، وتخلق فرصاً للعمالة وتحقق أيضًا الأمن فى مجالات الطعام والمياه والطاقة. بيد أن التقديرات تذهب إلى أن مجمل الناتج القومى لمعظم هذه البلاد لن ينمو بأكثر من ٣,٥٪ أو ٤,٥٪ سنويًا وذلك لاعتمادها على تصدير المواد الأولية أو المصنوعات ذات المحتوى التكنولوجى المنخفض. وحينما يؤخذ نمو عدد السكان فى الحسبان، فإن هذه النسبة ستتناقص إلى معدل نمو واقعى لمجمل الناتج القومى يتراوح بين ١,٥٪ و ٢,٨٪.

إلى عهد قريب فى السبعينيات، كان كثير من الاستراتيجيين يعتقدون أن أعداد السكان الضخمة ترمز إلى وجود أمة قوية. عمدت الصين فى عهد ماوتسى تونج إلى الدفاع عن هذه الأطروحة فى السبعينيات وشجبت تحديد النسل بصفته مؤامرة إمبريالية خبيثة. وفيما بعد، أجبر الواقع القيادة الصينية على تغيير

موقفها باتجاه سياسة ديموجرافية شمولية تقتضى ألا تنجب أية عائلة سوى طفل واحد مع الخضوع للتعقيم الإجباري. كانت البرازيل أيضا أحد المدافعين عن أطروحة «عدد السكان الكبير»، حيث زعم قادتها فى ثمانينيات القرن العشرين أنه مع وصول عدد سكانها إلى ٢٠٠ مليون نسمة فى عام ٢٠٠٠، ستتملك البرازيل مسوِّغات الدول العظمى. وفى النهاية، وبعد أن أربكها تنامى الفقر فى المدن الكبيرة، شرعت البرازيل فى تبني سياسة طوعية لتنظيم الأسرة.

واليوم، لا يجرؤ أحد على مضاهاة أعداد السكان الكبيرة بالقوة القومية. وعلى الرغم من ذلك، فلا يزال ثمة توجه للتقليل من دور النمو الكبير لسكان المناطق الحضرية كعامل محدّد للفقر. وبعمامة، فلم يعد ثمة اهتمام كبير بنمو عدد السكان بناء على الاعتقاد بأن كثيرا من البلاد المتخلفة تنمويا قد بدأت ما يسميه علماء السكان بفترة الانتقال الديموجرافي، التى تعنى تراجعاً فى معدل الخصوبة يؤدى إلى نوع من العلاقة المتساوية بين أعداد المواليد والوفيات. والاعتقاد بإمكانية تقليص كبير فى مستويات الفقر بناء على تلك الحسابات هو أمر مبالغ فيه إذا أخذنا فى الاعتبار أن النمو السكانى فى كبريات مدن تلك البلدان سيظل ١٥٠٠٠٠ نسمة يوميا على مدى سنوات عديدة فى القرن الحادى والعشرين، وهذا معدل خطير، بيئيا ومجتمعياً.

بيد أن الأبحاث التى أجراها صندوق السكان التابع للأمم المتحدة قد أوضحت بأسلوب قاطع أن تقليص حجم الأسرة يسهم فى تقليل معدل وفيات الأطفال، وفى تحسين مستويات التعليم والصحة والتغذية والمعيشة بعمامة، وليس من قبيل الصدف أن كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وتشيلي والأرجنتين والتى لديها أقل عدد من السكان الفقراء بين ما يسمى بالبلدان النامية، لديها أيضا أكثر معدلات النمو السكانى انخفاضا.

وعلى الرغم من هذه الشواهد والأدلة، فليس ثمة سياسات سكانية فاعلة

تنتهجها إلسلفادور، وكينيا، والمغرب، وباكستان وبيرو، وسريلانكا وغالبية البلاد الأخرى التى تجمع بين أكبر معدلات للنمو السكانى فى المناطق الحضرية بالعالم، وبين أقل معدلات استهلاك الطعام والطاقة والمياه عن كل فرد على مستوى العالم. وبشكل عام فإن التنبؤات والنقاشات حول السلوك المستقبلى للاقتصاد والمجتمع فى تلك البلاد لا تأخذ فى الحسبان عامل السكان، بحيث يبدو للمرء أنه ليس ثمة إدراك قومى لاستحالة الوفاء بالاحتياجات البشرية المتنامية الناجمة عن انفجار أعداد السكان الحضريين الذى يربو معدله على ٢,٥٪ سنويا - مع الأخذ فى الاعتبار اعتماد تلك البلاد، فى الوقت الراهن، على صادرات المواد الأولية والمصنوعات ذات المحتوى التكنولوجى المنخفض. كما لا يوجد أيضا إدراك لحقيقة أن الانفجار السكانى فى المناطق الحضرية سينتج معروضا هائلا من العمال لا تستطيع الصناعات التكنولوجية الحديثة استيعابهم بسهولة.

قد يكمن وراء هذه التوجهات غير المبالية القيم الثقافية التقليدية، والاعتقاد بأن الموارد غير محدودة وبأن العلاقة بين البيئة والسكان لن تؤثر فى مستقبل البلد. تعمل الآراء الاقتصادية التقليدية المقترنة بالأصولية الدينية التى تعتبر أية سياسة سكانية هجمة على الحياة على تعويق إجراءات المجتمع المدنى والدولة والجهود المبذولة من أجل تنظيم ديموقراطى طوعى للأسرة. تعيق الآراء الاقتصادية التقليدية، والأصولية الدينية الإجراءات التى تشجع المساواة بين النوعين والتى تتيح للقطاعات الأقل حظا من السكان نفس الأساليب التى تستخدمها القطاعات الأكثر حظا للتقليل من خصوبتهم.

ميثاق من أجل البقاء:

اليوم، يدفع نموذج كاليفورنيا الذى يقوم على أساس توسع المناطق الحضرية على مستوى الكوكب، مقترنا بالتغيرات المناخية باتجاه خلق نزوع عالمى لعدم التوازن الفيزيقي/ الاجتماعى بين إتاحة المعروض من الموارد الضرورية للمياه

والطعام والطاقة من جهة، والانفجار السكاني فى المناطق الحضرية بالبلدان المتخلفة تنمويا من جهة أخرى، سيكون التغلب على عدم التوازن الفيزيقي/ الاجتماعى هذا حاسما من أجل بقاء دول أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا التى تجمع الآن بين أدنى معدلات الاستهلاك عن كل فرد فى مجالات الطعام والمياه والطاقة على مستوى العالم وبين أعلى المعدلات عالمياً لزيادة سكان المناطق الحضرية. وهذه البلاد هي: أفغانستان، الجزائر، أنجولا، بنجلاديش، بوليفيا، بروندي، الكاميرون، الصين، ساحل العاج، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (الشمالية)، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر، إسلقادور، إثيوبيا، غانا، جواتيمالا، هيتي، هندوراس، الهند، الأردن، كينيا، ليبيريا، المغرب، موزمبيق، نيكاراغوا، نيجيريا، باكستان، بيرو، الفلبين، رواندا، السنغال، سيراليون، الصومال، سريلانكا، السودان، تنزانيا، تونس، أوغندا، اليمن، زامبيا، وزيمبابوي.

ينبغى على تلك البلاد جميعها، فى غضون هذا القرن، العمل على تقليص عدد السكان فى المناطق الحضرية مع زيادة إنتاجها من الطعام، والمتاح من المياه والطاقة إن كان لها أن تتجنب تحول مدنها إلى مناطق حضرية جهنمية حقيقية. لتحقيق هذه الغاية، سيكون على تلك البلاد الحيلولة دون زيادة عدد السكان فى المناطق الحضرية بحيث يكون المعدل أقل من ١٪ سنوياً. أيضاً، يجب أن يرتفع المعدل الحالى للسعرات الحرارية اليومية التى يستهلكها كل فرد إلى حوالى ٣٠٠٠ بدلا من المعدل الحالى الذى لا يكاد يصل إلى ٢٠٠٠ من السعرات الحرارية وسيكون عليها أيضا مضاعفة معدل استهلاك الطاقة الذى يبلغ حاليا أقل من ٦٠٠ كيلو جرام سنوياً عن كل فرد وكذلك مضاعفة معدل استهلاك المياه السنوى الذى يقل حاليا عن ٢٠٠٠ لتر مكعب عن كل فرد.

سيكون تحقيق هذه الأهداف أكثر صعوبة مما ينبغى وذلك لأن الطبقات

السياسية فى تلك البلاد لا تدرك أن ما تشهده بلادهم من عدم توازن فيزيقي/ اجتماعى متنامٍ بداية من بداية القرن الحادى والعشرين - بين المتاح من الطعام والطاقة والمياه، وبين الزيادة غير المقيدة فى عدد السكان الحضريين - يشكل عيبا اجتماعيا/ سياسيا يوشك أن يُطلق زلازل تؤدي إلى جائحة من التفسخ الاجتماعي. ذلك لأن أسطورة التنمية قد غدت متجذرة فى اللاوعى الجمعى للقادة السياسيين فى البلاد المتخلفة تنمويا بدرجة أنهم يؤمنون بجذوى استغلال موارد بلادهم وعمالهم الرخيصة لتحقيق التنمية، دونما أن يخطر لهم التفكير فى عدم التوازن بين النمو غير المكبوح لعدد السكان الحضريين وبين إمداداتهم من الأطعمة والمياه والطاقة غير الكافية بدرجة فاضحة.

لا يدرك هؤلاء السياسيون الوضع الحرج الذى تواجهه حضارتهم بسبب الطريق المسدود الذى وصلت إليه بلادهم نتيجة لمحاكاة نموذج كاليفورنيا للتوسع الحضرى الذى تبنيه، والتغير المناخى الذى يولده هذا النموذج. الأدهى من ذلك هو أن القادة السياسيين فى البلدان المتخلفة تنمويا والتكنوقراطيين من مرافقيهم لا يعون أن بلادهم يحتمل لها أن تصبح كيانات فوضوية لا يمكن التحكم بها (UCEs) بسبب عدم التوازن المتنامى بين الانفجار السكانى فى المناطق الحضرية وعدم وجود مصادر كافية أمنة للطعام والمياه والطاقة.

لا يأخذ التكنوقراطيون القوميون أو الدوليون خطر عدم القابلية الاقتصادية القومية للحياة على محمل الجد. لا يكفون عن الحديث عن التنمية بعد أن عاشوا أكثر من نصف قرن أسرى لتلك الأسطورة التى تفترض أن جميع البلاد المتخلفة ستصبح يوما ما أمما متقدمة - أى مجتمعات رخاء استهلاكية تُرضى احتياجاتها بأسلوب فورى كتلك الموجودة فى البلاد الصناعية.

واليوم، وبعد ما يربو على خمسين عاما من نظريات التنمية وسياساتها فلم يتجاوز متوسط زيادة دخل الأفراد فى البلدان التى تسمى خطأ «البلاد النامية»

نسبة ٢,٦٪، وهذا يقل كثيرا عن معدل النمو الضروري للهروب من الفقر. يوجد حوالى ٥ مليار نسمة فى العالم المتخلف تنمويا، يعيش ٢,٨ مليار منهم على دخل يتراوح بين دولارين وثلاث دولارات يوميا لا يكاد يكفيهم للبقاء على قيد الحياة، فيما لا يستطيع ١,٣ مليار من سكان تلك البلاد إطعام أنفسهم على الدخل الذى يبلغ دولارا واحدا فى اليوم لكل منهم، أى أنهم يعيشون فى فقر مدقع. لابد أن يقترن هذا الواقع بالتحديات الجديدة الناجمة عن عدم التوازن الفيزيقي/ الاجتماعى بين أعداد السكان المتنامية وبين الكميات غير الكافية المتاحة من المياه والطعام والطاقة. علينا، فى مواجهة أزمة حضارتنا هذه، أن نتخلى عن البحث عن المواطن الأسطورية للثروة، وأن نتخلى أيضا عن الأجندة المراوغة لثروة الأمم، ونحل محل هذا مسعى واقعيًا من أجل بقاء الأمم. إن الأولويات الملحة الآن هى العمل على استقرار معدل تنامى السكان الحضريين، وعلى زيادة المتاح من إمدادات المياه والطعام والطاقة وإلا تحولت الحياة الحضرية فى البلاد الفقيرة المتخلفة تنمويا إلى جحيم، وانهارت تلك الأمم لتصبح كيانات فوضوية غير قابلة للتحكم فيها UCEs.

من حسن الحظ أن عدم التوازن الفيزيقي/ الاجتماعى لا يرتبط بأية أيديولوجيات بعينها، من ثم، فمن المعقول أن يتوافق جميع القادة السياسيين فى البلدان الفقيرة التى تتزايد فيها أعداد سكان المناطق الحضرية بسرعة كبيرة، وتتبدى فيها أعراض شح الطعام والمياه والطاقة بأسلوب منذر - يتوافقوا على ميثاق من أجل البقاء، ميثاق أحد أهم شروط نجاحه وجود أنظمة ديمقراطية حقيقية فى تلك البلاد. يجب أن ينشأ هذا الميثاق نتيجة لحوار قومى واسع النطاق، واتفاق ديمقراطى عريض القاعدة بين الحكومة والأحزاب السياسية والقادة من بين رجال الأعمال، والجماعة الأكاديمية والمجتمع المدنى بعامته أما الديكتاتوريات والأشكال الأخرى من الحكومات غير الديمقراطية، فمن المحتم

لها أن تقود بلادها إلى حالة عدم القابلية للحياة، لأنها لا تسمح بالحوار أو بالتوافق المتناغم بين جميع قادة البلد وهى أمور لا يمكن الاستغناء عنها لمواجهة التحديات الصعبة للقرن الحادى والعشرين. وفى واقع الأمر، فإن تاريخا من السلطوية والفساد والاستغلال يكمن وراء انعدام التنمية، تاريخا حال دون تخلص تلك البلاد من التخلف التكنولوجي، والعمالة الرخيصة، والصادرات التى لا تتسم سوى بالقليل من القيمة المضافة.

لا ينبغي فقط أن توضع مواثيق البقاء هذه من خلال الحوار الديمقراطي والتوافق، بل أيضا ينبغي أن تعمل على الدوام بالأسلوب ذاته. وفقط من خلال الممارسة المستدامة لهذه الأساليب ستمكن تلك المواثيق من مواجهة التحديات التى سيمثلها السوق والثورة التكنولوجية للبلاد المصابة بفيروسات عدم القابلية للحياة، والتخلف التكنولوجي، وتصدير المنتجات الأولية، والآن، بعدم التوازن الفيزيقي/ الاجتماعى الناجم عن مأزق حضارتنا.

سيواجه إنجاز مثل هذه المواثيق صعوبة مضاعفة، وذلك لأن الجزء الأكبر من المؤسسة السياسية وعامة السكان فى البلاد المتخلفة تنمويا لا يدركون أن بلادهم مصابة بفيروسات عدم القابلية للحياة نتيجة لعدم التوازن الفيزيقي/ الاجتماعى الذى تسبب فى مأزق حضارتنا. لا يدرك هؤلاء أيضا أن الثورة التكنولوجية تطبق عملية الانتقاء الطبيعى الداروينية. لا يعرفون أيضا أن الانفجار السكانى الحضرى فى بلادهم فى سبيله لأن يؤدى بهم إلى صدام مع التكنولوجيات الحديثة التى تقلص من قوة العمالة ومن استخدام الموارد الطبيعية. يعتقدون أن بلادهم ثرية بسبب مواردها الطبيعية وتنافسية بسبب رخص العمالة، وأنها، من خلال تلك الميزتين ستحقق التنمية والتقدم. لا يدركون أنهم بتخلفهم التكنولوجى القومى، وبالأسعار المنخفضة التى يتقاضونها نظير صادراتهم من المواد الأولية غير المتحولة لن يستطيعوا إرضاء الاحتياجات الأولية لسكانهم العاطلين عن

العمل الذين تعج بهم مدنهم. هؤلاء القادة السياسيون غير المطلعين، أسرى شبك طموحاتهم الشخصية، لا يركزون سوى على المدى القصير فقط، ولا يدركون أن البلاد التي يحاولون حكمها تنزلق يوميا، بأسلوب لا تكاد تدركه الحواس، إلى حالة من عدم القابلية للحياة.

بحلول عام ٢٠٥٠، سيكون ثمة ١٠ مليار شخص يعيشون على الكوكب معظمهم من سكان المدن. وإذا لم نكن حتى ذاك التاريخ قد غيرنا من نسق استخدامنا للطاقة، أو استهلاكنا للطعام والمياه، سيصبح الكوكب مكانا معاديا للبشر. وفي كل الأحوال فإننا إن فشلنا في التكيف واختفى نوعنا البشرى ذات يوم، فلن يحدث شيء على المستوى الكوني. ستمضى الأرض في الدوران حول الشمس وهي تحمل ملايين متنوعة من الأنواع الحيوانية والنباتية التي ستكون قد نجحت في البقاء أطول من البشر، لأن المأزق الحالي ليس مأزق كوكبنا، بل هو مأزقنا نحن.

صدر في هذه السلسلة

- ١ - محمد (ص)
- ٢ - صدام الحضارات
- ٣ - عصر الجينات
- ٤ - القدس
- ٥ - العولمة والعولمة المضادة
- ٦ - التاريخ السرى للموساد
- ٧ - من يخاف استنساخ الإنسان؟
- ٨ - حريم محمد على
- ٩ - عولمة الفقر
- ١٠ - صور حية من إيران
- ١١ - البحث عن العدل
- ١٢ - لورانس: ملك العرب غير المتوج
- ١٣ - الصهيونية تلتهم العرب
- ١٤ - معارك فى سبيل الإله
- ١٥ - التطبيع ومقاومة الغزوة الصهيونية
- ١٦ - التسوية: أى أرض.. أى سلام
- ١٧ - المكنز الكبير
- ١٨ - الحق يخاطب القوة
- ١٩ - نساء فى مواجهة نساء
- ٢٠ - مؤامرة الغرب الكبرى
- ٢١ - روسيا.. إلى أين
- ٢٢ - موسوعة الأم والطفل
- ٢٣ - الخدعة الرهيبة
- ٢٤ - نهاية الإنسان
- ٢٥ - خدعة التكنولوجيا
- ٢٦ - ٣٦٥ حثوتة وحتوتة
- ٢٧ - بوش ضد العراق ... لماذا؟
- ٢٨ - أين الخطأ؟
- ٢٩ - اللولب المزدوج
- ٣٠ - رجال بيض أغبياء
- ٣١ - سادة العالم الجدد
- ٣٢ - الخطيئة الأولى لإسرائيل
- ٣٣ - اللعب مع الصغار
- ٣٤ - الإبادة السياسية
- ٣٥ - حكومة العالم السرية
- ٣٦ - ما بعد الإمبراطورية
- ٣٧ - بوش فى بابل
- ٣٨ - المقاومة العراقية.. ومستقبل النظام الدولي
- ٣٩ - تزييف الوعي
- ٤٠ - القانون فى خدمة من؟
- ٤١ - كفى
- ٤٢ - معنى هذا كله
- ٤٣ - حياة بلا روابط
- ٤٤ - ٣٦٥ حثوتة وحدوتة
- ٤٥ - أنا والعولمة .. عالم بديل ممكن..

- ٤٦- جسدی سلاحاً
٤٧- ثالوث الشر
٤٨- الحضارة الإسلامية المسيحية
٤٩- أمريكا العظمى.. أحزان الإمبراطورية
٥٠- الطريقُ إلى السُّوْبْرَمَان
٥١- مدربون على القتل
٥٢- معاداة السامية الجديدة
٥٣- إبادة العالم الثالث
٥٤- بيولوجيا الخوف
٥٥- لغز اسمه الألم
٥٦- تعليم بلا دموع
٥٧- أحمد مستجير
٥٨- العين بالعين
٥٩- شافيز
٦٠- قصص الأشباح
٦١- حزب الله
٦٢- الإنسان هو الحل
٦٣- السيارات المفخخة
٦٤- بلاكووتر
٦٥- حضارتهم وخلصنا
٦٦- نحو الحرية.. نلسون منديلا
٦٧- العهد
٦٨- مزرعة الحيوانات
٦٩- أطفال الإنترنت
٧٠- لعبة الملايين
٧١- تجارة الجنس
٧٢- الأمريكي الساذج
٧٣- الأبرياء
٧٤- الشباب والجنس
٧٥- التربية من عام إلى عشرين عام
٧٦- فلورانس وإداورد
٧٧- الجهاد في سبيل الحقيقة
٧٨- غاندي (٢)، رؤي، تأملات، اعترافات
٧٩- شرف البنت
٨٠- الزواج المحرم
٨١- أنبياء مزيفون
٨٢- إمبراطورية العار
٨٣- اختطاف أمريكا
٨٤- شريعة الجستابو
٨٥- رومانسية العلم
٨٦- اختفاء فلسطين
٨٧- من هم إسرائيل
٨٨- ثلاثون كتاب في كتاب
٨٩- اقتصاد الاحتياال البريء
٩٠- الله.. لماذا؟

١١٤- القاعدة نهائية تنظيم، أم انطلاق
تنظيمات؟

١١٥- مافيا إخفاء الأموال المنهوبة

١١٦- الدولة الدينية فى اليهودية المسيحية
والإسلام

١١٧- مُرشد الوالدين

١١٨- أجيال في خطر

١١٩- العرب.. رواد الفكر الاقتصادى الحديث

١٢٠- تركيا الأمة الغاضبة

٩١- الأمراض المعدية

٩٢- الطريق إلى بئر سبع

٩٣- مجمع الشيطان

٩٤- فى ذكرى المقاومة

٩٥- خطايا تحرير المرأة

٩٦- دساتير من ورق؟

٩٧- صنّاع الملوك

٩٨- صناعة الأكاذيب

٩٩- عندما تحكم الصين العالم

١٠١- الحركة العامة للاقتصاد المصرى
فى نصف قرن

١٠٢- رحلة السندباد

١٠٣- وجه أوياما الأبيض

١٠٤- تشى جيفارا سيرة للنشء

١٠٥- أنا أقترض.. أنا موجود

١٠٦- قصة فيس بوك

١٠٧- غواية الرجال

١٠٨- تأثير إيران ونفوذها فى المنطقة

١٠٩- المعرفة فى خدمة الهيمنة

١١٠- البيتلز «سيرة للنشء ٣»

١١١- أسامة بن لادن «سيرة للنشء ٤»

١١٢- «كاليجولا» مسرحية من ٤ فصول

١١٣- المسلمون الافتراضيون

قائمة المحتويات

٧	 مقدمة
١٥	 الفصل الأول: أفول الدولة القومية
٤٥	 الفصل الثاني: التمكين الكوكبي والإفقار القومي
٧٥	 الفصل الثالث: الداروينية الدولية من آدم سميث إلي تشارلس داروين:
١٠١	 الفصل الرابع: البحث عن إلدورادو El Dorado
١٢٩	 الفصل الخامس: التوحش والانقراض على البشر والطبيعة
١٦٧	 الفصل السادس: أزمة نموذج كاليفورنيا

منذ الثورة الصناعية ويزوغ الدولة القومية فى أوروبا والولايات المتحدة . ظهرت إلى حيز الوجود أكثر من ١٩٤ دولة قومية فى أمريكا اللاتينية وإفريقيا والشرق الأوسط وآسيا وجزر المحيط الهادى . لازم هذا التكاثر على مدى السنوات . نوع من « قانون العوائد المتناقصة للقابلية القومية . للنمو والحياة » . وفى واقع الأمر . يمكن اعتبار غالبية الدول القومية التى ظهرت فى القرن التاسع عشر فى أمريكا اللاتينية متخلفة . واعتبار جميع تلك التى تشكلت فى آسيا وإفريقيا فى القرن العشرين . وبعد مرور مايربو على نصف القرن على قيامها مجرد مشاريع دول قومية غير مكتملة غير قابلة للنمو . إنها أشباه دول قومية .

بيد أننا نجد أن غالبية مايسمى خطأً بالبلدان النامية هى أطفال الحماس للحرية . وليست نتاج ازدهار الطبقة الوسطى والتقدم العلمى والتكنولوجيا . ظل من غير الممكن استنساخ الدولة القومية الديمقراطية الرأسمالية المتقدمة فى غالبية البلدان التى تشكل مايسمى بالعالم النامى . مازال الجزء الأعظم من البشرية يعيشون على دخول منخفضة . يعانون الفقر . والتخلف التكنولوجى وحكمهم نظم استبدادية . أو فى أفضل الأحوال . ديمقراطيات محدودة الأوجه جداً .

بناء على ذلك . فإننى هنا بصدد التأكيد على أن التنمية لا تتعدى كونها أسطورة تساعد الدول المتخلفة على إخفاء أوضاعها التعييسة والدول المتقدمة على إراحة ضمائرهما .

أزوالدو دوريفرو

الغلاف: حسين بن علي

